



## تجاهلٌ تام

الإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب أثناء حرب غزة

Copyright © 2010 Human Rights Watch  
All rights reserved.

Printed in the United States of America  
ISBN: 1-56432-599-7  
Cover design by Rafael Jimenez

Human Rights Watch  
350 Fifth Avenue, 34th floor  
New York, NY 10118-3299 USA  
Tel: +1 212 290 4700, Fax: +1 212 736 1300  
[hrwnyc@hrw.org](mailto:hrwnyc@hrw.org)

Poststraße 4-5  
10178 Berlin, Germany  
Tel: +49 30 2593 06-10, Fax: +49 30 2593 0629  
[berlin@hrw.org](mailto:berlin@hrw.org)

Avenue des Gaulois, 7  
1040 Brussels, Belgium  
Tel: + 32 (2) 732 2009, Fax: + 32 (2) 732 0471  
[hrwbe@hrw.org](mailto:hrwbe@hrw.org)

64-66 Rue de Lausanne  
1202 Geneva, Switzerland  
Tel: +41 22 738 0481, Fax: +41 22 738 1791  
[hrwgva@hrw.org](mailto:hrwgva@hrw.org)

2-12 Pentonville Road, 2nd Floor  
London N1 9HF, UK  
Tel: +44 20 7713 1995, Fax: +44 20 7713 1800  
[hrwuk@hrw.org](mailto:hrwuk@hrw.org)

27 Rue de Lisbonne  
75008 Paris, France  
Tel: +33 (1) 43 59 55 35, Fax: +33 (1) 43 59 55 22  
[paris@hrw.org](mailto:paris@hrw.org)

1630 Connecticut Avenue, N.W., Suite 500  
Washington, DC 20009 USA  
Tel: +1 202 612 4321, Fax: +1 202 612 4333  
[hrwdc@hrw.org](mailto:hrwdc@hrw.org)

Web Site Address: <http://www.hrw.org>



## تجاهلٌ تام

### الإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب أثناء حرب غزة

|  |    |
|--|----|
| ملخص.....  | 1  |
| الإفلات من العقاب في إسرائيل وغزة .....                              | 3  |
| المعايير القانونية.....  | 6  |
| انتهاكات حركة حماس وتعاملها مع الانتهاكات.....                       | 7  |
| انتهاكات حماس لقوانين الحرب .....                                    | 7  |
| تعامل حماس مع التحقيقات .....  | 9  |
| انتهاكات إسرائيل وتعاملها مع الانتهاكات.....                         | 15 |
| الانتهاكات الإسرائيلية لقوانين الحرب .....                           | 15 |
| الردود الإسرائيلية.....  | 19 |
| واجب التحقيق.....  | 41 |
| التصنيفات .....  | 43 |
| إلى إسرائيل.....   | 43 |
| إلى حماس .....   | 43 |
| إلى الأمين العام للأمم المتحدة .....                                 | 44 |
| إلى مجلس الأمن.....  | 44 |
| إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .....                               | 44 |
| إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.....                            | 44 |
| إلى الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.....           | 44 |
| إلى الدول العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ..... | 45 |
| شكر وتنويه .....   | 46 |
| ملحقات .....   | 47 |

## ملخص

يوثق هذا التقرير كيفية تعامل إسرائيل وحركة حماس مع المزاعم الموثوقة بوقوع انتهاكات لقوانين الحرب من قبل قوات الطرفين أثناء حرب غزة في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى يناير/كانون الثاني 2009. وبعد أكثر من عام على انتهاء النزاع، لم يتخذ أي من الطرفين اللازم من الإجراءات للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة أو لمعاقبة الجناة المسؤولين عن جرائم الحرب، مما خلّف الضحايا المدنيين بلا انتصاف. وتأتي التحقيقات الإسرائيلية أقل كثيراً عن المعايير الدولية للتحقيقات، بينما لم تقم حماس بإجراء أية تحقيقات موثوقة بالمرة.

تقول السلطات العسكرية في إسرائيل إنها حفقت في نحو 150 واقعة في غزة، لكن نحو 120 منها اقتصرت على "التحقيق في سير العمليات" الذي يتلخص في الاستماع لشهادات الجنود المشاركون، دون إشراك شهود العيان أو الضحايا في التحقيق. وهناك 36 حادثاً تم التحقيق فيها جنائياً ومنها ما زال التحقيق فيه متوقفاً (تم إغلاق سبع حوادث بالفعل)، لكن هذه الإجراءات تتوجه عادةً حوادث جديرة بالتحقيق. وقد أخفقت إسرائيل في إجراء تحقيقات موثوقة في السياسات التي صرّحت بها المستويات العليا من الدوائر السياسية بالبلاد والقيادات العسكرية، والتي ربما أدت إلى خرق قوانين الحرب. تشمل هذه الواقائع استهداف مؤسسات حماس السياسية وشرطة غزة، واستخدام المدفعية الثقيلة والفسفور الأبيض في مناطق مأهولة بالسكان، وخروقات لقواعد الاشتباك الخاصة بمشعل طائرات الاستطلاع (الزانة) عن بعد والقوات البرية.

جميع التحقيقات وجلسات الاستماع للجنود أجراها الجيش، ورفضت الحكومة الإسرائيلية دعوات بالمراجعة المستقلة. وحتى 25 مارس/آذار 2010 ، كانت السلطات العسكرية قد أدانت جندياً واحداً فقط على جرائم مرتكبة في غزة – بتهمة سرقة بطاقة ائتمان من فلسطيني. وهناك جنديين آخرين خاضعاً للمحاكمة بتهمة أمر صبي فلسطيني بفتح حقائب للاشتباه بأن فيها متفجرات.

وفي غزة، لم تعاقب حماس أحداً على الأمر بالمئات من الهجمات الصاروخية المتمعة أو العشوائية – أو تنفيذه – ضد مراكز تجمع السكان الإسرائيليين، والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة Israelis وإصابة العشرات غيرهم. وتزعم حماس بأنها لم تطلق الصواريخ إلا لأغراض عسكرية – رغم وجود أدلة على النقيض – وأن الخسائر في صفوف المدنيين لم تكن مقصودة. وقائع القتل والتغذيب لقوات حماس الأمنية بحق المشتبهين بالتعاون مع إسرائيل والخصوم السياسيين في غزة، مررت بدورها بلا عقاب.

عدم قابلية كل من إسرائيل وحماس لإجراء تحقيقات نزيهة فيه تحدٍ لمطالب المساءلة من قبل قائمة متزايدة من الحكومات، ومن الأمين العام للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي. في فبراير/شباط 2010 ، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة كل من إسرائيل وحماس للمرة الثانية إلى معاقبة الجناة، مع منح الطرفين مهلة حتى نهاية يوليو/تموز 2010 للبدء في تحقيقات مستفيضة ونزيبة. ودعمت أغلبية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي القرار، ومنهم فرنسا والمملكة المتحدة، العضوان الدائمان بمجلس الأمن.

يوصي هذا التقرير بأن تزيد الحكومات والهيئات الدولية المؤثرة من ضغوطها على الطرفين من أجل إجراء تحقيقات داخلية فورية ومستفيضة ونزيهة. وبشأن إسرائيل، على الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية المطالبة بتحقيقات نزيحة بحق، وتشمل النظر في السياسات الموضعية من قبل كبار المسؤولين. وقد قام مسؤولون أميركيون تحديداً بالإشادة بنظام العدالة العسكرية الإسرائيلي، دون الإقرار بإخفاق هذا النظام في إنصاف الضحايا الفلسطينيين في حرب غزة.

وعلى الحكومات ذات التأثير على حماس والهيئات من قبيل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي المطالبة بتحقيقات موثوقة من قبل السلطات في قطاع غزة. وحتى الآن، فلم يقم أي من مؤيدي حماس بالدعوة للمساءلة أو الضغط من أجل تحقيقات جدية.

كما يمكن للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن يلعب دوراً بناءً بواسطة مراقبة والإبلاغ عن التحقيقات الداخلية من قبل الطرفين، وتقييم ما إذا كانت مستقلة وموثوقة ومتسقة مع المعايير الدولية، كما طلبت إليه الجمعية العامة أن يفعل بحلول 26 يوليو/تموز 2010.

إن الاستمرار في الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة في نزاع غزة من قبل الطرفين من شأنه أن يضر بجهود تحقيق السلام الدائم. ومعاقبة الجناة وتسجيل الانتهاكات علناً يساعد على بناء الثقة القادر على تحريك عملية السلام للأمام ووضع القواعد لاستقرار وأمن على المدى البعيد. وليس الضغط من أجل المساءلة بالأمر المُعطل لعملية السلام، كما يدعى البعض، بل هو مطلب سابق على الخوض في عملية السلام.

وإخفاق الحكومات في المطالبة بالمساءلة على الانتهاكات الجسيمة أثناء حرب غزة يكشف أيضاً عن وجود ازدواجية معايير في الاهتمام بالعدالة على المستوى الدولي. فالحكومات التي تتسامح مع الإفلات من العقاب في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تتعرض من دعواتها بالمساءلة في أماكن مثل سريلانكا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نهاية المطاف، إذا أخفقت تحقيقات إسرائيل وحكومة حماس الداخلية، يصبح الادعاء الدولي هو الفرصة الوحيدة للضحايا المدنيين في النزاعسلح للحصول على حقوقهم. وفي مثل هذه الحالة، على مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن يحيل النزاع إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وفي معرض إعداد هذا التقرير، أرسلت هيومن رايتس ووتش رسائل إلى المحامي العام للجيش الإسرائيلي، ولرئيس وزراء حماس إسماعيل هنية، مطالبة بمعلومات عن تحقيقات الطرفين (انظر الملحقات). ولم يرد مكتب هنية. وفي 4 فبراير/شباط 2010 التقى محامون من الجيش الإسرائيلي بـ هيومن رايتس ووتش في تل أبيب، والمعلومات التي قدموها مذكورة في التقرير، وكذلك البيانات العلنية والتقارير الرسمية من قبل كل من إسرائيل وحماس.

ولا يتناول التقرير تحقيقات السلطة الفلسطينية التي تديرها فتح في الضفة الغربية، التي ذكرها أيضاً تقرير بعثة الأمم المتحدة لقصص الحقائق في نزاع غزة (تقرير غولdstون) بصفتها مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان. فالاعتقالات التعسفية والتعذيب وانتهاكات حقوق إجراءات التقاضي السليمة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والمؤثقة في

تقرير غولdstون، وقبل ذلك من قبل هيومن رايتس ووتش، ليست ذات صلة مباشرة بالنزاع المسلح في غزة وإسرائيل.

## الإفلات من العقاب في إسرائيل وغزة

بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و 18 يناير/كانون الثاني 2009، أسفرت "عملية الرصاص المصوب" في غزة عن مقتل مئات المدنيين الفلسطينيين وإصابة الكثيرين غيرهم، بعضهم أثناء الهجمات الإسرائيلية التي كانت عشوائية الطابع، أو غير متناسبة، أو المتعمدة على ما يبدو في بعض الأحيان، في خرق لقوانين الحرب. كما قامت القوات الإسرائيلية وبشكل مكثف بدمير أهداف مدنية في غزة، ومنها المنازل والأراضي الزراعية والمصانع، دون سبب عسكري مشروع.

وفي إسرائيل، قُتل ثلاثة مدنيين وأصيب العشرات جراء الصواريخ التي أطلقها حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى. وغياب القوات العسكرية الإسرائيلية عن المناطق التي استهدفت بالصواريخ وتصريحات قيادات حماس تدعم فرضية أن الهجمات دليل على نية استهداف المدنيين الإسرائيليين والأهداف المدنية الإسرائيلية. وحتى لو كانت هناك أهداف عسكرية في المناطق المستهدفة، فإن الصواريخ التي تم إطلاقها هي بطبيعتها عشوائية عندما يتم إطلاقها على مناطق للمدنيين. كما أن حماس وغيرها من الجماعات المسلحة عرضت المدنيين الفلسطينيين لخطر الهجمات المضادة الإسرائيلية بلا ضرورة، عبر إطلاقها الصواريخ من داخل مناطق مزدحمة بالسكان في القطاع.

وفي إسرائيل، أجرت السلطات العسكرية نحو 150 "تحقيقاً" لوقائع في غزة، لكنها لم توفر قائمة شاملة بالحوادث. نحو 120 من المائة وخمسين تحقيقاً هي ما يدعوه الجيش باسم "تحقيق سير العمليات" (تهكير ميفزاعي باللغة العبرية). وهي تقارير تلي العمليات العسكرية، وليس تحقيقات جنائية، وفيها يقابل ضابط الجنود المشاركون في العمليات دون أن يحصل على شهادات من الضحايا أو شهود العيان. وقد يؤدي التحقيق إلى إجراءات تأديبية أو تحقيقات جنائية، لكنه ليس بدليلاً للتحقيقات النزيهة والمستفيضة في انتهاكات قوانين الحرب. وقد أغلق المحامي العام للجيش 65 تحقيقاً من هذه التحقيقات المائة وعشرين بتاريخ 25 مارس/آذار 2010، لعدم العثور على أدلة كافية لفتح تحقيقات جنائية. وقرارات المحامي العام للجيش خاضعة لمراجعة النائب العام والمحكمة الإسرائيلية العليا، لكن طبقاً لمنظمات حقوقية إسرائيلية، فنادرًا ما تتم مثل هذه المراجعات.

وقد ارتفقت 36 حالة إلى مستوى تحقيق الشرطة العسكرية الأكثر جدية، وفيه يستدعي المحققون بالجيش الإسرائيلي الشهود من غزة للإدلاء بشهادات وعرض الأدلة. وحتى 25 مارس/آذار، لم تسفر سوى واحدة من هذه القضايا عن إدانة (الجندي الذي سرق بطاقة ائتمان) وإحالة تحقيق آخر للمحاكمة (الجنديان اللذان أجبرا صبياً في التاسعة من عمره على فتح حقائب للاشتباх بأنها مفخخة بالمتجرات). وأغلق المحامي العام للجيش التحقيق في سبع قضايا لنقص الأدلة أو لأن المشتكين غير مستعددين للإدلاء بالشهادة، والقضايا الـ 27 المتبقية ما زالت قيد التحقيق لكن الجيش الإسرائيلي لم يعد قائمة.

وقد تعرض أربعة جنود وقادة لجلسات تأديبية، لكن الجيش الإسرائيلي لم يعرض سوى معلومات جزئية عن ملابسات الجلسات. في إحدى الحالات تلقى كولونيل ويريجادير جنرال ملاحظات تأديبية جراء إطلاق "عدة" قذائف مدفعة عالية التفجير أصابت مقر الأونروا وسط مدينة غزة، رغم ورود عشرات المكالمات الهاتفية من مسؤولين بالأمم

المتحدة لطلب وقف القصف. الحالات الأخرى خاصة بإطلاق النار دون إذن على قافلة للأمم المتحدة وحالة غير معروفة بشأن تدمير للممتلكات.

كما فتح الجيش الإسرائيلي "تحقيقاً قيادة" في خمسة أنواع من الانتهاكات المزعومة أثناء عملية غزة: هجمات على منشآت للأمم المتحدة، وهجمات على الطواقي والمنشآت الطبية، والإضرار بالمدنيين غير المشاركين في القتال، وتدمير ممتلكات للمدنيين، واستخدام الفسفور الأبيض. وانتهى الجيش الإسرائيلي في أبريل/نيسان 2009 إلى أن قواته "عملت بموجب القانون الدولي" طوال القتال وأن "قلة قليلة" من الحوادث "التي لا مفر منها" قد وقعت جراء "أخطاء استخباراتية أو عملياتية". وعلى سبيل العدول عن هذه التعليقات، أمر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكيناري، حسب التقارير، بإجراء تحسينات في "بعض العمليات القيادية"، لكن الجيش لم يقدم تفاصيل.

نتائج الجيش الإسرائيلي الخاصة بذخائر الفسفور الأبيض والإضرار بالمدنيين غير المشاركين في القتال تتناقض مع نتائج هيومون رايتس ووتش، التي وثقت مقتل 53 مدنياً في 19 حادثاً منفصلاً وبيدو فيها أن القوات الإسرائيلية انتهكت قوانين الحرب. وبيدو أن بعض هذه الوفيات كانت جراء قرارات سياسية عمدية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، فتح الجيش الإسرائيلي ستة "تحقيقاً قيادة" في ثلاثة من الحوادث المذكورة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لقصي الحقائق. إحدى هذه الحالات - القتل المزعوم لأكثر من 20 عضواً من عائلة السموني من حي زيتون بمدينة غزة في 5 يناير/كانون الثاني - معروفة منذ 7 يناير/كانون الثاني 2009، عندما انعقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علناً رفض الجيش الإسرائيلي السماح بوصول المسعفين إلى الجرحى والقتلى. وبالنسبة لـ"تحقيق القيادة الخامسة الأخرى"، فسوف يقوم بالمراجعة كولونيل غير متورط بشكل مباشر في الحادث المعنية، لكن يبقى السؤال حول ما إذا كان ضابطاً بهذه الرتبة قادر على اتهام القادة الأكبر رتبة الذين وضعوا السياسات.

وبخلاف التحقيقات العسكرية المذكورة، فإن الحكومة الإسرائيلية قد أخفقت في إجراء تحقيقات ملائمة في قرارات سياسية هامة للجيش والقيادات السياسية ربما زادت من عدد القتلى المدنيين، وتشمل:

- استهداف البنية التحتية السياسية لحماس.
- استهداف شرطة غزة التي لم تشارك بشكل مباشر في أعمال القتال.
- استئناف استخدام المدفعية الثقيلة (عيار 155 ملم) في غزة بعد عامين من التجميد الفعلي على استخدام هذه المدفعية بسبب الخسائر في صفوف المدنيين.
- استخدام ذخائر الفسفور الأبيض في المدفعية في مناطق مزدحمة بالسكان في غزة.
- استخدام المدنيين الفلسطينيين أبناء نق提ش البيوت بصفة "دروع بشرية".
- قواعد الاشتباك الخاصة بمشغلي طائرات الاستطلاع (الزنانة) والقوات البرية.

أحد المشكلات التي ذكرتها منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية هي استقلال مكتب المحامي العام للجيش الإسرائيلي، الذي يلعب دوراً محورياً في التحقيقات العسكرية. فقبل عملية الرصاص المصبوب في غزة، ساعد المحامي العام على وضع السياسات، ومنها خيارات الاستهداف واختيار الأسلحة، وبعد العملية كان مكتبه يحقق في الهجمات غير

القانونية المزعومة. ويقول الجيش الإسرائيلي إن هاتين المهمتين منفصلتين وأن الادعاء العسكري يعمل بشكل مستقل عن رئيس الأركان.

التحقيقات العسكرية في انتهاكات قوانين الحرب ليست متنقمة مع المعايير الدولية الخاصة بضرورة فتح تحقيقات فورية ونزيفة ومستفيضة. لكن وكما وثقته هيومن رايتس ووتش في تقرير عام 2005 "تعزيز الإفلات من العقاب"، فإن للجيش الإسرائيلي سجل متواضع فيما يخص تحمل الجنود والقادة المسؤولية، من الذين شاركوا في خرق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وطبقاً لمنظمات حقوقية إسرائيلية، فإن عدداً من التحقيقات الجنائية وأعمال الملاحقة الجنائية والإدانات للجنود الإسرائيليين جراء مخالفات بحق الفلسطينيين قد سقطت تماماً منذ عام 2000، رغم افتراض وجود عدد كبير من الضحايا.

وأدت بواعث القلق إزاء استفاضة ونراهاة تحقيقات الجيش الإسرائيلي إلى دعوة منظمات حقوقية إسرائيلية لإجراء تقرير تقصي حقائق مستقل في عملية قطاع غزة. وحتى الآن، فقد رفضت الحكومة. وبدلاً من الموافقة، قال عدة مسؤولين كبار بأن الجيش الإسرائيلي فعل كل ما بوسعه لتفايسص الضرر اللاحق بالمدنيين وأن حماس هي الملومة على عدد الوفيات الكبير في صفوف المدنيين لأن عناصرها حاربوا وسط السكان المدنيين واستخدمو المدنين كدروع بشرية. وفي بعض الأحيان عرضت حماس المدنيين للخطر بقتالها من مناطق مزدحمة بالسكان، لكن في الحوادث الـ 19 التي حفقت فيها هيومن رايتس ووتش، والتي أسفرت عن مقتل 53 شخصاً مدنياً، لم يكن المقاتلون الفلسطينيون في المنطقة المستهدفة وقت الهجوم الإسرائيلي.

وبدلاً من تنفيذ الالتزام القانوني المترتب على إسرائيل بإجراء تحقيقات نزيفية، دعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى تخفيف قوانين الحرب من أجل السماح للدول بمجال حركة أوسع لدى خوضها النزاعات مع جماعات مسلحة في مناطق مأهولة بالسكان.

ولم تتخذ حركة حماس في قطاع غزة أية خطوات حقيقة للتحقيق مع ومعاقبة المسؤولين عن انتهاك قوانين الحرب. وبعد رفض انتقاد مسلكها أثناء الحرب، أستسحت حماس لجنة برئاسة وزير العدل في غزة للنظر في مزاعم تقرير غولdstون. وفي يناير/كانون الثاني 2010 أصدرت اللجنة نتائجها، بأن الجناح المسلح لحماس، عز الدين القسام، والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى قد أطلقت الصواريخ على أهداف عسكرية إسرائيلية فقط، وأن الخسائر في صفوف المدنيين في هذه الهجمات كانت بالخطأ، بسبب القصور في القدرات التكنولوجية للأسلحة المستخدمة.

ويتجاهل هذا الرفع حقيقة أن الصواريخ المُطلقة على إسرائيل التي لم تسقط في مناطق مفتوحة قد سقطت في مناطق مأهولة بالمدنيين، ومنها بلدات ومدن، بعيداً عن أي هدف عسكري مشروع. وحتى لو كان زعم حماس صحيحاً، فإن صواريخ القسام المصنوعة محلياً وصواريخ جراد الأربع مدی المطلقة من قطاع غزة، ليس فيها نظم توجيه وهي من ثم عشوائية بطبيعتها لدى إطلاقها على مناطق كثيفة السكان.

فضلاً عن أن تصريحات قيادات من حماس قبل وأثناء القتال العام الماضي توحى بقوة بأن استهداف المدنيين كان هدفاً وراء الهجمات، وليس نتيجة عرضية. إذ قال متحدث باسم كتائب عز الدين القسام، عرف نفسه باسم أبو عبيدة: "استمرار العدوان لن يؤدي إلا لزيادة مدى صواريخنا.. سوف نضاعف عدد الإسرائيليين المعرضين لإطلاق النار".

وطبقاً لمحمد الزهار القيادي الكبير بحماس، فإن إسرائيل "تصف الأطفال والمستشفيات والمساجد، وبفعلها هذا فقد منحتنا الشرعية لضربها بنفس الطريقة".

والمعروف أن ميزان القوى والسياسة في أثناء النزاعات لا تبرر مطلقاً استهداف أحد الأطراف المتحاربة للمدنيين، وخرق أحد الأطراف لقوانين الحرب لا يبرر خرق الطرف الآخر لها.

وبالإضافة إلى خروقات قوانين الحرب، فإن القوات الأمنية بحماس ارتكبت أيضاً انتهاكات حقوقية جسيمة أثناء القتال، بحق آخرين من سكان غزة، لا سيما المشتبهين بالتعاون مع إسرائيل ومؤيدي حصم حماس الأساسي، فتح، وأيضاً من انتقدوا حماس. وقد ثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى الاعتقالات التعسفية والتعذيب والتشويه وقتل الفلسطينيين، والتي مرت دون عقاب على مدار العام الماضي.

إن إخفاق حماس في التحقيق في جميع هذه الانتهاكات ليس بالأمر الجديد. ومنذ الاستيلاء على السلطة في عام 2007 ليس معروفاً قيام حماس بمعاقبة أي من مقاتليها أو قادتها على آلاف الصور تاريخ المطلقة عمداً أو عشوائياً على مراكز السكان الإسرائيليين. وعلى النقيض، فإن تصريحات علنية عديدة أدلّى بها قيادات سياسية من حماس، قد صدق على هذه الهجمات غير القانونية.

## المعايير القانونية

جميع أطراف النزاع المسلح في قطاع غزة وإسرائيل ملزمون بالقانون الإنساني الدولي – أو قوانين الحرب. القانون واجب التطبيق يشمل قانون المعاهدات، بالإضافة اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 بشأن الأراضي الخاضعة للاحتلال والقانون الدولي العرفي الذي يعطي سبل ووسائل القتال. والدول والجماعات المسلحة من غير الدول يمكن تحملها مسؤولية انتهاك قوانين الحرب.

الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية – أي عمداً أو عن إهمال – مسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب. ويمكن تحويل القادة مسؤولية التخطيط أو الأمر بجرائم الحرب، أو من واقع مسؤولية القيادة، في حالة علمهم – أو إن كان واجباً أن يعلموا – بالجرائم المرتكبة على يد القوات الخاضعة لهم دون أن يتحركوا لوقف الانتهاكات المذكورة.

الدول المسؤولة عن انتهاك قوانين الحرب مطلوب منها بعض الإجراءات، تشمل توفير التعويض المنصف والملايم للضحايا وأقاربهم، وكشف حقيقة ما حدث.

كما يتربّط على الدول التزام بالتحقيق في جرائم الحرب المزعوم ارتكاب قواتها المسلحة لها، وإذا تطلب الأمر، مقاضاة المسؤولين عن ارتكابها. ورغم أن القانون الدولي لا يوفر معياراً واحداً لمسالك التحقيقات، فإن قواعد العدالة الأساسية تقتضي أن تكون التحقيقات فورية ومستفيضة ونزيفة مع ضمان استقلالية الملاحقات القضائية بدورها.

## انتهاكات حركة حماس وتعاملها مع الانتهاكات

### انتهاكات حماس لقوانين الحرب

أطلقت حركة حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى آلاف الصواريخ على إسرائيل منذ عام 2001، مما أسفر عن مقتل 15 مدنياً وإصابة الكثيرين غيرهم، مع فرض تهديد لنحو 800 ألف مدني إسرائيلي يقيمون ويعملون في مجال الصواريخ. وأثناء القتال الذي دام 22 يوماً في ديسمبر/كانون الأول 2008 وبينما/كانون الثاني 2009، قتلت الهجمات الصاروخية ثلاثة مدنيين إسرائيليين، وأصابت العشرات غيرهم، وأسفرت عن الإضرار بالبنية التحتية المدنية. وتوفي مدنيين اثنين في غزة جراء أخطاء في توجيه أحد الصواريخ.

وطوال القتال، أصابت الصواريخ الفلسطينية مناطق مأهولة بالسكان حتى مسافة 40 كيلومتراً في العمق الإسرائيلي، مع بلوغ بعض الصواريخ مشارف تل أبيب. وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 قتل صاروخ من غزة ببير فاكين، ففي النواخذة البالغ من العمر 58 عاماً بمنطقة نيتيفوت. وفي 29 ديسمبر/كانون الأول، أصاب صاروخ جراد مدينة عسقلان، مما أسفر عن مقتل هاني المهدى، 27 عاماً، عامل البناء من قرية أروعار البدوية، وإصابة آخرين. في اليوم نفسه، أصاب صاروخ من غزة سيارة بمدينة أشدود، مما أسفر عن مقتل إيريت شيتريت، سكرتيرة المدرسة البالغة من العمر 39 عاماً، وإصابة شقيقها. وأعلن جناح حماس المسلح، عز الدين القسام، مسؤوليته عن الهجمات الثلاث.<sup>1</sup>

وزعم بعض المسؤولين بحماس أن الصواريخ كانت موجهة إلى أهداف عسكرية فقط، قائلاً بأن الإصابات المدنية هي نتائج عرضية للتواضع إمكانيات الأسلحة، لكن تصريحات قيادات حماس توحى بأن الغرض من الهجمات الصاروخية كان ضرب المدنيين والأهداف المدنية.<sup>2</sup>

و على سبيل المثال، قال متحدث باسم كتائب القسام، عرف نفسه باسم أبو عبيدة، في مقطع فيديو صدر في 5 يناير/كانون الثاني 2009 أن "استمرار العدوان لن يفعل إلا أن يزيد من مدى صواريختنا [...]" سوف نضاعف عدد الإسرائيليين المعرضين لإطلاق النار".<sup>3</sup> وقال القادي بحماس محمود زهار، في كلمة تم بثها في اليوم نفسه: "العدو

<sup>1</sup> انظر: "Qassam Brigades Shells Zionist Netivot with Eight Qassam Rockets and the Enemy Admits the Death of a Zionist and Injuries to Others," ([تمت الزيارة في 29 أبريل/نيسان 2009](http://www.alqassam.ps/arabic/statments1.php?id=4066)), وانظر:

"Qassam Brigades Hits al Majdal Occupied City with Grad Rocket, the Enemy Admits the Killing of a Zionist and Injuries to Others," ([تمت الزيارة في 29 أبريل/نيسان 2009](http://www.alqassam.ps/arabic/statments1.php?id=4088)), وانظر: [http://www.ynet.co.il/english/articles/0,7340,1-30\\_3646829,00.html](http://www.ynet.co.il/english/articles/0,7340,1-30_3646829,00.html) ([FIRE: 2 Israelis Killed," by Shmuli Hadad, Ynet News](#))

"Qassam Brigades Hits Ashdod Harbor and Occupied Ashkelon with Two Grads, the Enemy Admits the Killing of Two Zionists and Other Serious Injuries," ([تمت الزيارة في 30 مارس/آذار 2009](http://www.alqassam.ps/arabic/statments1.php?id=4098)), وانظر أيضاً: <http://www.hrw.org/ar/reports/2009/08/06-06.html>.

<sup>2</sup> انظر تقرير هيومن رايتس ووتش "صواريخ من غزة: الأضرار اللاحقة بالمدنيين جراء الصواريخ التي أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة"، 6 أغسطس/آب 2009، على: <http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=69218&language=en>

<sup>3</sup> انظر: "Hamas Ready for Battle; Victory's Coming, 'God Willing,'" by Hanan Awarekeh, *Al Manar*, January 5, 2009, ([تمت الزيارة في 12 مارس/آذار 2010](http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=69218&language=en)).

الإسرائيلي... قصف كل من في غزة. قصفوا الأطفال والمستشفيات والمساجد، وبفعلهم هذا، فقد أعطونا الشرعية في قصفهم بنفس الأسلوب".<sup>4</sup>

وأيا كان الهدف المقصود، فإن صواريخ القسام وجراد الأبعاد مدّى والتي تم إطلاقها من غزة ليس بها نظم توجيه. وهذه الصواريخ لا يمكن تسييدها بشكل يميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين والأعيان المدنية، مما يجعلها عشوائية لدى إطلاقها نحو مناطق سكانية. ومن ثم فإن استخدامها في مناطق مأهولة بالسكان في إسرائيل يخرق قوانين الحرب.

وفي بعض الحالات، سقطت الصواريخ قبل خروجها من القطاع وأصابت أماكن في غزة. ففي 26 ديسمبر/كانون الأول 2008، أصاب صاروخ فلسطيني منزلًا في بيت لاهيا، مما أسفر عن مقتل فتاتين فلسطينيتين، هما صباح أبو خوصة، 12 عاماً، وحنين علي أبو خوصة، 5 أعوام، وأصاب طفلاً آخر.

وتتطلب قوانين الحرب من أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتجنب المدنيين مخاطر العمليات العسكرية. وبينما القتال في الحضر غير محظور بموجب القانون الدولي، فإن أطراف النزاعات ملزمة بعدم وضع الأهداف العسكرية داخل أو بالقرب من مناطق مزدحمة بالسكان. وقامت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى في بعض الأحيان بخرق قوانين الحرب بأن أطلقت دون ضرورة صواريخ من داخل مناطق مزدحمة بالسكان، مما عرض المدنيين الفلسطينيين لخطر الهجمات المضادة من طرف إسرائيل. والقوات التي تحتل المنازل أو المدارس أو البني التحتية الأخرى تجعل من هذه البنى أهدافاً عسكرية عرضة للهجوم. والقوات الفلسطينية التي تحتل مثل هذه البنى على نفسها اتخاذ الاحتياطات المستطاعة من أجل إبعاد المدنيين عنها. والقوات التي تنتشر وراء المدنيين عمداً لردع الهجمات ترتكب ما يُدعى "اتخاذ الدروع البشرية"، وهو جريمة حرب. وفيما يخص الـ 53 مدنياً الذين حققت هيومن رايتس ووتش في مقتلهم بغزة - تم اختيارهم لتوثيق وفيات المدنيين جراء سياسات الجيش الإسرائيلي العسكرية - لم يكن المقاتلين الفلسطينيين في المنطقة وقت شن الهجوم الإسرائيلي. لكن في حالات أخرى، ربما أطلق المقاتلون الصواريخ من مناطق قريبة من المدنيين بنية ردع القوات الإسرائيلية عن الرد على الصواريخ بهجمات مضادة.<sup>5</sup>

والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة التي أعلنت المسؤولية عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل تشمل كتائب عز الدين القسام، وكتائب القدس الإسلامية الجهادية، وكتائب الأقصى التي تلتزم جانب فتح، وكتائب صلاح الدين التابعة للجنة المقاومة الشعبية، وكتائب أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتتحمل حماس والجهاد

<sup>4</sup> انظر: "Israeli Military Surrounds Gaza City, Officials Say," CNN, January 5, 2009, <http://edition.cnn.com/2009/WORLD/meast/01/05/israel.gaza/index.html>. تمت الزيارة في 12 مارس/آذار 2010.

<sup>5</sup> انظر: International Crisis Group, "Gaza's Unfinished Business," April 23, 2009, p. 3, <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=6071>. تمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2010، انظر أيضاً: "Hamas and Its Discontents," by Rod Nordland, Newsweek, January 20, 2009, <http://www.newsweek.com/id/180691/page/1>. تمت الزيارة في 25 مارس/آذار 2010.

الإسلامي مسؤولة أغلب الهجمات الصاروخية، إذ أطلقت معًا – حسبما أعلنت – 280 صاروخًا من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009.<sup>6</sup>

فضلاً عن هذا، فقد استخدم مسلحون في غزة – يبدو أنهم على صلة بحماس – القوة المميتة بشكل غير قانوني ضد من يُزعم أنهم يتعاونون مع إسرائيل وضد خصوم سياسيين أثناء وبعد نزاع غزة، مما أسفر عن مقتل 32 شخصاً على الأقل في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى مارس/آذار 2009.<sup>7</sup> وقد وثقت هيومن رايتس ووتش وفاة زاهر أحمد الزعنين، 40 عاماً، وجميل شاكورة، 51 عاماً، ونهاد سعدي الدبكة، 47 عاماً، وعطا يوسف عبد الوهاب البراعل، وماتوا جميعاً على ما يبدو إثر التعذيب بعد القبض عليهم أو اختطافهم من قبل أشخاص يزعمون أنهم يعملون لصالح الأمن الداخلي في حماس أو أجهزة أمنية أخرى تابعة لحماس. كما قام رجال مسلحون ومقعون أثناء وبعد النزاع بضرب وإطلاق النار على فلسطينيين في السيقان بنية إحداث العاها.

كما يوثق تقرير غولdstون الانتهاكات المذكورة أعلاه. وفيما يخص الهجمات الصاروخية على إسرائيل، يقول التقرير إن الهجمات ترقى لكونها "مُرتكبة بشكل عشوائي على السكان المدنيين في جنوب إسرائيل، وهو ما يعتبر جريمة حرب، وربما يرقى لكونه جرائم ضد الإنسانية".<sup>8</sup>

كما تناول تقرير غولdston ما إذا كانت الجماعات الفلسطينية المسلحة قد اتخذت الاحتياطات المستطاعة – وبأي درجة – لحماية المدنيين في غزة من أخطار العمليات العسكرية. وانتهى التقرير إلى أن الجماعات الفلسطينية المسلحة أطلقت الصواريخ من مناطق حضرية لكنه لم يتوصل لدليل مباشر على أن هذا تم بنية احتماء مطلق الصواريخ من الهجمات المضادة.

## تعامل حماس مع التحقيقات

على مدار العام الماضي، قال متحدثون باسم حماس أن السلطات في غزة سوف تتحقق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب من قبل كتائب عز الدين القسام والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى. لكن حتى الآن ليس معروفاً بمعاقبة أي فلسطيني عن انتهاكات فترة النزاع. وكما هو مذكور أدناه، فإن تقريراً من حماس للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني 2010 انتهى إلى أن المقاتلين الفلسطينيين في غزة التزموا بشكل كامل بالقانون الإنساني الدولي.

<sup>6</sup> طبقاً لموقع كتائب عز الدين القسام، فإن المجموعة أطلقت 345 صاروخ قسام و213 صاروخ جرادجراد، و402 قذيفة هاون، و82 آر بي جي وقد اختلف مماثلة بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و18 يناير/كانون الثاني 2009. ("Summary of al-Qassam Operations during the 23-day al-Forqan Battle," [www.alqassam.ps](http://www.alqassam.ps), أفادت الجزيرة بأن الجهاد الإسلامي أعلنت المسئولية عن إطلاق 262 صاروخاً على إسرائيل منذ 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 ("Palestinian Factions United by War," by Shane Bauer, Al Jazeera English, January 20, 2009, [http://english.aljazeera.net/focus/war\\_on\\_gaza/2009/01/200911915455957756.html](http://english.aljazeera.net/focus/war_on_gaza/2009/01/200911915455957756.html)).

<sup>7</sup> هيومن رايتس ووتش "تحت غطاء الحرب،" 19 أبريل/نيسان 2009، على: <http://www.hrw.org/ar/reports/2009/04/20-2>

<sup>8</sup> انظر: Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict," September 15, 2009, , pp. 366, (<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/FactFindingMission.htm>). (2010).

ومنذ انتهاء القتال في يناير/كانون الثاني 2009، رفضت حماس انتقادات مسلكها أثناء الحرب. وقالت، على سبيل المثال، إن تقريراً لـ هيومن رايتس ووتش عن هجماتها الصاروخية على السكان الإسرائيليّين "يعفي الاحتلال من الجرائم التي ارتكبها" وأنه "تعوزه الموضوعية والحياد".<sup>9</sup> وتم تجاهل تقرير لـ هيومن رايتس ووتش عن التعذيب وقتل الفلسطينيين في قطاع غزة أثناء الحرب بحجة أنه "غير دقيق ومتسرع"، وأنه "يضر بسياسات حركة حماس في قطاع غزة".<sup>10</sup>

وقد تعاونت حماس مع بعثة الأمم المتحدة لقصصي الحقائق وكان رد فعلها إزاء البعثة مختلطًا. فقد انتقدت تقرير البعثة لأنّه ساوى بين "الضحية" (الفلسطينيون) و"المعتدي" (إسرائيل). وفي الوقت نفسه أشادت بالتقرير لتسويقه الضوء على الكثير من انتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبها القوات الإسرائيليّة، وقالت إنّها ستنفذ توصيات التقرير الخاصة بحماس.

وفي الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2009، قال أحمد يوسف المسؤول الكبير بحماس إن الحركة سوف "تبذل قصارى جهدها" للتحقيق في مزاعم الانتهاكات. كما زعم أن "حماس كانت تقول على طول الخط إنّها تستهدف القواعد العسكريّة" وليس المدنيّين. و"ربما لأنّها أسلحة بدائيّة، الصواريخ، وربما لأنّها مصنوعة يدوياً، فقد أخطأ بعضها هدفه، وسقط بعضها قبل وصوله".<sup>11</sup>

وفي 14 أكتوبر/تشرين الأول، قبل يومين من تصديق مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تقرير غولdstون، أشار رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية بالتقرير وقال: "ستبذل حكومتي قصارى جهدها من أجل تنفيذ التوصيات التي ستخرج بها الأمم المتحدة".<sup>12</sup>

وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول تحدث مسؤولون بوزارة الخارجية في غزة عن تصريحات هنية. وورد في أحد التصريحات: "رغم أننا لا نتفق مع بعض أجزاء التقرير [غولdstون]، فإننا نعزم التحرك بناء على توصياته وتنفيذ

<sup>9</sup> انظر: "Report Accuses Hamas of War Crimes," Al Jazeera English, August 13, 2009, <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/08/20098610557310919.html>. تمّت الزيارة في 4 يناير/كانون الثاني 2010.

<sup>10</sup> انظر: "Hamas Accused of Killing Rivals," Al Jazeera English, April 21, 2009, <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/04/200942074324860133.html>. تمّت الزيارة في 3 يناير/كانون الثاني 2010.

<sup>11</sup> انظر: "Hamas: Gaza Authorities Will Investigate Goldstone's Findings," October 1, 2009, <http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=228039>. تمّت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2009. وأدلى يوسف بتعليق مشابه في 15 سبتمبر/أيلول 2009 قائلاً: "كنا نستهدف القواعد العسكريّة، لكن الأسلحة البدائيّة لها أخطاءها"، انظر ("Inquiry Finds Gaza War Crimes from Both Sides," by Neil MacFarquhar, *New York Times*, September 16, 2009, [http://www.nytimes.com/2009/09/16/world/middleeast/16gaza.html?\\_r=1&hpw](http://www.nytimes.com/2009/09/16/world/middleeast/16gaza.html?_r=1&hpw) تمّت الزيارة في 12 مارس/آذار 2010).

<sup>12</sup> انظر: "Deposed Hamas gov't backs UN fact-finding Gaza report," Xinhua, October 14, 2009, [http://news.xinhuanet.com/english/2009-10/14/content\\_12233990.htm](http://news.xinhuanet.com/english/2009-10/14/content_12233990.htm). تمّت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2009. انظر أيضاً تقرير بالعربيّة في صحيفة الدستور الأردنيّة: [http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CArabicAndInter%5C2009%5C10%5CArabicAndInter\\_issue737\\_day15\\_id182296.htm](http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CArabicAndInter%5C2009%5C10%5CArabicAndInter_issue737_day15_id182296.htm). تمّت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010.

تحقيقانا في جرائم الحرب التي يُزعم أن أعضاء حركات المقاومة في غزة قد ارتكبواها".<sup>13</sup> وقال طاهر النونو المتحدث باسم حماس معتبراً عن الرأي نفسه، إن الحكومة تعهدت بالبدء في التحقيقات والتوصيات الواردة في التقرير.<sup>14</sup>

وقد رحب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومقره غزة، بتصریحات حماس ونعتها بأنها "خطوة أولى نحو حفظ حقوق الضحايا وتعزيز سيادة القانون".<sup>15</sup>

وكتب هيومن رايتس ووتش إلى حكومة حماس بعد خمسة أيام، تدعو رئيس الوزراء هنية إلى "إجراء تحقيقات مستفيضة ومستقلة ونزيهة" و"مقاضاة من تبيّن مسؤوليتهم عن الهجمات الصاروخية – بما يتفق مع معايير المحاكمة العادلة في القانون الدولي – على مراكز مدنية إسرائيلية" (انظر الملحق). وحتى 25 مارس/آذار 2010، لم تكن هيومن رايتس ووتش قد تلقت أي رد.

وفي الرسالة، طلبت هيومن رايتس ووتش أيضاً استيضاح تصريح يوسف بأن حماس كانت تستهدف أهدافاً عسكرية وليس المدنيين، موضحة أن تعليقاته تعارض تصريحات سابقة لقيادات في حماس.

وفي الماضي، سعت قيادات حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى لتبرير هجماتها ضد المدنيين في إسرائيل بأنها مشروعة بما أنها انتقام من الهجمات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين.<sup>16</sup> وفي حالات أخرى، بدا أن قيادات حماس يقرنون بأن الهجمات الصاروخية تستهدف المدنيين الإسرائيليين، لكنهم زعموا أن الهجمات مبررة بما أنها جزء من أساليب مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.<sup>17</sup>

وفهما لم تصل لـ هيومن رايتس ووتش ردوداً على رسالتها، فإن الإعلام أورد تعليقات على الرسالة على لسان مسؤولين من حماس في 21 أكتوبر/تشرين الأول. يوسف رزقة، مستشار رئيس الوزراء إسماعيل هنية، قال للمراسلين إن حماس "ستنفذ توصيات غولدستون الخاصة بقطاع غزة الذي تديره حماس".<sup>18</sup> وأضاف إنه كان يجدر

<sup>13</sup> انظر: "Hamas to Examine Alleged War Crimes," by Michael Jansen, *Irish Times*, October 16, 2009, (تمت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010) <http://www.irishtimes.com/newspaper/world/2009/1016/1224256787193.html>.

<sup>14</sup> انظر: "Human Rights Council Adopts Goldstone Report" October 17, 2009, *Dar al Hayat*, (تمت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010) <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/66781>

<sup>15</sup> "PCHR Welcomes Hamas Decision to Investigate Allegations of War Crimes, Comply With Goldstone Report," Palestinian Centre for Human Rights, October 16, 2009, <http://www.pchrgaza.org/files/PressR/English/2009/107-2009.html> (تمت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010).

<sup>16</sup> في 11 يونيو/حزيران 2006 قالت كتائب عز الدين القسام في بيان لها إنه ردأ على هجمة إسرائيلية استهدفت مقاتلين فلسطينيين، نفذت المجموعة هجوماً بالصواريخ على بلدة سديروت الإسرائيلية وسوف تستمرة في مهاجمة سديروت "حتى يفر سكانها رعباً سوف نحول سديروت إلى مدينة أشباح" (المدار.نت، 11 يونيو/حزيران 2006، على: <http://www.el-madar.net/default1.asp>). تمت الزيارة في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

<sup>17</sup> لاطلاع على تبريرات حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى عن الهجمات على المدنيين، انظر تقرير هيومن رايتس ووتش "تصف عشوائي: صواريخ فلسطينية على إسرائيل وقذائف مدفعية إسرائيلية على قطاع غزة"، على: <http://www.hrw.org/ar/reports/2007/06/30-0>

<sup>18</sup> International Rights Group: *Hamas Must Probe Attacks on Israeli Civilians*, "Haaretz", October 21, 2009, (تمت الزيارة 18 يناير/كانون الثاني 2010) <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1122626.html>,

بها من رايتس ووتش "أن ترسل رسالتها إلى إسرائيل"، لأن فلسطينيين أكثر بكثير من الإسرائيليين قد ماتوا. وقال إن حماس وحكومة غزة دعوا الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى عدم استهداف المدنيين الإسرائيليين، وأن أية أضرار لحقت بغير المقاتلين يُرجح أن سببها تواضع جودة الصواريخ الفلسطينية.

وقبل أيام قال رزقة إن وزير العدل في حماس، فرج الغول، مكلف برأس تحقيق في المزاعم الواردة في تقرير غولدستون. ولم يقل متى سيتم الوزير التحقيق.<sup>19</sup> وأكّد الغول فيما بعد أنه شكل لجنة للنظر في نتائج التقرير.<sup>20</sup> وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 صدقت الجمعية العامة بالأمم المتحدة على تقرير غولدستون وطالبت الطرفين بإجراء تحقيقات موثوقة ومستقلة في خلال ثلاثة شهور، أي بحلول 5 فبراير/شباط 2010. ورحبّت حماس بالقرار وقالت من جديد إنها ستشكّل لجنة لفحص التنفيذ.<sup>21</sup> وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أرسلت هيومن رايتس ووتش رسالة ثانية إلى رئيس الوزراء هنية، تطالب فيها بمعلومات عن التقدّم المُحرّز في تحقيقات حماس (انظر الملحق). وحتى 25 مارس/آذار، لم تكن سلطات حماس قد ردّت على الرسالة.

ووضع تصريح آخر لأحد قيادات حماس الكبار خارج غزة استعداد حماس لإجراء تحقيق محايد موضع شك. ففي 2 ديسمبر/كانون الأول 2009، قال موسى مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس لصحيفة سعودية إن تقرير غولدستون "يرى حماس من أية أخطاء".<sup>22</sup> ولم يعلق على إعلان اللجنة الحكومية الذي سبق تصريحاته.

وفي 16 يناير/كانون الثاني 2010، دعت 11 منظمة حقوقية فلسطينية من واقع قلقها من عدم إجراء تحقيقات فلسطينية داخلية، دعت السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية إلى إجراء تحقيقات مستقلة في المزاعم الواردة في تقرير غولدستون: "إننا ندعو السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة إلى البدء فوراً في تحقيقات موثوقة داخلية مع الالتزام بالمعايير الدولية وبالاتساق مع تقرير بعثة تقصي الحقائق في نزاع غزة"، حسب الوارد في رسالتين متماثلتين تم إرسالهما إلى الرئيس محمود عباس ومحمد هنية. وجاء في الرسالة أيضاً: "إننا ندعوكم إلى اتخاذ خطوات واضحة وعلنية على الفور نحو تحويل المسؤولية لمن تثبت مسؤوليته عن الانتهاكات الواردة تفصيلاً في التقرير".<sup>23</sup>

<sup>19</sup> وكالة الأنباء والأخبار الفلسطينية، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

<sup>20</sup> انظر: "Palestinian Rights Group Call for Independent Investigation of Hamas in Gaza Fighting," by Mohammed Daraghmeh, Associated Press, January 18, 2010

<sup>21</sup> "Hamas Welcomes the UN Adopting Goldstone Report and Agrees to Form an Investigation Committee," available at Al Ma'had al 'Arabi, <http://www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arab127832/> تمت الزيارة في 21 مارس/آذار 2010.

<sup>22</sup> موقف حماس من المصالحة الوطنية الفلسطينية: مقابلة مع د. موسى مرزوق" صحيفة عكاظ اليومية (السعودية)، 2 ديسمبر/كانون الأول 2009، على: <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091202/Con20091202318343.htm> تمت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010.

<sup>23</sup> "Hamas Not Trying to Establish an Islamic Emirate nor an Integrated Political System in the Gaza Strip" *Al-Mashahid*, 2010 "Al-Siyasi", December 5, 2009, <http://www.almushahidassiyasi.com/ar/4/7704/> تمت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010.

<sup>24</sup> رسالتان إلى الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية تطالبان بالبدء فوراً في تحقيقات داخلية التزاماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/64/10، 16 يناير/كانون الثاني 2009، [http://www.mezan.org/en/details.php?id=9463&ddname=ESC%20rights&id\\_dept=26&p=center](http://www.mezan.org/en/details.php?id=9463&ddname=ESC%20rights&id_dept=26&p=center)

<sup>25</sup> [http://www.mezan.org/en/details.php?id=9462&ddname=ESC%20rights&id\\_dept=26&p=center](http://www.mezan.org/en/details.php?id=9462&ddname=ESC%20rights&id_dept=26&p=center) تمت الزيارة في 18 يناير/كانون الثاني 2010.

وفي 27 يناير/كانون الثاني، أصدرت حماس ملخص تقرير أعدته لجنة الوزير الغول، ورد فيه أن حماس "دعت في أكثر من مرة الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى عدم استهداف المدنيين" وأن أي خسائر في صفوف المدنيين كانت جراء "نيران طائشة".<sup>24</sup> وورد في بيان إعلامي صاحب إصدار ملخص التقرير: "رغم اليقين من أنه لم تقع خروقات متعمدة للقانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان من النوع الذي يرقى لكونه جرائم حرب، إلا أن اللجنة فتحت أبوابها على مصراعيها لتأني الشكاوى، وسوف تتحقق فيها بقدر ما تستطيع، وتقاضي الجناة وفقاً للقانون الفلسطيني".<sup>25</sup>

وفي 3 فبراير/شباط أعطت حماس الأمين العام للأمم المتحدة التقرير الكامل الواقع في 52 صفحة والذي أعلنت فيه رفضت مزاعم ارتکابها جرائم حرب أثناء حرب غزة. وفي ردتها، أبدت حماس "الالتزام بمبادئ القانون الدولي فيما يخص حماية المدنيين" وقالت إن أي إصابات في صفوف المدنيين من الهجمات الصاروخية لم تكن متعمدة. وطبقاً للتقرير، فإن الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة: تبذل قصارى جهدها كي لا تعرّض المدنيين لأي ضرر، لكن المعروف أن المقاومة الفلسطينية – رغم كونها منظمة مقاومة – إلا أنها ليست جيشاً نظامياً يملك أسلحة متطرفة تكنولوجياً، من ثم فقد تستهدف موقع عسكرياً ثم يحيد الصاروخ عن هدفه قليلاً أو كثيراً ويضرب موقعاً مدنياً مجاوراً، رغم الجهود المبذولة لإبقاء المدنيين في أمان. نطمئنكم إلى أن المقاومة لم تعمد استهداف المدنيين، وأن ما وقع من حوادث هو غير مقصود.<sup>26</sup>

كما حاول التقرير تبرير الهجمات الصاروخية من واقع أنها إستراتيجية سياسية، قائلاً: "الضحايا المدنيون في إسرائيل لم يكونوا هم المقصودين بهجمات المقاومة لأن إطلاق الصواريخ الحالي هو تحدي سياسي للعدوان الإسرائيلي، التي ترزع منها [عبر عملياتها العسكرية] استهدفت وقف الهجمات الصاروخية".<sup>27</sup>

وللمرة الأولى على ما يبدو، أبدت حماس الأسف على الضحايا المدنيين الإسرائيليين الذين وقعوا ضحايا هجماتها. "نعلن حزتنا على ما حدث لأي مدني إسرائيلي ونأمل أن يتفهم المدنيون الإسرائيليون أن نقطة البداية الأساسية هي استهدافنا في الوقت الحالي من قبل حكومتهم".<sup>28</sup>

وقال ضياء المدهون، قاضٍ فلسطيني ساعد في إعداد التقرير، قال لوسائل الإعلام إن إبداء الأسف يتسم مع التزام حماس بالقانون الدولي. وأضاف: "ديننا يحتم علينا ألا نستهدف المدنيين أو النساء أو الأطفال أو المسنين، الذين لا يشاركون في العدوان الموجه ضدنا".<sup>29</sup>

<sup>24</sup> انظر: "Hamas Clears Itself of UN Gaza War Crimes Charges," Al Arabiya, January 27, 2010, تم تحميله في 21 مارس/آذار 2010. <http://www.alarabiya.net/articles/2010/01/27/98609.html>

<sup>25</sup> انظر: "Press Release by the Government's Committee to Follow up the Report of Goldstone's Team," Gaza, 27 يناير/كانون الثاني 2010.

<sup>26</sup> وزارة العدل في غزة "تقرير متابعة لجنة تنفيذ تقرير بعثة الأمم المتحدة لقصصي الحقائق"، 3 فبراير/شباط 2010، ص 50.

<sup>27</sup> السابق.

<sup>28</sup> السابق.

<sup>29</sup> انظر أيضاً: "Hamas 'Regrets' Civilian Deaths, Israel Unmoved," Reuters, February 5, 2010, تم تحميله في 9 فبراير/شباط 2010. <http://www.reuters.com/article/idUSTRE6143UB20100205>

وفي الوقت نفسه، تراجع وزير العدل الغول عن التصريح قائلاً: "بعض الكلمات أو العبارات تُزعم من سياقها. فال்டقرير حمل الاحتلال [الإسرائيلي] كامل المسؤولية ولم يضم أية اعتذارات".<sup>30</sup> وقال مسؤول كبير في حماس لم يذكر اسمه للإعلام إن إبداء الأسف لا يغير من إستراتيجية حماس: "لا يوجد تغيير في سياسة الحركة، ويشمل هذا موقفنا من العمليات الاستشهادية".<sup>31</sup> و"العمليات الاستشهادية" تشير إلى هجمات القحيرات الانتحارية على الأهداف العسكرية والمدنية على السواء.<sup>32</sup>

ورد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تقرير حماس واصفاً إياه بـ"المخيب". فال்டقرير "يؤكد على أن حكومة غزة أخفقت في إعداد لجنة تحقيق موضوعة ونزيبة لقيادة تحقيق في مزاعم تقرير غولdstون"، على حد قول المركز.<sup>33</sup> كما أبدى المركز قلقه العميق إزاء مصداقية التحقيقات الإسرائيلية، التي عرضها تفصيلاً في تقرير آخر.<sup>34</sup> ومنذ انتهاء القتال في يناير/كانون الثاني 2009، أوقفت حماس إلى حد كبير الهجمات الصاروخية على إسرائيل، رغم أن جماعات مسلحة أخرى أطلقت نحو 150 صاروخاً، مما أسفر عن مقتل عامل تايلاندي واحد يبلغ من العمر 33 عاماً يدعى ماني سينغموبانغفون في 19 مارس/آذار 2010.<sup>35</sup> وفي مناسبتين على الأقل اعتقلت حماس أعضاء من جماعات مسلحة أخرى نفذوا هجمات، لظهور أن لديها القدرة على فرض القانون وقتها تشاء. وفي مارس/آذار 2009 على سبيل المثال، قالت جماعة الجهاد الإسلامي إن قوات الأمن اعتقلت بعض أعضائها بتهمة إطلاق الصواريخ، ثم أفرجت عنهم بعد أن وعدوا بعدم شن مثل هذه الهجمات.<sup>36</sup> وفي يوليو/تموز 2009 قالت الجهاد الإسلامي إن حماس اعتقلت عضوين آخرين وهما يشتباكان مع القوات الإسرائيلية بالقرب من خط الحدود شرقي غزة.<sup>37</sup>

<sup>30</sup> انظر: "Rivals Slam Hamas for ‘Apology’ to Israelis," Reuters, February 5, 2010, <http://www.reuters.com/article/idUSMAC647764?feedType=RSS&feedName=everything&virtualBrandChannel=11563> تمت الزيارة في 20 مارس/آذار 2010.

<sup>31</sup> انظر: "Hamas ‘Regrets’ Civilian Deaths, Israel Unmoved," Reuters, February 5, 2010, <http://www.reuters.com/article/idUSTRE6143UB20100205> تمت الزيارة في 21 مارس/آذار 2010.

<sup>32</sup> انظر هيومان رايتس ووتش، "Erased in a Moment," October 15, 2002, <http://www.hrw.org/en/reports/2002/10/15/erased-moment>

<sup>33</sup> المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "PCHR Expresses Grave Concern Regarding Credibility of Investigations Carried Out in Response to Recommendations of the Goldstone Report," February 5, 2010, [http://www.pchrgaza.org/portal/en/index.php?option=com\\_content&view=article&id=5984:pchr-expresses-grave-concern-regarding-credibility-of-investigations-carried-out-in-response-to-recommendations-of-the-goldstone-report](http://www.pchrgaza.org/portal/en/index.php?option=com_content&view=article&id=5984:pchr-expresses-grave-concern-regarding-credibility-of-investigations-carried-out-in-response-to-recommendations-of-the-goldstone-report) تمت الزيارة في 12 فبراير/شباط 2010.

<sup>34</sup> انظر: Palestinian Centre for Human Rights, "Genuinely Unwilling: Israel’s Investigations into Violations of International Law Including Crimes Committed during the Offensive on the Gaza Strip, 27 December 2008 – 18 January 2009," February 2010, <http://www.pchrgaza.org/files/2010/israeli-inve.-%20english.pdf> تمت الزيارة في 12 فبراير/شباط 2010.

<sup>35</sup> أعلنت المسئولية عن الهجوم جماعة أنصار السنة المسلحة، من غزة، وكانت غير معروفة فيما سبق. (انظر بيان صحفي لـ هيومان رايتس ووتش، غزة: يجب وضع حد للهجمات الصاروخية العشوائية، 19 مارس/آذار 2010، على: <http://www.hrw.org/ar/news/2010/03/19-o>)

<sup>36</sup> انظر: "Hamas Threatens Rocket Militants," BBC, March 12, 2009, [http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle\\_east/7940371.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7940371.stm) تمت الزيارة في 26 يناير/كانون الثاني 2010.

<sup>37</sup> انظر: "Hamas Nabs Two Islamic Jihad Men Preparing to Fire Mortars at Israel," Haaretz, July 11, 2009, <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1099318.html> تمت الزيارة في 26 يناير/كانون الثاني 2010.

## انتهاكات إسرائيل وتعاملها مع الانتهاكات

### الانتهاكات الإسرائيلية لقوانين الحرب

انطوت عملية الرصاص المصوب الإسرائيلية في غزة والتي دامت 22 يوماً على انتهاكات لشئي قوانين الحرب أسفرت عن مصرع أفراد مدنيين. وبالإضافة لما وقع من حوادث محددة، فإن بعضـاً من القرارات السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بالأسلحة وخيارات الاستهداف قد أدت بدورها إلى زيادة أعداد القتلى من المدنيين.

لقد ركزت تقارير هيومن رايتس ووتش حول الإدارة الإسرائيلية للنزاع المسلح على أمور ثلاثة: استخدام قوات الجيش الإسرائيلي لذخائر الفوسفور الأبيض ضد المناطق المأهولة، واستهداف المدنيين بالقتل باستخدام صواريخ يتم إطلاقها من طائرة الاستطلاع (الزنانة - طائرات بدون طيار)، إضافة لقتل مدنيين يرفعون الرایات البيضاء. أما مواطن القلق الإضافية فهي استخدام المدفعية الثقيلة ضد المناطق المأهولة، ودمير الممتلكات المدنية بغير ضرورة حربية، إضافة لاستخدام الفلسطينيين كروع بشريـة.

لقد قالت هيومن رايتس ووتش بتوثيق ما جملته 53 من حالات قتل لمدنيين في 19 واقعة تجلت فيها انتهاكات القوات الإسرائيلية لقوانين الحرب، إذ تضمنت ست من تلك الواقعـة استخدامـاً لذخائر الفوسفور الأبيض بصورة غير مشروعة، وتمثلـت ست وقائع أخرى في هجمـات باستخدام صوارـيخ يتم إطلاقـها من طائرـات الاستطلاـع (الزنـانـة) أدـت لمقـتل مـدنيـين، فـي حين تضـمنت سـبع من الواقعـة قـيـام الجنـود بإـطـلاق النـار عـلـى مـدنيـين كانوا فـي مـجمـوعـات تـرـفع أعلامـاً بيـضاءـ.

ففي شأن الفوسفور الأبيض، قالت هيومن رايتس ووتش بتوثيق قيـام قـوات الجيش الإسرائيلي بـتفـجير ذـخـائر من الفـوسـفور الأـبيـض فـي الهـواء فـوق منـاطـق مـأهـولةـ، مما أـسـفـر عـن قـتـل وجـرح المـدـنـيـين والإـضـرـار بـأـبـنـيـة مـدـنـيـةـ كانـ منـ بـيـنـهاـ إـحـدىـ المـدارـسـ وـأـحـدـ الـأـسـوـاقـ وـأـحـدـ مـسـتـرـدـعـاتـ الـمـعـوـنـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ الـتـيـ تـخـصـ هـيـئةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ إـضـافـةـ إـلـىـ إـحـدىـ الـمـسـتـشـفـيـاتـ. وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ ذـخـائـرـ الـفـوسـفورـ الـأـبـيـضـ لـمـ تـكـنـ الـمـسـؤـلـةـ عـنـ وـقـوعـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الـقـتـلـاتـ الـمـدـنـيـنـ، إـذـ أـعـدـادـاًـ أـكـبـرـ قـدـ قـضـتـ مـنـ جـرـاءـ إـطـلاقـ الصـوـارـيخـ وـالـقـاتـابـلـ وـقـدـائـفـ الـمـدـفـعـيـةـ وـالـدـبـابـاتـ وـنـيـرـانـ الـأـسـلـحةـ الـصـغـيرـةـ، إـلـاـ أـنـ اـسـتـخـدـمـ تـلـكـ ذـخـائـرـ فـيـ جـوـارـ مـنـاطـقـ كـثـيـفةـ السـكـانـ، بماـ فـيـ ذـلـكـ مـنـطـقـةـ وـسـطـ الـبـلـدـ بـمـدـيـنـةـ غـزـةـ، مـتـلـّـ اـنـتـهـاكـاـ لـمـاـ تـنـطـلـبـهـ قـوـانـينـ الـحـربـ مـنـ اـتـخـاذـ لـكـافـةـ الـاحـتـيـاطـاتـ الـمـجـدـيـةـ بـهـدـفـ تـلـافـيـ الـإـضـرـارـ بـالـمـدـنـيـنـ، كـمـاـ وـأـنـ تـلـكـ الـقـوـانـينـ تـحـظرـ الـمـاهـاجـمـةـ بـدـوـنـ تـمـيـزـ. وـفـيـ حـالـاتـ إـسـتـخـدـمـ الـفـوسـفورـ الـأـبـيـضـ الـتـيـ وـثـقـتـهـاـ هـيـوـمـنـ رـايـتسـ وـوـتـشـ فـيـ تـقـرـيرـهـاـ الـمـعـنـونـ "ـأـمـطـارـ النـارـ"ـ فـيـ حـالـاتـ تـصـدرـ عـنـهـاـ أـسـافـينـ حـارـقةـ مـنـ الـفـوسـفورـ الـأـبـيـضـ إـضـافـةـ لـمـاـ تـسـبـبـتـ فـيـهـ مـنـ حـرـائقـ قـدـ أـدـتـ لـمـقـتلـ 12ـ مـنـ الـمـدـنـيـنـ، مـنـ بـيـنـهـمـ ثـلـاثـ نـسـاءـ وـسـبـعـةـ مـنـ الـأـطـفـالـ أحـدـهـمـ رـضـيعـ فـيـ شـهـرـ الـخـامـسـ عـشـرـ إـلـيـ جـانـبـ الـعـشـرـاتـ مـنـ أـصـيـبـواـ إـمـاـ بـحـرـوقـ أـوـ مـنـ جـرـاءـ اـسـتـشـاقـ الـأـدـخـنـةـ.<sup>38</sup>

<sup>38</sup> انظر تقرير هيومن رايتس ووتش، "Rain of Fire," March 25, 2009, <http://www.hrw.org/en/reports/2009/03/25/rain-fire-o>.

وفي شأن الصواريخ التي يتم إطلاقها من طائرات الاستطلاع (الزنانة)، قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق مقتل 29 من المدنيين، من بينهم ثمانية أطفال، على يد قوات الجيش الإسرائيلي التي استخدمت في ذلك السلاح الأكثر دقة ضمن ترسانتها. ولم يتضح بعد العدد الإجمالي للمدنيين من أهل غزة الذين قتلتهم الصواريخ المنطلقة من تلك الطائرات. وتتجدر الإشارة إلى ما ورد في تقارير "بتسيلم" و"المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" و"مركز الميزان لحقوق الإنسان"، وهي منظمات إسرائيلية وفلسطينية معنية بحقوق الإنسان، من أن ما جملته 42 هجنة باستخدام الزنانات قد أسفرت عن مقتل 87 من المدنيين.<sup>39</sup>

وقد ركز تقرير هيومن رايتس ووتش المععنون "عين الخطأ" على ست من الغارات الإسرائيلية بواسطة الزنانات. وبناء على المقابلات التي تمت مع ضحايا وشهود لتلك الغارات، ومعاينات لمسارح الهجمات، وتقارير الجيش الإسرائيلي ووسائل الإعلام حول مجريات القتال ومنها مقطع مصور بالفيديو لإحدى الهجمات خاص بالجيش الإسرائيلي، فقد انتهت هيومن رايتس ووتش إلى أن العسكرية الإسرائيلية قد وجهت ضرباتها صوب أفراد من المدنيين. كما وأن هيومن رايتس ووتش لم تجد في أي من تلك الحالات من القرائن ما يفيد بتواجد مقاتلين فلسطينيين في منطقة الهجوم وقت وقوعه مباشرة، وأن أيّاً من الأهداف لم يكن هدفاً متحركاً أو مغادراً للمنطقة أي أنه كان لدى مشغلي الزنانات من الوقت وإمكانات الرصد البصري ما يمكنهم من تحديد ما إذا كان من يرصدونه من المدنيين أو المقاتلين، وأنه كان بمقدور أولئك المشغلين كبح النيران في حالة عدم القدرة على التفرق.<sup>40</sup>

تبين لـ هيومن رايتس ووتش من واقع ما قامت بالتحري فيه من حوادث أن القوات الإسرائيلية إما أنها قد قصرت في اتخاذ كافة الاحتياطات المجدية في سبيل التحقق من استهدافها لمقاتلين، إذ اعتمدت تلك القوات مستوى للتحمل قبل الشروع في الهجوم منخفض إلى حد غير مقبول، أو أنها قصرت في التمييز بين المقاتلين والمدنيين واستهداف المقاتلين فقط، وبذا تكون تلك الهجمات قد مثلت خرقاً لقوانين الحرب.

وفيها يخص إطلاق النار على مدنيين يلوحون بالأعلام البيضاء، فقد وثقت هيومن رايتس ووتش سبع حالات فتح فيها الجنود الإسرائيليون نيران الأسلحة الصغيرة على مدنيين فأردو 11 مدنياً قتيلاً من بينهم خمس نساء وأربعة أطفال، وأصابوا ما لا يقل عن ثمانية آخرين بجروح. إن هذه الخسائر البشرية مع كونها لا تشتمل إلا نسبة ضئيلة من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا خلال عملية الرصاص المصوب إلا أن بروزها يرجع إلى ملابسات الهجمات في حد ذاتها، ففي كل من تلك الحالات كان الضحايا إما واقفين أو سائرين أو داخل مركبات تتحرك ببطء بصحبة مدنيين عزل آخرين من حاولوا إظهار وضعيتهم غير القتالية باللتويح برؤية بيضاء، وإن كافة القرائن المتوفرة لتشير إلى أن

<sup>39</sup> انظر الواقع الخاصة بكل من: بتسيلم / <http://www.btselem.org/English> ومركز الميزان لحقوق الإنسان / <http://www.pchrgaza.org/> كما وأن منظمة العفو الدولية قد صرحت للإعلام بأنها قد قامت بتوثيق مقتل 48 من المدنيين بواسطة الزنانات وأن هذا الرقم لا يمثل الحصيلة الكاملة. وقد تم الاستشهاد بمنظمة العفو الدولية في عرض بالفيديو قدمته صحيفة the *Guardian* عبر موقعها: انظر: "Cut to Pieces: the Palestinian Family Drinking Tea in their Courtyard." (<http://www.guardian.co.uk/world/2009/mar/23/gaza-war-crimes-drones> their Courtyard.) كما نشرت منظمة العفو الدولية من خلال مدونة على الإنترنت مادة حول استخدام إسرائيل للصواريخ المنطلقة من الزنانات. انظر: "Amnesty International Livewire, "Faulty Intelligence, Wanton Recklessness, or a Combination of the Two," (<http://livewire.amnesty.org/2009/02/02/faulty-intelligence-wanton-recklessness-or-a-combination-of-the-two/>)

(تمت الزيارة في 29 ابريل/نيسان 2009). وقد أرسلت منظمة العفو الدولية إلى هيومن رايتس ووتش في وقت لاحق أسماء 58 من تعقد أنهم قد قضوا من جراء القصف بالزنانات.

<sup>40</sup> انظر تقرير هيومن رايتس ووتش "Precisely Wrong," [http://www.hrw.org/en/node/84077/section/3#\\_ftn1](http://www.hrw.org/en/node/84077/section/3#_ftn1).

القوات الإسرائيلية كانت في وضع السيطرة على المناطق المعنية، وأنه لم يكن هناك أي قتال قائم في تلك الأثناء، كما وأنه لم يكن هناك أيًّا من المقاتلين الفلسطينيين مختبئاً بين المدنيين الذين أطلقوا عليهم النيران. وحتى لو لم يلوح هؤلاء الأشخاص برأيه ببعضه فقد كانوا مدنيين ومن لم يساهموا بأي دور فعال في الأعمال العدائية وبذا لا يجوز طبقاً لقوانين الحرب أن يكونوا عرضة للهجوم.

تنكر الحكومة الإسرائيلية حتى يومنا هذا وكذا ينكر الجيش الإسرائيلي أي جرم في شأن القتلى من المدنيين إبان قتال غزة، مدعين اضطلاع الجيش بكل ما هو في الإمكان للإقلال من الخسائر البشرية بين المدنيين. ويتمثل أحد عناصر هذه المحاججة في أن أفراد حماس قد وضعوا غير المقاتلين موضع الخطر بالاختباء والاستباق مع القوات الإسرائيلية من بين المدنيين مما جعل من المستحيل على القوات الإسرائيلية الهجوم دون التسبب في "أضرار إضافية مصاحبة". وكما أشرنا فإنه في 19 هجوماً للقوات الإسرائيلية قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق أحدهم واختيارهم لغرض إلقاء الضوء على السياسات التي قادت إلى وفيات نجمت عن أسباب غير مشروعة، لم تتبيّن لنا أية قرينة تفيد بأن مقاتلي حماس أو غيرهم من المقاتلين الفلسطينيين كانوا متواجدين وقت الهجوم.

ومن العناصر الأخرى للمحاججة الإسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي قد أذر أهالي غزة بشأن العملية الحربية الوشيكة وذلك بإسقاط النشرات وإجراء المحادثات الهاتفية وبث الإعلانات عبر محطات الإذاعة والتلفاز المحلية.<sup>41</sup>

يلزم القانون الدولي الإنساني القوات المتحاربة بالإذار مقدماً عن أي هجوم متى سمحت الظروف بذلك، إلا أنه ينبغي أن يكون الإنذار "ذا فاعلية". أما في حالة "غزة" فقد كانت إنذارات الجيش الإسرائيلي باللغة الإنجليزية، وكثيراً ما كانت توجه بصورة عمومية إلى "الفلسطينيين بالمنطقة"، وكان الجيش الإسرائيلي يقوم بصورة مت坦لة بإسقاط نشراته من ارتفاعات عالية ناشراً إياها على مناطق واسعة، وقد ذكر العديد من المقيمين بغزة لـ هيومن رايتس ووتش أنهم لم يكررها بالنشرات نظراً لكثرتها وتشتيتها على مسافات واسعة فضلاً عن عدم دقتها، يضاف إلى ذلك أن الإنذارات لم تكن لتوجه المدنيين إلى المواقع الآمنة في أعقاب فرارهم من دورهم. ومع بداية الهجوم الأرضي في 3 يناير/كانون الثاني أذر الجيش الإسرائيلي المقيمين في غزة بالتحرك باتجاه مراكز التجمع بالمدينة، غير أنه قام عندئذ بمهاجمة بعض من تلك المراكز ومن بينها مدارس تابعة للأمم المتحدة في قلب المناطق الحضرية التي التمس المدنيون الملاجأ فيها. وفي نهاية الأمر فإنه لم يكن لدى المدنيين الفلسطينيين مكاناً آمناً يفرون إليه في ظل معطيات الإغلاق المحكم لحدود قطاع غزة الذي فرضته إسرائيل كما فرضته مصر جنوباً.

وختاماً فإن قوانين الحرب تقضي بأنه حتى بعد إصدار الإنذارات فإنه على القوات المهاجمة اتخاذ كافة الاحتياطات المستطاعة لتلافي الخسائر في الأرواح أو الأعيان المدنية. وليس لأية قوة مهاجمة أن تتغاضى عن التزامها بخفض الضرر الواقع على المدنيين إلى الحد الأدنى لمجرد إصدارها الإنذار، كما وأنه ليس للقوات المهاجمة أن تعد كافة الأشخاص الذين يمكنهم في منطقة ما في أعقاب الإنذار أهدافاً حربية مشروعة.<sup>42</sup>

<sup>41</sup> لمشاهدة والاستماع إلى مختلف الإنذارات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي يمكن الإطلاع على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت على العنوان التالي

[http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/IDF\\_warnings\\_Gaza\\_population\\_7-Jan-2009.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/IDF_warnings_Gaza_population_7-Jan-2009.htm) (تمت الزيارة في 6 أبريل/نيسان 2006).

<sup>42</sup> في اعتراف واضح بأن إنذاراته في قطاع غزة كانت عديمة الفاعلية أعلن الجيش الإسرائيلي في يوليو/تموز 2009 أن إنذاراته في المستقبل سوف تحوي على معلومات أكثر تحديداً، من قبيل الجداول الزمنية للهجمات ومسارات الهروب. أنظر في ذلك Hanan Greenberg،

ولقد وثقت منظمات أخرى لحقوق الإنسان العديد من الخروقات لقوانين الحرب أثناء العملية الإسرائيلية. فلقد تضمن التقرير الرئيسي لمنظمة العفو الدولية حول النزاع توثيقاً لهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، وهجمات بدون تمييز، والهجوم غير المشروع باستخدام القذائف المسمارية، ومهاجمة وإعاقة العاملين الطبيين، والتدمير غير المبرر للبنية التحتية المدنية. وقد انتهى تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن "القدر الأكبر من الدمار قد نجم عن الهجمات المباشرة على الأغراض المدنية فضلاً عن الهجمات بدون تمييز التي شابها تقصير في التفرقة بين الأهداف الحربية المنشورة والأغراض المدنية".<sup>43</sup>

كذلك وثقت منظمات إسرائيلية وفلسطينية لحقوق الإنسان خروقات مشابهة لقوانين الحرب. فقد قامت منظمة "بتسيلم" ومركزها مدينة القدس بتحرير 20 شكوى لدى المحامي العام العسكري للجيش الإسرائيلي شملت مقتل 95 مدنياً فلسطينياً.<sup>44</sup> كما قامت منظمة "كسر جدار الصمت" الإسرائيلية غير الحكومية المؤلفة من عسكريين متخصصين إسرائيليين، بنشر شهادات 26 من الجنود المقاتلين الاحتياط والنظاميين ممن شاركوا في العملية العسكرية.<sup>45</sup> وقد تحدث هؤلاء الجنود عن تدمير الممتلكات الخاصة بغير ضرورة حربية، واستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية، وتغيير دخان الفوسفور الأبيض في قلب المناطق المأهولة، وقتل المدنيين بواسطة الأسلحة الصغيرة. وكذلك قامت اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، وهي جماعة مركزها مدينة القدس، بتحرير خمس شكاوى لدى السلطات الإسرائيلية حول حوادث استخدام للدروع البشرية واعتقال غير مشروع للفلسطينيين.<sup>46</sup>

وقد نشر كل من مركز الميزان لحقوق الإنسان ومقره غزة، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سلسلة من التقارير فحصت من خلالها حالات محددة إضافة إلى الحملة العسكرية بصورة أعم. فقام مركز الميزان بتوثيق ما اعتبره قتلاً عمداً للمدنيين، وإطلاق النار على مدنيين يحملون رايات بيساء، والمهاجمة بدون تمييز وبصورة غير متناسبة، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، واستهداف العاملين الطبيين.<sup>47</sup> أما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد قام بتوثيق دعوى بانتهاكات تضمنت القتل العمد، وتدمير الممتلكات المدنية، واستهداف المدنيين والأغراض المدنية، واستخدام الدروع البشرية، والمهاجمات بدون تمييز.<sup>48</sup> فيما قدمت المنظمة للمحامي العام العسكري توثيقاً لـ 450 حادثاً تأثر من جراءها 941 من الفلسطينيين.

<sup>43</sup> "IDF to Give Better Warnings Before Attacks," Ynet, July 29, 2009, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3753851,00.html> (تمت الزيارة في 30 يوليو/تموز 2009)

<sup>44</sup> انظر تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 2 يوليو/تموز 2009 "Operation 'Cast Lead': 22 Days of Death and Destruction," <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/015/2009/en/8f299083-9a74-4853-860f-0563725e633a/mde150152009en.pdf> (تمت الزيارة في 10 مارس/آذار 2010)

<sup>45</sup> من مقابلة أجترتها هيومن رايتس ووتش مع نواتال بالقدس في 3 ديسمبر/كانون الأول 2009، ورسالة إلكترونية للمتابعة تلقتها المنظمة في 17 فبراير/شباط 2010.

<sup>46</sup> انظر تقرير المنظمة المذكورة بتاريخ 15 يوليو/تموز 2009 "oldiers Testimony Breaking the Silence, "Operation Cast Lead: 2009 from Operation Cast Lead, Gaza 2009," [http://www.shovrimshnika.org/ofaret/booklet\\_e.asp](http://www.shovrimshnika.org/ofaret/booklet_e.asp) (تمت الزيارة في 10 يناير/كانون الثاني 2010).

<sup>47</sup> من مقابلة أجترتها هيومن رايتس ووتش مع مجدى بادير بالقدس في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

<sup>48</sup> انظر تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان بتاريخ 2 أكتوبر/أب 2009 "Cast Lead Offensive in Numbers," <http://www.mezan.org/upload/8941.pdf> (تمت الزيارة في 12 يناير/كانون الثاني 2010).

<sup>49</sup> انظر تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول 2009 "23 Days of War, 928 Days of Closure," [http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf\\_spec/23-days.pdf](http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf_spec/23-days.pdf) (تمت الزيارة في 12 يناير/كانون الثاني 2010).

كشف تقرير بعثة الأمم المتحدة لقصص الحقائق (تقرير غولdstون) عن ارتكاب إسرائيل لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي الإنساني يرقى بعض منها لمستوى جرائم الحرب بل قد يكون بالإمكان اعتبارها جرائم ضد الإنسانية.<sup>49</sup>

يوثق تقرير غولdstون 36 حادثاً وقعت في غزة هي نخبة من الحوادث شملت الهجمات بدون تمييز، وقتل المدنيين بصورة قصدية، والتقصير في اتخاذ كافة الاحتياطات المستطاعة في سبيل خفض الضرر الواقع على المدنيين إلى الحد الأدنى، والاستهداف العمدي للأغراض المدنية، ودمير الممتلكات المدنية بإفراط، إضافة إلى العقاب الجماعي من قبل إسرائيل بإغلاقها لحدود قطاع غزة.

فيما ينسب تقرير غولdstون لقرارات صناع القرار رفيعي المستوى الإسرائيليين ارتكاب الخروقات لقوانين الحرب:

"بالأخذ في الاعتبار القدرة على التخطيط، وإمكانيات تنفيذ القرارات باستخدام أكثر التقنيات المتاحة تطوراً، إضافة لما صدر عن الجهاز العسكري الإسرائيلي من تصريحات بعدم وقوع أية أخطاء تقريباً، فإن البعثة تجد الحوادث وأنماط الأحداث التي أخذت بعين الاعتبار في التقرير هي نتاج تخطيط عمدي وقرارات سياسية".<sup>50</sup>

ويتمسّك الجيش الإسرائيلي بأنه قد فعل كل ما هو بالإمكان في سبيل خفض الخسائر البشرية بين المدنيين إلى أدنى الحدود، وأنه يحقق في كل إدعاء ذي مصداقية بوقوع أي تصرف غير مشروع. إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يبد دقة أو حيادية في تلك التحقيقات حتى يومنا هذا.

### الردود الإسرائيلية

لم تقم إسرائيل وحتى يوم 25 مارس/آذار 2010 بإجراء تحقيق يتسم بالدقة والحيادية حول تصرفات قواتها إبان فترة الأعمال العدائية أو في قرارات القادة التي ربما تكون قد أسهمت في وقوع انتهاكات. كما وأن حكومتها قد قاومت المطالبات المحلية والدولية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق، وكافة التحقيقات التي تمت أجريت داخلياً بواسطة الجيش الإسرائيلي.

ويدعي كل من الحكومة والجيش إجمالاً بأن إسرائيل قد فعلت كل ما كان في الإمكان لخفض أثر عمليتها العسكرية على المدنيين. ويصورا حماس باعتبارها مسؤولة مسؤولية كاملة عن كافة الخسائر البشرية نظراً لقيام القوات الفلسطينية بعملياتها من من قلب المناطق السكنية كما يزعمان أن تلك القوات استخدمت المدنيين كدروع بشرية.<sup>51</sup>

<sup>49</sup> انظر التقرير المذكور الصادر بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول 2009 "Report of the United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict," http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf (تمت الزيارة في 19 مارس/آذار 2010).

<sup>50</sup> انظر التقرير "Report of the United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict," p. 24.

<sup>51</sup> مثال ذلك ما صرّح به نائب وزير الخارجية داني أيلون في 3 فبراير/شباط 2010 قائلاً: "إن كافة الخسائر المدنية التي وقعت في غزة أثناء القتال كان بسبب إنتهاك حماس لكل المعايير والمعاهدات الدولية" انظر في ذلك

بدأت منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام أثناء وفي أعقاب العمليات العسكرية مباشرة في إعداد تقاريرها حول دعاوى مصريع أفراد مدنيين بصورة غير مشروعة. إلا أن كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي أعربوا عن رفضهم للدعوى بفتح تحقيق فيما هو مزعوم من انتهاكات. وكان مما صرحت به الكولونيل ليرون ليمان، الذي أصبح رئيساً لقسم القانون الدولي بالجيش الإسرائيلي في أعقاب العملية العسكرية قوله "إن التحقيقات أمر لا ينبغي له أن يورق القادة في غمار القتال" وكذلك قال "إن عدم ارتکاب أخطاء في مثل ذلك المحيط المكظوظ، وتحت الضغط، لأمر مستحيل" واستطرد قائلاً "إن توجيهاته الاتهامات للجنود والضباط الإسرائيليين بخروات لقوانين الحرب لأمر يرقى لدرجة الإرهاب باستخدام القانون".<sup>52</sup>

ولقد عبر كبار المسؤولين الحكوميين عن وجهات نظر مماثلة. وطبقاً لما نقل عن رئيس الوزراء الإسرائيلي إبان العمليات القتالية إيهود أولمرت فقد قال: "ينبغي أن يكون الجنود والقادة الذين أرسلوا في مهمات بقطاع غزة على علم بأنهم في مأمن من المحاكمات بشتى صنوفها وأن دولة إسرائيل سوف تتم لهم يد العون في هذا الصدد وسوف تدافع عنهم كما دافعوا في جملتهم عنا أثناء عملية الرصاص المصوّب".<sup>53</sup>

ووصلت جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية منذ توقيت الأعمال العدائية الكبرى مطالبتها للحكومة بإجراء تحقيق يتمتع بالمصداقية سواء في حوادث محددة أو في القرارات السياسية التي أدت لمقتل مدنيين. وفي 20 يناير/كانون الثاني 2009، أعدت ثمان منظمات خطاباً مشتركةً للنائب العام ميني مازوز ملتمسة إجراء تحقيقات مستقلة وذات فعالية في الادعاءات بتصرف الجيش الإسرائيلي بصورة غير مشروعة، وكان مما ورد في ذلك الخطاب: "في ضوء الخبرة السابقة حيث لم يتحقق ما وجب الالتزام به من إجراء تحقيق ... نتقدم إليكم بالتماسنا هذا في مرحلة مبكرة حتى يتسع لكم وضع آليات للتحقيق في الحالات التي يشتبه فيها وقوع خروقات للقانون الإنساني فيها على يد ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي" كما قالت المنظمات أن التحقيقات "ينبغي أن تتناول إضافة إلى هذا مسألة مدى قانونية الأوامر والتوجيهات الفعلية الموجهة إلى القوات في الميدان، سواء أثناء تدريب تلك القوات أو أثناء العملية ذاتها".<sup>54</sup>

وأعلنت تلك المنظمات أنها قد تقدمت بالتماسها للنائب العام لا للمحامي العام العسكري للجيش الإسرائيلي، الذي نعته المنظمات بلقب "القاضي المحامي العام" نظراً لأن "مشاركة الأفراد العاملين لدى القاضي المحامي العام إضافة لمشاركته هو شخصياً في مراحل اتخاذ القرار لا تسمح بتنصيبه كشخص منوط بعملية التحقيق".

he Goldstone Report," Israel Ministry of Foreign Affairs, "Deputy FM Ayalon Replies to Motion for the Agenda Regarding February 3, 2010, <http://www.mfa.gov.il/MFA/About+the+Ministry/MFA+Spokesman/2010/Ayalon-replies-to-motion-regarding-Goldstone-Report-3-Feb-2010.htm> (تمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2010).

<sup>52</sup> انظر صحيفة هارتس في 19 فبراير/شباط 2009 War Crime Charges Over Gaza Offensive are 'Legal Terror,' by Tomer Zarchin, , <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1065338.html> (تمت الزيارة في 7 مارس/آذار 2010). ونشير إلى أنه إبان عملية الرصاص المصوّب كان الكولونيل بنينا شارفيت باروخ يشغل منصب رئيس قسم القانون الدولي بالجيش الإسرائيلي.

<sup>53</sup> ملاحظات تقدم بها رئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي. انظر بيان مجلس الوزراء بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2009. [http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Cabinet\\_communique\\_25-Jan-2009.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Cabinet_communique_25-Jan-2009.htm) (تمت الزيارة في 28 مايو/أيار 2009).

<sup>54</sup> المنظمات التي تقدمت بهذا الخطاب هي: الاتحاد من أجل الحقوق المدنية في إسرائيل (ACRI)، بنكوم، بتسيلم، حيشا، مركز هاموكيد للدفاع عن الأفراد، اللجنة الشغبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل، بيسدين، أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل. انظر [http://www.btselem.org/Download/20090120\\_ACRI\\_to\\_Mazuz\\_on\\_Castlelead\\_Investigations\\_Eng.pdf](http://www.btselem.org/Download/20090120_ACRI_to_Mazuz_on_Castlelead_Investigations_Eng.pdf) (تمت الزيارة في 20 يناير/كانون الثاني 2020).

و جاء رد مكتب النائب العام بتاريخ 24 فبراير/شباط 2009 مدافعاً عن أعمال الجيش الإسرائيلي في غزة من حيث كونها "تنماشى مع المبادئ المؤسسة لقواعد الحرب طبقاً للقانون الدولي"، كما جاء الرد رافضاً للالتماس بإجراء تحقيقات فيما هو مزعوم من أفعال ضارة. فيما ذكر خطاب النائب العام أن الجيش الإسرائيلي قد شرع في استيفاء "تقارير عن سير العمليات" شملت بعضاً من كبار الضباط تم تعينهم بمعرفة رئيس الأركان.<sup>55</sup>

وفي 4 فبراير/شباط 2009، نشرت الحكومة نتائج أول تحقيق علم بأمره بهدف سبر غور حادث مقتل ثلاث بنات وابنة أخي للطبيب الفلسطيني عز الدين أبو العيش. لقد ولدت تلك القضية اهتماماً شديداً في إسرائيل إذ أن الدكتور أبو العيش كان قد قام تكراراً بالإدلاء بشهادته على أحاديث القتال لصالح برنامج تليفزيوني إسرائيلية، وقد كان في اتصال حي يوم 16 يناير/كانون الثاني مع صحفي تليفزيوني عندما أطلقت إحدى دبابات الجيش الإسرائيلي دانتين صوب شقته بمنطقة جباليا مودية بحياة الفتيات الأربع.<sup>56</sup>

وقد صرخ الجيش الإسرائيلي بأن قادة القوات بالمنطقة، إضافة إلى قادة الفرق، قد أجروا تحقيقاً تم اعتماده من رئيس فرع العمليات بالجيش الإسرائيلي وقائد القطاع الجنوبي بالجيش الإسرائيلي، وهو المنصب الذي شغله أثناء الحرب الlowاء يواح جالانت، وانتهى التحقيق إلى أن وحدة من لواء مشاة جولاني قد تصرفت على نحو سليم بفتح نيرانها الدفاعية عند وقوعها داخل مدى نيران قناصة وقد أتت هاون من مصدر بالقرب من مسكن الطبيب. وقد جاء فيما قاله الجيش الإسرائيلي أنه "أثناء إطلاق تلك النيران الدفاعية تم تمييز شخص مثير للريبة في الطابق العلوي من منزل الدكتور أبو العيش، اعتقاد كونهم مستطعين يقومون بتوجيه نيران القناصة وقاذفات الهاون التابعة لحماس"، وكذا "بتقييم الموقف الميداني، وتحت وطأة نيران كثيفة، أصدر قائد القوة أمره بفتح النيران على الشخص المشتبه فيها. و كان من تلك النيران ما أدى لمقتل بنات الدكتور عز الدين أبو العيش الثلاث".<sup>57</sup> وكذلك قال الجيش الإسرائيلي أنه "قد أحزنه ما أصاب أسرة أبو العيش من أضرار"، غير أنه تمسك بأنه "بأخذ ما يفرضه موقف المعركة من أمور اضطرارية، والمخاطر التي تهدّت القوات في المنطقة، وشدة القتال في المنطقة، في الاعتبار، نجد أن تصرف القوات وقرار فتح النيران باتجاه المبني أمر حالفها الصواب".

وقد قام المحامي العام العسكري للجيش الإسرائيلي بمراجعة التحقيق ولم يجد أساساً لفتح تحقيق جنائي.<sup>58</sup> في حين يتمسك د. أبو العيش بأنه لم يكن هناك مقاتلون فلسطينيون داخل أو أعلى منزله.<sup>59</sup> وقال لـ هيومن رايتس ووتش إن

<sup>55</sup> من خطاب من قبل راز نزري، كبير مساعدي النائب العام، إلى ليمور يهودا بالاتحاد من أجل الحقوق المدنية في إسرائيل، بتاريخ 24 فبراير/شباط 2009.

(تمت [الزيارة في 20 يناير/كانون الثاني 2010](http://www.btselem.org/Download/20090224_States_Attorney_Office_to_ACRI_on_Castlead_Investigations_Eng.pdf)).  
تمت [الزيارة في 20 يناير/كانون الثاني 2010](http://www.btselem.org/Download/20090224_States_Attorney_Office_to_ACRI_on_Castlead_Investigations_Eng.pdf).

<sup>56</sup> يمكن مطالعة إفادة د. أبو العيش عن الوفيات على العنوان التالي <http://www.youtube.com/watch?v=OnEe2N-kxJk> (تمت الزيارة في 20 يناير/كانون الثاني 2010).

<sup>57</sup> نقلأً عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بتاريخ 4 فبراير/شباط 2009. أنظر: "IDF Investigation Results, Dr. Abu El-Eish 4-feb-2009- Residence," <http://idfspokesperson.com/2009/02/04/idf-investigation-results-dr-abu-el-eish-residence-4-feb-2009- Residence/>, (تمت الزيارة في 6 يناير/كانون الثاني 2010).

<sup>58</sup> ورد بيان الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني 2010، ص 30، "Gaza Operation Investigations: An Update," [http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Gaza\\_Operation\\_Investigations\\_Update\\_Jan\\_2010.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Gaza_Operation_Investigations_Update_Jan_2010.htm) (تمت الزيارة في 14 فبراير/شباط 2010).

الجيش الإسرائيلي كان يسيطر تمام السيطرة على المنطقة المحيطة بيته وقت الهجوم وأنه لم ير أو يسمع أي مقاتلين فلسطينيين في المنطقة في ذلك التوقيت. ولم يتصل به الجيش الإسرائيلي أو بأي من أفراد أسرته أثناء تحقيقات الجيش الإسرائيلي.<sup>60</sup>

استمرت ممانعة الحكومة الإسرائيلية لقيام بتحقيقات مستقلة حتى بعد ما صدر عن جنود من قاتلوا في عملية الرصاص المصوب من ادعاءات بتصريف الجيش الإسرائيلي على نحو غير مشروع. وفي لقاء لخريجي إحدى الدورات الإعدادية العسكرية في شمال إسرائيل بتاريخ 13 فبراير/شباط 2009 ناقش العشرات من الطيارين المقاتلين وجنود سلاح المشاة من قاتلوا في غزة تجاربهم، وقامت وسائل الإعلام الإسرائيلية بنشر بعض من رواياتهم التي تتبئ عن قواعد اشتباك تتسم بالتسبيب وحوادث هجوم على نحو غير مشروع.<sup>61</sup>

في استجابة لما بدر عن الجنود من تصريحات، أصدر المحامي العام العسكري، العميد أفيخاي ماندلبليت تعليماته إلى قسم التحقيقات الجنائية بالشرطة العسكرية بالتحقيق في تلك الدعاوى.<sup>62</sup> وقد علق رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الفريق جاني أشكنازي على التحقيق بقوله:

لا أعتقد أن الجنود الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي يؤذون المدنيين بلا مبالاة، غير أننا سوف ننتظر لحين صدور نتائج التحقيقات. إن الجيش الإسرائيلي أكثر جيوش العالم إنسانية، ويؤدي عمله وفقاً لروح الجيش الإسرائيلي والمبادئ الأخلاقية السامية للقتال. أما الحالات الفردية، إذا ما تبين وقوعها، فسيتم التعامل معها كل على حدة.<sup>63</sup>

في أعقاب ذلك بأسبوع، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه قد أغلق باب التحقيق نظراً لكون تصريحات الجنود "قد بنيت على الشائعات وليس لها سند من إمام شخصي محدد".<sup>64</sup> لقد خلص الجيش الإسرائيلي، بدون تبيّن لكيفية إدارته للتحقيق،

<sup>59</sup> انظر صحيفة *The Independent* بتاريخ 19 يناير/كانون الثاني 2009 : "My Daughters, They Killed Them": Doctor Shows Israelis Horrors of War," by Ben Lynfield http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/my-daughters-they-killed-them- Horrors of War," (تمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2010). doctor-shows-israelis-horror-of-war-1419286.html

<sup>60</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع د. عز الدين أبو العيش، 26 مارس/آذار 2010. عقد هذا اللقاء لخريجي دوره إسحاق رابين الإعدادية قبل العسكرية بكلية أورانيم الأكادémية في تيفون. وسجل هذا اللقاء متاح باللغة العبرية على العنوان التالي pdf http://www.news1.co.il/uploadFiles/384121119976044.pdf (تمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2010) ، واظهر أيضاً صحيفة هآرتس بتاريخ 19 مارس/آذار 2009 "IDF in Gaza: Killing Civilians, Vandalism, and Lax Rules of Engagement," http://haaretz.com/hasen/spages/1072040.html

<sup>61</sup> Amos Harel, "Shooting and Crying", وكذلك صحيفة هآرتس بتاريخ 28 إبريل/نيسان 2009 (تمت الزيارة في 27 مايو/أيار 2009). Amos Harel, "Shooting and Crying", http://www.haaretz.com/hasen/spages/1072475.html

<sup>62</sup> انظر البيان الصحفي للجيش الإسرائيلي بتاريخ 19 مارس/آذار 2009 "The IDF Chief Advocate General Orders Investigation of Claims Made at the Rabin Preparation Center," http://dover.idf.il/IDF/English/Press+Releases/09/03/1902.htm (تمت الزيارة في 27 مارس/آذار 2009).

<sup>63</sup> انظر البيان الصحفي للجيش الإسرائيلي بتاريخ 23 مارس/آذار 2009 "The IDF Chief of the General Staff Refers to Claims Made at the Rabin Preparation Center," http://dover.idf.il/IDF/English/Press+Releases/09/03/2303.htm (تمت الزيارة في 27 مايو/أيار 2009).

<sup>64</sup> انظر البيان الصحفي للجيش الإسرائيلي بتاريخ 30 مارس/آذار 2009 "Military Police Investigation Concerning Statements Made at the Rabin Center: Based on Hearsay," http://dover.idf.il/IDF/English/Press+Releases/09/03/3001.htm (تمت الزيارة في 27 مايو/أيار 2009).

وبدون الالقاء بشهود من غزة إلى أن " الروايات قد بالغت وتمادت بصورة مغرضة، لإيقاع أبلغ الأثر في أنفس المشاركون في المؤتمر".

وفيما قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إن التحقيقات قد بينت أن إسرائيل لديها "أكثر الجيوش أخلاقية في العالم". وأدان "الشائعات واسعة الرواج التي أضرت بشكل ملحوظ بصورة الجيش الإسرائيلي في الداخل والخارج"<sup>65</sup> فإن المحامي العام العسكري قد لخص نتائج التحقيق بانقاده للجنود الذين تكلموا:

إنه لأمر غير سار أن أيًّا من المتدخلين في المؤتمر لم يحرص على توخي الدقة في تصوير دعاواه،  
والأنكى من ذلك أنهن فضلاً استعراض حوادث شتى قاسية في طبيعتها، على الرغم من أنهم لم  
يشهدوا تلك الحوادث ولا يعلمون الكثير عنها. ويبدو أنه سوف يكون من العسير تقييم مدى الضرر  
الذي أصاب صورة ومعنيّات الجيش الإسرائيلي وجنوده من شاركوا في عملية الرصاص  
المصوب، في داخل إسرائيل وفي العالم.<sup>66</sup>

إلا أن الحكومة الإسرائيلية ناقضت في أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ما خلص إليه الجيش الإسرائيلي بإعلانها أن الشرطة العسكرية قد فتحت تحقيقاً جنائياً "في أعقاب التقارير ذات الصلة بالمؤتمر الذي عقد بأكاديمية إسحاق رابين الإعدادية"<sup>67</sup> ولم تحدد الحكومة في أيٍ حدث أو حادث مما ورد ذكره في المؤتمر يجري التحقيق. وطبقاً لما صدر عن إسرائيل فإنه يفتح التحقيق الجنائي "حال توافر قدر مقبول من الشكوك حول وقوع نشاط إجرامي".<sup>68</sup>

وقد ذكر محامو الجيش الإسرائيلي لـ هيومن رايتس ووتش في فبراير/شباط 2010 أن الشرطة العسكرية قد أغلقت باب التحقيق في الحوادث التي ورد ذكرها في المؤتمر إذ أن روايات الجنود اعتمدت على الشائعات. وما زال من غير الواضح سبب فتح التحقيق الجنائي، وفي أيٍ من الحوادث يتم بعد كل ما أبداه الجيش الإسرائيلي من صلابة في رفضه للدعوى باعتبارها دعوى باطلة.

وفي 22 إبريل/نيسان 2009 أعلن الجيش الإسرائيلي نتائج تحقيقه "في الدعاوى والمواضيع المركبة فيما يخص عملية الرصاص المصوب" إذ تم فتح خمس تحقيقات تتعلق بإصدار الأوامر برئاسة ضباط برتبة كولونيل من لم يكونوا "جزءاً من سلسلة إصدار الأوامر خلال العملية العسكرية" للنظر في خمسة موضوعات بارزة: الهجمات التي قام خلالها الجيش بفتح النار على مراقب تخص الأمم المتحدة، والهجمات على المرافق والأطقم الطبية،

<sup>65</sup> انظر صحيفة هآرتس بتاريخ 31 مارس/آذار 2009 "Barak Welcomes IDF Decision to End Gaza Misconduct Probe," by Amos Harel, (تمت ازبارة في 13 يوليو/تموز 2009). <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1075221.html>

<sup>66</sup> انظر البيان الصحفي للجيش الإسرائيلي بتاريخ 30 مارس/آذار 2009 "Military Police Investigation Concerning Statements Made at the Rabin Center: Based on Hearsay," (تمت الزيارة في 27 مايو/أيار 2009). <http://dover.idf.il/IDF/English/Press+Releases/09/03/3001.htm>

<sup>67</sup> انظر تقرير الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 "Examination of Allegations by the Israel Defense Forces," وهذه الوثيقة غير متاحة على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ولكن يمكن الإطلاع عليها على العنوان: <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/JBRN-7XBGXP?OpenDocument&RSS20&RSS20=FS> (تمت الزيارة في 21 مارس/آذار 2010).

<sup>68</sup> انظر ص 18 من تقرير الخارجية سابق الذكر "Gaza Operation Investigations: An Update."

ودعوى الإضرار ب المدنيين غير مشاركين في الأعمال العدائية، واستخدام ذخائر الفوسفور الأبيض، وتمهير الأبنية المدنية. وقد تطلب التحقيق في أوامر الهجوم على مرافق الأمم المتحدة و المرافق الطبية والمدنيين غير المشاركين في العمليات العدائية فحصاً من قبل الجيش للحوادث المحددة. وفيما يخص التحقيق في أوامر استخدام الفوسفور الأبيض وتمهير الأبنية المدنية فقد تضمنت الفحص من قبل الجيش "من منظور عمومي"، دون النظر في حوادث بعينها.<sup>69</sup> وقد خلص الجيش الإسرائيلي في الحالات الخمس إلى أنه:

طوال فترة القتال في غزة، قام الجيش الإسرائيلي بعملياته بما يتناسب مع القانون الدولي. وقد حافظ الجيش الإسرائيلي على مستويات احترافية وأخلاقية عالية في مواجهته لعدو سعي لإرهاب المواطنين الإسرائيليين في حين اتخاذ نفسه غطاء فيما بين المدنيين غير المشاركين في قطاع غزة واستخدامهم كدروع بشرية. وعلى الرغم من ذلك فقد كشفت التحقيقات عن عدد قليل من الحوادث التي وقعت خلالها أخطاء استخباراتية أو ميدانية أثناء القتال. ولم يكن بالإمكان تلافي مثل تلك الحوادث غير السارة والتي يقع مثتها في أية مواقف قتالية، وعلى وجه الخصوص تلك التي أجبرت حماس الجيش الإسرائيلي على خوضها باختيارها القتال من بين حشود السكان المدنيين.<sup>70</sup>

لقد نجحت نتائج التحقيقات بعكس نتائج أبحاث هيومن رايتس ووتش وغيرها من تحقيقات معنية بحقوق الإنسان إضافة لنتائج بعثة الأمم المتحدة لتقسي الحقائق. إن استنتاج الجيش الإسرائيلي مثلاً بأنه "لم يقع استخدام لذخائر الفوسفور الأبيض فوق المناطق المبنية" قد ناقشه ما عثر عليه بعد توقف القتال كل من هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، والصحفيون الدوليون في شوارع المدينة وعلى أسطح المنازل السكنية وفي أفنية المساكن وفي إحدى المدارس التابعة للأمم المتحدة من قذائف مدفعية تحوي الفوسفور الأبيض وكذا في حشوات على أقنعة الغاز، إضافة إلى الأسافين المشتعلة المنبعثة التي أمكن الإحساس بحرارتها الحارقة. إن قذائف المدفعية الفارغة التي حملت الفوسفور الأبيض وعلامات الحرائق الناجمة عن حرائق ضخمة تشير إلى أن مستشفى القدس ومكاتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) في مدينة غزة قد ضربت بالذخائر الحارقة.<sup>71</sup> وقد وقفت هيومن رايتس ووتش إلى جانب ذلك سبع حوادث فتح فيها الجنود الإسرائيليون نيران الأسلحة الصغيرة على مدنيين فأردووا 11 من المدنيين قتلى من بينهم خمس نساء وأربعة أطفال فيما أصيب ما لا يقل عن ثمانية آخرؤن. وفي كل من تلك الحوادث أشارت القرائن بصورة قوية إلى أن الجنود الإسرائيليين قد قصرروا في اتخاذ كافة الاحتياطات المستطاعة للتمييز بين المدنيين والمقاتلين قبل الشروع في الهجوم. وربما يكونوا في بعض الحالات قد أطلقوا النيران صوب المدنيين بصورة عمدية.<sup>72</sup>

<sup>69</sup> انظر تقرير الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 "Examination of Allegations by the Israel Defense Forces,"

<sup>70</sup> انظر البيان الصحفي للجيش الإسرائيلي بتاريخ 22 إبريل/نيسان 2009 "IDF: Conclusions of Investigations into Central Claims : 2009" ( تمت الزيارة في 28 مايو/أيار 2009 ) <http://dover.idf.il/IDF/English/Press+Releases/09/4/2201.htm> and Issues in Operation Cast Lead,"

<sup>71</sup> انظر تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر بتاريخ 25 مارس/آذار 2009 Human Rights Watch, "Rain of Fire," 2009 وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 2 يوليو/تموز 2009 Amnesty International, "Operation 'Cast Lead': 22 Days of Death and Destruction,"

<sup>72</sup> انظر تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر بتاريخ 13 أغسطس/آب 2009 Human Rights Watch, "White Flag Deaths," 2009 <http://www.hrw.org/en/reports/2009/08/13/white-flag-deaths>

وعلى الرغم من القول بأن الضباط الذين قادوا التحقيقات كانوا من خارج دائرة التسلسل المباشر للقيادة إبان العملية العسكرية، فإن دقة التحقيقات وحياديتها نظلاً موضع شكوك. فنظرًا لعدم دخول المحققين إلى قطاع غزة فإنهم لم يجرؤوا أية مقابلات مع الضحايا من الفلسطينيين أو الشهود على الخروقات المزعومة. إضافة إلى أن الضباط الذين تولوا رئاسة التحقيقات، وجميعهم برتبة كولونيل وقد تم تعيينهم من قبل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أشكينازى، كانوا من رتبة أقل من أن تسمح لهم تناول السياسات الموضوعة من قبل قادة أعلى رتبة في حالة تعارض تلك السياسات مع القانون الدولي الإنساني، توسيع دائرة خيارات الاستهداف، والقرار باستخدام ذخائر الفوسفور الأبيض واستخدام المدفعية الثقيلة باتجاه المناطق عالية الكثافة السكانية.<sup>73</sup>

أكدا الجيش الإسرائيلي في تصرิحته أن الضباط المحققين كانوا يتصرفون باستقلالية، وأن كل من تم استدعاؤه من أفراد الجيش طلب منه التعاون مع التحقيقات، وأن الجنود من تمت مقابلتهم لم يتمتعوا بحق البقاء صامتين، بخلاف ما يجري في حالات التحقيق الجنائي. كما قال الجيش أن المحامي العام العسكري سوف يراجع نتائج التحقيقات ليقرر "ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء المزيد من الفحص أو إذا ما كان هناك أساس لفتح نوع آخر من التحقيقات".<sup>74</sup>

في الرابع من مايو/أيار 2009 أعلن عن النتائج التي توصلت لها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الهجمات على المرافق التابعة للأمم المتحدة وموظفيها. وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد شكل اللجنة في شهر فبراير/شباط للتحقيق في تسع منحوادث وقعت في غزة وتتأثر من جرائها إما أفراد أو ممتلكات أو عمليات تابعة للأمم المتحدة. وقد سمحت إسرائيل لتلك اللجنة بدخول إسائيل وقدمت لها معلومات بشرط الحفاظ على سريتها. وفي 21 إبريل/نيسان قدمت اللجنة تقريرها إلى الأمين العام الذي أحال ملخصاً له تم إعداده بمعرفة مكتبه ووقع في 23 صفحة إلى مجلس الأمن في 4 مايو/أيار، مرفقاً بتوصيات اللجنة منقولة حرفيًّا. هذا ولم يتم ظهور التقرير الكامل الواقع في 184 صفحة للعلن، كما هو حال كافة تقارير لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

لقد اكتشفت اللجنة أنه في سبع من حوادث التسع التي حفقت فيها كانت الوفيات والإصابات والأضرار التي شملتها الحوادث ناجمة عن العمليات الحربية للجيش الإسرائيلي، في حين تسببت جماعة فلسطينية مسلحة، أغلب أهل العذن كانوا حماس في حادث واحد، ولم تتمكن اللجنة للوصول إلى حكم في شأن حادث واحد.

بلغت الأضرار التي أصابت وكالة الأونروا في حوادث السبع التي تسببت فيها الجيش الإسرائيلي ما تربو قيمته على 10.4 مليون دولار أمريكي في حين بلغت الأضرار التي أصابت مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الشرق الأوسط أكثر من 750000 دولار أمريكي. في حين تسببت هجوم المقاتلين الفلسطينيين في أضرار بلغت 29000 دولار أمريكي. وكانت النتيجة التي توصلت لها اللجنة أن: "أعمال الجيش الإسرائيلي شابتها درجات متقلبة من

<sup>73</sup> العقاداء الخمسة الذين ترأسو التحقيقات هم: العقيد. إتزيك تورجمان، والعقيد. إريز كاتز، والعقيد. تامير بيداي، والعقيد. شاي الكالي، والعقيد. أdam زوسمان.

<sup>74</sup> انظر تقرير الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 22 إبريل/نيسان 2009: IDF: Conclusions of Investigations into Central Claims and Issues in Operation Cast Lead,” Examination of Allegations by the Israel Defense Forces,”

الإهمال واللامبالاة فيما يتعلق بالمنشآت التابعة للأمم المتحدة وكذا بسلامة موظفي الأمم المتحدة وسواهم من المدنيين داخل تلك المنشآت، بما ترتب على ذلك من وفيات وإصابات، وأضرار مادية واسعة وضياع للممتلكات".<sup>75</sup>

قامت إسرائيل في يناير/كانون الثاني 2010 بدفع مبلغ 10.5 مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة تعويضاً عن الخسائر التي تكبدتها الأخيرة من جراء الحوادث التي فحصتها لجنة التحقيق.<sup>76</sup> فيما قال أحد الدبلوماسيين الإسرائيليّين في الأمم المتحدة أن إسرائيل قد قدمت "هبة"، يعني "تطوعاً" دونما إقرار منها بأي التزام.<sup>77</sup> ومن غير المعلوم ما إن كانت حماس قد قامت بسداد مقابل ما قالت اللجنة أن حماس قد تسببت فيه من خسائر بلغت 29000 دولار أمريكي.

كان من التوصيات الرئيسية للجنة الأمم المتحدة إجراء تحقيق أكثر اتساعاً في ما زعم من حوادث خرق للقانون الدولي، إذ جاء في تقرير اللجنة "حيث قتل مدنيون وصدرت دعوى بوقوع خروقات لقانون الدولي الإنساني" وممضى التقرير مستطرداً "ينبغي أن تكون هناك تحقيقات دقيقة، وإيضاحات كاملة، وإخضاع للمسائلة متى استلزم الأمر" وقد أوصى التقرير بأن تكون تلك الحوادث "رهن التحري كجزء من تحقيق يتوافر له التقويض اللازم، ويستوفي الموارد الازمة، للتحقيق في الدعاوى بوقوع خروقات لقانون الدولي الإنساني في غزة وجنوب إسرائيل على يد الجيش الإسرائيلي وكذا حماس وغيرها من المحاربين الفلسطينيين". وقد رفض الأمين العام بان كي مون تلك التوصية قائلاً "ليس في نيتني الإعداد لمزيد من التحقيقات".<sup>78</sup>

في شهر يوليو/تموز 2009 خرجت مجموعة أخرى من جنود الجيش الإسرائيلي بتصریحات تتعلق بالانتهاكات التي شهدوها في غمار عملية الرصاص المصبوب. وقامت منظمة "كسر جدار الصمت" المؤلفة من عسكريين إسرائيليين متقاعدين من خدموا في غزة والضفة الغربية، بنشر شهادات 26 من الجنود المقاتلين الاحتياط والنظاميين من شاركوا في عملية الرصاص المصبوب.<sup>79</sup> وقد تحدث الجنود عن تدمير للممتلكات الخاصة دونما ضرورة حربية، واستخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، وإطلاق ذخائر الفوسفور الأبيض داخل المناطق المأهولة، وقتل المدنيين بواسطة الأسلحة الصغيرة. وعلى سبيل المثال فقد أوضح اثنان من الجنود من لواء "جيفاتي" الذي خدم في "الزيتون" المجاورة لمدينة غزة، كيف أطلق الجنود النار فقتلوا رجلاً فلسطينياً مسنًا عند دنوه أثناء الليل

75 انظر Secretary-General's Summary of the Report of the United Nations Headquarters Board of Inquiry into certain incidents in the Gaza Strip between 27 December 2008 and 19 January 2009, May 2010. تمت الزيارة في 28 فبراير/شباط 2009. <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4a292c8dd.html>

76 انظر "Report of the Secretary-General of the status of implementation of paragraph 3 of Council resolution S-12/1 B," UN Secretary-General report to the Human Rights Council thirteenth session, March 19, 2010, <http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/47D4E277B48D9D3685256DDC00612265/3F688934C5712FB8852576EF005986E7> (تمت الزيارة في 25 مارس/آذار 2010).

77 انظر وكالة روبيترز بتاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2010 "Israel Pays U.N. \$10.5 Million Over Gaza Damage," by Patrick Worsnip. تمت الزيارة في 25 يناير/كانون الثاني 2010 ([http://ca.news.yahoo.com/s/reuters/100122/world/international\\_us\\_israel\\_un\\_gaza\\_2](http://ca.news.yahoo.com/s/reuters/100122/world/international_us_israel_un_gaza_2)).  
Worsnip.

78 من مؤتمر صحفي للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في نيويورك بتاريخ 5 مايو/أيار 2009 <http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sgsm12224.doc.htm>.

79 انظر كتيب منظمة "كسر جدار الصمت" الصادر بتاريخ 15 يوليو/تموز 2009 "Operation Cast Lead: Soldiers Testimony from Operation Cast Lead," [http://www.shovrimshnika.org/oferet/booklet\\_e.asp](http://www.shovrimshnika.org/oferet/booklet_e.asp) Operation Cast Lead, Gaza 2009, 2009. (تمت الزيارة في 23 يوليو/تموز 2009).

وقد قامت منظمة "كسر جدار الصمت" منذ عام 2004 بجمع شهادات ما يربو على 650 جندياً من خدموا في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية الانفراقة الثانية في سبتمبر/أيلول 2000.

من موقع للجيش الإسرائيلي داخل أحد المنازل. وقال الجنديان إن قائد السرية رفض إصدار أمر بإطلاق نيران تحذيرية عند رؤية الرجل للوهلة الأولى سائراً في شارع خال حاملاً كشافاً للإضاءة وعلى بعد يتراوح بين 150 و200 متر من المنزل. وطبقاً لما لدى الجنود من تعليمات بقواعد الاشتباك فقد أطلقوا النار وقتلوا الرجل حين بلغ بعده عن المنزل نحو 25 متراً.

شكك الجيش الإسرائيلي في التقرير، قائلاً بأن العديد من الشهادات "مبنية على الشائعات والروايات الشفهية"<sup>80</sup> غير أنه لم يحدد مطلقاً أيًّا من تلك الشهادات ينطبق عليها هذا الوصف. أما وزارة الخارجية فقد سعت للاتصال بوحدة الأقل من ممولي منظمة "كسر جدار الصمت" أي الحكومة الهولندية مطالبة إياها بوقف دعمها للجامعة.<sup>81</sup>

وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية في 29 يوليو/تموز بادرة النتائج الكبرى التي توصلت إليها فيما يخص الحرب، وهي عبارة عن تقرير قوامه 163 صفحة صادر باللغة الإنجليزية فقط، ركز في غالبيته على سياق العملية العسكرية ومبررات إسرائيل القانونية للاضطلاع بها.<sup>82</sup> وتناول التقرير الادعاءات بتساءلة الجنود التصرف خلال الأعمال العدائية، قائلاً أن الجيش الإسرائيلي كان قد فتح تحقيقات فيما يناهز 100 شكوى، نجم عنها 13 تحقيقاً جنائياً بواسطة الشرطة العسكرية. ولم يقدم التقرير قائمة بتلك الحالات.

غير أن ما يقارب 80 من الحالات التي صورت على أنها تحقيقات كانت في الواقع الأمر "تقرير سير عمليات" خاص بالجيش الإسرائيلي وتسمى بالعبرية "تاهاكير مقرائي" وهي مراجعات عسكرية داخلية من المستوى الأدنى يتقدم بها الضباط طبقاً لسلسل القيادة في الوحدة المعنية.<sup>83</sup> وقد تم وضعها موضع التطبيق في سبتمبر/أيلول 2000 باعتبارها المستوى الأول المقرر للاستجواب العسكري وذلك في أعقاب دعاوى سوء التصرف بحق الجيش الإسرائيلي. وتلك التقارير الميدانية هي آلية غير ملائمة للتحقيق فيما هو مزعوم من خروقات للقانون الدولي الإنساني.<sup>84</sup> إذ تعتمد بصورة أولية على روایات الجنود المشاركون في حدث ما دون إفادات أو قرائن مستقاة من الضحايا أو الشهداء غير العسكريين. ويقوم المحامي العام العسكري بمراجعة نتائج الاستجوابات الميدانية وله أن يأمر بفتح تحقيق جنائي. غير أن نتائج هذا الاستجواب لا يمكن الإفصاح عنها أو استخدامها كقرينة في أية محاكمة. وقرارات المحامي العام

<sup>80</sup> انظر البيان الحكومي الصادر عن الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 15 يوليو/تموز 2009 : "Reaction to 'Breaking the Silence' Human Rights Report," ([http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Reaction\\_to\\_Breaking\\_Silence\\_report\\_15\\_Jul\\_2009.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Reaction_to_Breaking_Silence_report_15_Jul_2009.htm)) (تمت الزيارة في 29 يوليو/تموز 2009).

<sup>81</sup> انظر صحيفة "جيروزاليم بوست" بتاريخ 27 يوليو/تموز 2009 "Israel Prepares for Goldstone Report," by Herb Keinon, (<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1248277897030&pagename=JPost%2FJPArticle%2FPrinter>), (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009).

<sup>82</sup> انظر تقرير الخارجية الإسرائيلية الصادر بتاريخ 29 يوليو/تموز 2009 : "The Operation in Gaza: Factual and Legal Aspects," ([http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism+-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+and+Islamic+Fundamentalism-/Operation\\_in\\_Gaza-Factual\\_and\\_Legal\\_Aspects.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism+-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+and+Islamic+Fundamentalism-/Operation_in_Gaza-Factual_and_Legal_Aspects.htm)) (تمت الزيارة في 30 يوليو/تموز 2009).

<sup>83</sup> تنص المادة 539 (أ) من القانون العدلي العسكري الإسرائيلي تنص ذلك الاستجوابات الميدانية بأنها "إجراء يقتيد به الجيش ، داخل الجيش" وهو "يتم تنفيذه طبقاً لأوامر الجيش ولوائحه". ويتم الإدلاء بذلك الاستجوابات "ب شأن آية حدث يقع في سياق التدريب أو النشاط الميداني".

<sup>84</sup> للإطلاع على عرض مفصل لأوجه قصور الاستجواب الميداني كآلية للتحقيق في خروقات قانون الحرب، انظر تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في 21 يونيو/حزيران 2005 "Promoting Impunity: the Israeli Military's Failure to Investigate Wrongdoing," (<http://www.hrw.org/en/reports/2005/06/21/promoting-impunity>)

وانظر أيضاً Yesh Din, "Exceptions: Prosecution of IDF Soldiers during and after the Second Intifada, 2000-2007," September 2008 (تمت الزيارة في 26 يناير/كانون الثاني 2010). ([http://www.yesh-din.org/sys/images/File/Exceptions\[Eng\]\[1\].pdf](http://www.yesh-din.org/sys/images/File/Exceptions[Eng][1].pdf),

ال العسكري قابلة للمراجعة من قبل النائب العام والمحكمة الاسرائيلية العليا. إلا أنه طبقاً لما قوله منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية فإنه يندر أن تتم مثل تلك المراجعات.<sup>85</sup>

أصدرت وزارة الخارجية في 17 سبتمبر/أيلول "تقرير حالة" في شأن التحقيقات الاسرائيلية في عملية الرصاص المصوب تضمنت تحديداً للأرقام . وقالت الوزارة إن المحامي العام العسكري يتولى فحص خمس "تحقيقات قيادة" أمر بإجرائها رئيس الأركان أشكينazi لتحديد مدى الحاجة لإجراء تحقيق جنائي.<sup>86</sup> وقال الجيش الإسرائيلي إنه قام في إطار تلك التحقيقات النوعية بفحص 20 حالة محددة أربع منها كان مقرراً أن يتناولها تقرير غولdstون، الذي صدر في 15 سبتمبر/أيلول. وقالت الوزارة إضافة لذلك أن 80 حادثاً آخر تم إجراء التحقيق بشأنها ومن بينها أربع حوادث أخرى يشملها تقرير غولdstون. وأضافت الوزارة أنه من بين تلك التحقيقات التي تربو على 100 تحقيق فلقد بادر المحامي العام العسكري بفتح 15 تحقيقاً جنائياً، ثم فتحت لاحقاً ثمان تحقيقات أخرى تضمنت ما زعم من إطلاق النار على مدنيين يحملون رايات بيضاء وإطلاق الذخيرة المسماوية صوب المدنيين أو الأغراض المدنية. ومضت الوزارة قائلة أن الشرطة العسكرية قد فتحت تحقيقات جنائية بلغت في جملتها 23 تحقيقاً، سبعة منها تناولها أيضاً تقرير غولdstون.

انتقدت إسرائيل تقرير غولdstون حين صدر في 15 سبتمبر/أيلول باعتباره "هجوماً سياسياً موجهاً ضد إسرائيل وضد يهودية دولة تضرر لمواجهة التهديدات الإرهابية".<sup>87</sup> بل ولقد نهج بعض من كبار المسؤولين خطأً أكثر شدداً، فوزير المالية يوفال شتاينتز نعت غولdstون بكونه معادياً للسامية وهو اليهودي الذي تمند صلاته بإسرائيل لأمد بعيد.<sup>88</sup> كما نعته الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في شهر نوفمبر/تشرين الثاني بكونه "رجل ضئيل، مجرد من أي إحساس بالعدالة، وتكتوغرافي ليس لديه فهم حقيقي لفلسفة القانون".<sup>89</sup>

ناقشت اللجنة الوزارية للأمن القومي الإسرائيلي تقرير غولdstون يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول وقامت بتكليف وزير العدل ياكوف نيمان بتشكيل وحدة للتعامل مع الدعاوى القضائية ضد إسرائيل أو مواطنها في الخارج. كما أصدر

<sup>85</sup> طبقاً لبيان على سبيل المثال، فإن فحص المحامي العام لأحد قرارات المحامي العام العسكري "نادراً ما يتم وفي الحالات الاستثنائية فقط" انظر: B'Tselem, "Israel's Report to the UN Misstates the Truth," February 4, 2010, (تمت الزيارة في 28 فبراير/شباط 2010). ([http://www.btselem.org/English/Gaza\\_Strip/20100204\\_Israels\\_Report\\_to\\_UN.asp](http://www.btselem.org/English/Gaza_Strip/20100204_Israels_Report_to_UN.asp))

<sup>86</sup> "Israeli Investigations into Allegations Regarding the Gaza Operation – Status Report," September 17, 2009, ([http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Israeli\\_investigations\\_Gaza\\_Operation-Status\\_Report-Sept\\_2009.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Israeli_investigations_Gaza_Operation-Status_Report-Sept_2009.htm)) تمت الزيارة في 7 أبريل/نيسان 2010

<sup>87</sup> انظر تقرير الخارجية الإسرائيلية في 24 سبتمبر/أيلول 2009: , "Initial Response to Report of the Fact Finding Mission on Gaza Established Pursuant to Resolutions S-9/1 of the Human Rights Council," (<http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism+-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Initial-response-goldstone-report-24-Sep-2009.htm>) تمت الزيارة في 25 يناير/كانون ثان 2010).

<sup>88</sup> انظر صحيفة Jewish Weekly بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول 2009 :

"Israel Finance Minister: Goldstone is ‘Anti-Semitic,’" by Stewart Ain ([http://www.thejewishweek.com/viewArticle/c40\\_a16771/News/Israel.html](http://www.thejewishweek.com/viewArticle/c40_a16771/News/Israel.html)) تمت الزيارة في 25 يناير/كانون ثان 2010).

<sup>89</sup> انظر صحيفة هآرتس بتاريخ 12 نوفمبر/تشرين ثان 2009 :

"Peres: Goldstone is a Small Man Out to Hurt Israel," by Shuki Sadeh (<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1127695.html>) تمت الزيارة في 25 يناير/كانون ثان 2010).

رئيس الوزراء نتنياهو تعليمه للوزارات الحكومية ذات الصلة باستكشاف سبل لتغيير قوانين الحرب "لمواكبة انتشار الإرهاب حول العالم"<sup>90</sup> وفي شأن تقرير غولdstون قال نتنياهو:

إن التحدي الذي يواجهنا هو في نفي الشرعية عن المحاولات المتواصلة لنفي الشرعية عن دولة إسرائيل. وإن أكثر مجندن نحن بحاجة للعمل في هذا السياق على أرضيته هو مجند الرأي العام، وهو عامل حاسم في العالم الديموقراطي. يتبع علينا مواصلة فضح تلك الأكذوبة التي يتسع انتشارها بعون من تقرير غولdstون.<sup>91</sup>

أعقب ذلك جدل عام في إسرائيل حول كنه الاستجابة لتقرير غولdstون. طالب بعض المسؤولين الحكوميين والأفراد البارزين بإجراء تحقيق إسرائيلي مستقل. ونقل عن النائب العام مبني مازوز اقتراحه بتشكيل لجنة للتحقيق. وكذا فعل نائب رئيس الوزراء دان ميريدور وستة من أعضاء الكنيست . وطبقاً للتقارير الإعلامية فإن وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أشكينازى قد عارضا بشدة آلية مراجعة من خارج الجيش.<sup>92</sup> فقد نقل عن الوزير باراك قوله: "ليست هناك حاجة إلى لجنة للتحقيق." وأضاف: "إن الجيش الإسرائيلي يعرف أكثر من سواه كيف يفحص نفسه".<sup>93</sup>

وبتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني تقدمت وزارة الخارجية بتحديث للبيانات تناول شئون التحقيقات العسكرية، فذكرت أن وحدة الشرطة العسكرية المنوطه بالتحقيقات بصدق التحقيق في 27 حادثاً وأن الجيش الإسرائيلي كان بدوره لا يزال يفحص 27 حادثاً آخر على المستوى الميداني. وكان الجيش قد أتم 45 استجواباً ميدانياً قرر بعدها أنه "ليست هناك ضرورة لمزيد من الإجراءات".<sup>94</sup>

وقدمت الوزارة بعضاً من التفاصيل الخاصة بالإجراءات التأديبية التي اتخذت بحق الجنود. ففي واحدة من الحالات "وجه الاتهام في جلسة إجراءات تأديبية" لأحد الجنود لاستعماله السلاح على نحو غير قانوني إذ قام بإطلاق النار بدون تصريح على قافلة للأمم المتحدة. وفي قضية أخرى وجه الاتهام لعقيد ومقدم في جلسة تأديبية لإطلاق نيران

<sup>90</sup> انظر التقرير الصادر عن مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين أول 2009:

"Ministerial Committee on National Security,"

<http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/Spokesman/2009/10/spokevaada201009.htm>,

(تمت الزيارة في 25 يناير/كانون ثان 2010) وانظر أيضاً صحفة هارتس بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين أول 2009:

also "Israel Prepares to Fight War Crimes Trials after Goldstone Gaza Report," by Barak David,

(تمت الزيارة في 20 يناير/كانون ثان 2010)<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1122327.html>.

<sup>91</sup> انظر التقرير الصادر عن مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين أول 2009:

"Ministerial Committee on National Security,"

<sup>92</sup> انظر صحيفة "جيروزاليم بوست" بتاريخ 29 ديسمبر/كانون أول 2009:

"Government Likely to Review IDF's Cast Lead Probe," by Herb Keinon

(تمت الزيارة في 20 يناير/كانون ثان 2010)<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1261364530815&pagename=JPost%2FJPAPercentage%2FShowFull>

"Israel Prepares to Fight War Crimes Trials after Goldstone Gaza Report," by Barak David, *Haaretz*, October 20, 2009.<sup>93</sup>

<sup>94</sup> انظر تقرير الخارجية بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين ثان 2009:

"Examination of Allegations by the Israel Defense Forces,"

المدفعية بالمخالفة للأوامر العسكرية (ولم تترجم عن الهجوم خسائر بشرية). وأورد جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق تقريراً أن تلك القضية اشتملت على قصف مدفعي لمكاتب وكالة الأونروا في منطقة تل الهوى المجاورة لمدينة غزة بتاريخ 15 يناير/كانون الثاني.<sup>95</sup>

وقالت الوزارة إضافة لما سبق أنه بناء على شكوى تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان وغيرها فإن الجيش بقصد النظر في 100 حادث آخر، ثلث أربعاءها على المستوى الميداني (أي أنها استجابات ميدانية). وقد أحيلت 14 حالة منهم مباشرة للشرطة العسكرية منها "ادعاءات بالنهب واستخدام المدنيين كدروع بشرية والمعاملة العنيفة للمعتقلين وسوء معاملة المعتقلين، وإنه قد فتح تحقيق في أعقاب ما نشر من تقارير ذات صلة بالمؤتمر الذي عقد في أكاديمية إسحق رابين الإعلامية". ثلث من تلك التحقيقات لم تسفر عن أية نتائج إذ أحجم الشاكون فيها عن الإدلاء بشهادتهم. كما أُقفل باب التحقيق في واحدة من الحالات. وانتهت حالة أخرى، وهي حالة سرقة بطاقة ائتمانية إلى الإدانة وإيقاع عقوبة الحبس لسبعة أشهر ونصف بحق رقيب وتزيل درجته إلى نفر لتهمة النهب، وهي بذلك الإدانة الوحيدة إلى الآن بشأن عملية الرصاص المصوب.<sup>96</sup>

وبعد أربعة أيام، أي في 5 نوفمبر/تشرين الثاني صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/10، الذي اعتمد تقرير غولdstون.<sup>97</sup> والأمر الأكثر أهمية هو مطالبة القرار بإسرائيل و"الجانب الفلسطيني" بإجراء "تحقيقات مستقلة تتمتع بالمصداقية" تتم "طبقاً للمعايير الدولية" في الادعاءات بوقوع خروقات لقوانين الحرب. كما طالب القرار الأمين العام بالرجوع في غضون ثلاثة أشهر بتقرير للعرض على الجمعية العامة حول تطبيق القرار بهدف النظر في المزيد من الإجراءات من قبل المنظمات والهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة.

لقد ناشدت هيومن رايتس ووتش الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تقديم تقرير يتجاوز تلاوة دعوى الأطراف المعنية، وأن يقيم باستقلالية ما إذا كانوا قد أجروا فعلياً تحقيقات مستقلة ونزيفة وتنعم بالمصداقية قائمة "إن تقريراً يقتصر على إيصال معلومات من الأطراف المعنية لن يسمح بتقدم المناوشات حول ذلك الموضوع العصيب ولسوف يخفق في الوفاء بمطلب الجمعية العامة".<sup>98</sup>

وفي نفس اليوم صدرت عن وزارة الخارجية الإسرائيلية معلومات إضافية بشأن التحقيقات العسكرية بواسطة الجيش الإسرائيلي، وأفادت تلك المعلومات بأن الجيش الإسرائيلي قد فحص أو كان بقصد فحص 128 حادثاً، كانت 25 منها

<sup>95</sup> المصدر السابق.

<sup>96</sup> الجندي الذي تم تعريفه بالأحرف أ.ك. فقط، كان قد أوقف يوم 7 مايو/أيار 2009 وصدر الحكم بحقه بتاريخ 11 أغسطس/آب 2009 بالحبس لسبعة أشهر ونصف ووضعه لمدة عامين تحت المراقبة (قضية المدعى العام العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي ضد الرقيب أ.ك. برقم 5/153/9. جلسة 11 أغسطس/آب 2009؛ برئاسة القاضي المقدم/ يaron Levy).

<sup>97</sup> انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/10 على موقعها:

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/o/CooAAE566F6F9D7485257664004CFF12>  
(تمت الزيارة في 10 مارس/آذار 2010).

<sup>98</sup> انظر خطاب هيومن رايتس ووتش إلى الأمين العام بتاريخ 23 نوفمبر/تشرين ثان 2009:

"Letter to Ban Ki-moon on the General Assembly resolution of post-fact finding Investigations in Gaza," <http://www.hrw.org/en/news/2009/11/23/letter-ban-ki-moon-general-assembly-resolution-post-fact-finding-investigations-gaza>.

جزءاً من التحقيقات القيادية النوعية التي أُعلن عنها في 22 أبريل/نيسان وكانت نتائج تلك التحقيقات لدى المحامي العام العسكري الذي كان بسبيل تقديم ما لديه من نتائج للمدعي العام.

وقد أُقفل جيش الدفاع الإسرائيلي باب التحقيق في 48 من بين الـ 103 حالة الباقية حيث "لم يكن هناك أساس للاشتباك في أي خرق للقانون." وما بقي من الحالات إما أنه كان لا يزال تحت الفحص (استجوابات ميدانية) أو تمت إحالتها للشرطة العسكرية لإجراء التحقيقات الجنائية. وكانت 28 حالة لم تزل في طور الفحص، في حين كانت 27 حالة خاضعة للتحقيق الجنائي منها حالة الإدانة الوحيدة حتى حينه.<sup>99</sup>

ذكرت منظمة بتسيلم يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني أنها قد تأكدت من إجراء 14 تحقيق بواسطة الشرطة العسكرية بالرغم من أن أيّاً من الشرطة العسكرية أو المحامي العام العسكري لم يقدم القائمة الكاملة.<sup>100</sup> وطبقاً لما ذكرته بتسيلم فإن ستة حوادث تضمنت دعوى بإطلاق الجنود النار على فلسطينيين يحملون رايات بيضاء مما أدى إلى مقتل تسعة مدنيين، وهناك حادثان تضمنا دعوى بإطلاق الجنود القنابل المسمارية على مدنيين مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص، إضافة لحادث واحد تضمن دعوى بإطلاق الجنود قذائف الفوسفور الأبيض صوب منزل فقتل ستة أشخاص من بينهم اثنان من القُصر في حين قتل اثنين آخرين من نفس العائلة لاحقاً بنيران الأسلحة الصغيرة. كما قالت بتسيلم أنه نمى إلى علمها أمر أربع تحقيقات في دعوى باستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للمدنيين كدروع بشرية.<sup>101</sup>

جدير بالذكر أن انتلافاً لجماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية أكد يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني أن ما لا يقل عن 21 حالة تمت إحالتها إلى السلطات الإسرائيلية من قبل منظمات حقوق الإنسان كانت رهن التحقيق. وقد أحيلت الشكاوى التي تضمنت حالات فردية من قبل بتسيلم، وأطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل، ومركز الميزان لحقوق الإنسان.<sup>102</sup> كما تولى الجيش الإسرائيلي بعضًا من الحالات التي ذكرتها هيومن رايتس ووتش في تقريرها بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول، فيما طلب محققو الشرطة العسكرية العون من هيومن رايتس ووتش في إقامة الصلات مع الشهود في ثلاثة حالات بدت كحوادث قتل غير قانوني، وثقة جميعها ، إلى جانب حالات أخرى ضمن تقرير هيومن رايتس ووتش المعروف "قتل الأعلام البيضاء".<sup>103</sup> وفي أعقاب التشاور مع الأشخاص المعينين، عملت هيومن

<sup>99</sup> انظر تقرير الخارجية بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين ثان 2009: "Status of IDF Investigations of Gaza Incidents,"

[http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Examination\\_allegations\\_by\\_IDF\\_Oct\\_2009.htm](http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Examination_allegations_by_IDF_Oct_2009.htm) (تمت الزيارة في 20 يناير/كانون ثان 2010).

<sup>100</sup> انظر تقرير بتسيلم بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين ثان 2009:

"Military Investigations of Harm to Civilians in Operation Cast Lead are Insufficient," ([http://www.btselem.org/English/Gaza\\_Strip/20091111\\_IMP\\_Investigations\\_of\\_Cast\\_Lead\\_Operation.asp](http://www.btselem.org/English/Gaza_Strip/20091111_IMP_Investigations_of_Cast_Lead_Operation.asp)) (تمت الزيارة في 21 مارس/آذار 2010).

<sup>101</sup> انظر تقرير بتسيلم بتاريخ 4 نوفمبر/تشرين ثان 2009:

"Military Investigations into Operation Cast Lead Focus on Individual Soldiers, Not Unlawful Policies," ([http://www.btselem.org/English/Press\\_Releases/20091104.asp](http://www.btselem.org/English/Press_Releases/20091104.asp)) (تمت الزيارة في 21 مارس 2010).

<sup>102</sup> انظر رسالة المنظمات إلى مجلس الوزراء الألماني بتاريخ 30 نوفمبر/تشرين ثان 2009:

Letter to the German Cabinet, HaMoked Center for the Defense of the Individual, B'Tselem, and Physicians for Human Rights-Israel

<sup>103</sup> تلك الحوادث كانت مقتل كل من : إيتسم القانون 40 سنة، و ندى المردي 5 سنوات، و غرابيان وإبراهيم معين جداً 15 سنة.

رأيتس ووتش على تسهيل ذلك الاتصال، وقد أدلى ستة من هؤلاء الشهود بأقوالهم أمام محققى الشرطة العسكرية عند معبر إيريز الإسرائيلي إلى قطاع غزة. غير أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يسمح للشهود بإحضار محامين أو ممثلي أية جهة عند إدلائهم بأقوالهم.

وقال لـ هيومن رايتس ووتش مصدر على صلة مباشرة بتحقيقات الشرطة العسكرية الإسرائيلية، طلب عدم ذكر اسمه، إن وحدة التحقيق الجنائي بالشرطة العسكرية قد أنشأت فريقاً خاصاً يتبع وحدة الشرطة العسكرية الجنوبية في مطلع أكتوبر/تشرين الأول للبحث في مزاعم انتهاكات إسرائيل لقوانين الحرب في غزة.<sup>104</sup> ويتشكل الفريق الذي يقع مقره في بئر السبع، من أكثر من 12 محققًا، منهم ستة ضباط على الأقل. وتم تقسيمه إلى أربع فرق، ثلاث منها تحدثت إلى جنود الجيش الإسرائيلي وقادته فيما تحدثت الفرقة الرابعة إلى الفلسطينيين الذين تم استدعاؤهم إلى معبر إيريز. وكان الفريق حسب قول المصدر يحقق في 25 حالة، والمقرر أنه انتهي من عمله أواسط ديسمبر/كانون الأول.

ومع اقتراب مهلة الأشهر الثلاثة التي حددتها قرار الجمعية العامة من أجل إتمام التحقيق الجنائي، أعادت منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية التأكيد على قلقها من أن الحكومة لن تجري تحقيقات جدية. وفي 26 يناير/كانون الثاني، أصدرت تسع من المنظمات الكبرى بياناً مشتركاً يدعى الحكومة إلى تشكيل آلية مستقلة ونزيهة للتحقيق. وفي رسالة إلى رئيس الوزراء نتنياهو وأعضاء الوزارة، قالت المنظمات إن التحقيق الداخلي للجيش "لا يستقيم مع التزامات إسرائيل بالتحقيق".<sup>105</sup> وتبحث الفحوصات والتحقيق في "مخالفة الأوامر"، على حد قول الخطاب. لكن أغلب الضرر بالمدنيين "كان جراء سياسات وضعها كبار المسؤولين بالحكومة والجيش، بموافقة من المحامي العام للجيش".

وبعد ثلاثة أيام، في 29 يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت إسرائيل أكثر المعلومات لديها تفصيلاً حتى الآن عن تحقيقاتها - تقرير وقع في 46 صفحة بعنوان "تحقيقات عملية غزة: تحديث".<sup>106</sup> يعرض نصف التقرير إطلاعه على نظام العدالة العسكرية في إسرائيل ووضعه مقارنة بنظم أخرى في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وكندا. أغلب ما تبقى من التقرير يتناول عدة استجوابات عسكرية وتحقيقات عسكرية تم إجراؤها بشأن مزاعم السلوك غير القانوني أثناء عملية الرصاص المصوب.

---

أنظر تقرير هيومن رايتس ووتش :

"White Flag Deaths: Killing of Palestinian Civilians during Operation Cast Lead,"  
<http://www.hrw.org/en/reports/2009/08/13/white-flag-deaths>

<sup>104</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش، القدس، نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

<sup>105</sup> عدالة، ACRI، بتسليم، غيش، هاكوميد، أطباء لأجل حقوق الإنسان - إسرائيل، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، بيش دين، حاخمات لأجل حقوق الإنسان، "من منظمات حقوق الإنسان إلى رئيس الوزراء: الوقت ينفذ. يجب إنشاء بعثة تقصي مسؤولية في عملية الرصاص المصوب"، 26 يناير/كانون الثاني 2010، على:

تمت الزيارة في 21 مارس/آذار 2010. <http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intItemId=1687&intSiteSN=113>

<sup>106</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 27.

ويقدم التقرير تحدثاً عن خمسة تحقيقات قيادية نوعية أعلنت عنها في 22 أبريل/نيسان، وراجع نتائجها المحامي العام للجيش. وإنما، بحث التحقيقات الخمسة في 30 واقعة محددة. في 27 من هذه الواقعة، انتهى المحامي العام للجيش إلى عدم وجود أي سند لفتح تحقيق جنائي.

وفي ما يخص التحقيق في الضرر اللاحق بالمدنيين غير المشاركين في القتال، فحص الجيش الإسرائيلي سبع حالات منفصلة. في أربع حالات منها، انتهى المحامي العام إلى عدم وجود أي أساس لفتح تحقيق جنائي.<sup>107</sup> ولا تزال التحقيقات جارية في الحالات الثلاث الأخرى.<sup>108</sup>

وفيمما يخص الهجمات التي أطلق فيها الجيش النار على منشآت للأمم المتحدة، كان المحامي العام للجيش يفحص 13 حادثاً، ولم يعثر على أدلة كافية لفتح تحقيقات جنائية فيها. وفي حالتين، أيد المحامي العام قرارات فتح إجراءات تأدبية ضد عناصر الجيش الإسرائيلي التي شاركت فيها. أحد الحادثين يخص الدمار اللاحق بمقر الأونروا في تل الهوى بمدينة غزة يوم 15 يناير/كانون الثاني، عندما أطلق ضابطان "عدة قذائف مدفعية في خرق لقواعد الاشتباك التي تحرم استخدام مثل هذه المدفعية بالقرب من مناطق مأهولة بالسكان".<sup>109</sup> وتم تأييد البريجادير جنرال والكونونيل - باسم إيهال إيزنبرغ وإيلان مالكا قائد الفرقة السابق، على التوالي - بتهمة "تجاوز سلطاتهما بشكل عرض حياة الآخرين للخطر".<sup>110</sup>

وفيمما يخص الهجمات على الطواطم الطبية والمنشآت الطبية، فحص الجيش الإسرائيلي 10 حوادث، ولم يعثر المحامي العام على دليل لفتح أية تحقيقات جنائية.

وفيمما يخص تدمير الممتلكات الخاصة والبنية التحتية، فحص الجيش الإسرائيلي المزاعم بشكل مجمل وليس حادث فردية. وانتهى المحامي العام إلى أن "نتائج التحقيقات تتفق مع التزامات إسرائيل بمحاسبة قوانين النزاع المسلح".<sup>111</sup> إلا أنه ألمح إلى أن التحقيقات كانت "محدودة النطاق وتخص قضايا عامة" وأنه "تمت إحالة الحالات الفردية التي تم الإبلاغ عنها بعد إغلاق تحقيقات القيادة إلى تحقيقات قيادة فردية".

وفيمما يخص استخدام الفسفور الأبيض، بحث الجيش الإسرائيلي في استخدام الفسفور الأبيض بشكل عام وليس في حادث فردية، وانتهى المحامي العام للجيش إلى أن "لا توجد أدلة لفرض إجراءات تأدبية أو غيرها جراء استخدام الجيش الإسرائيلي لأسلحة تضم ذخائر فسفور أبيض، وهو ما لا يشكل خرقاً لقانون النزاع المسلح". لكن التقرير

<sup>107</sup> التحقيقات المغلقة الأربع هي: الهجوم على مسؤول حماس نزار ريعان، الذي يُزعم أنه أسفر عن مقتل 15 شخصاً آخرين، والهجوم على مسجد الرباط، والهجوم في 29 ديسمبر/كانون الأول على شاحنة تحمل أسطوانات أوكسجين أسفر عن مقتل 9 أشخاص (كما وثقته هيومن رايتس ووتش في تقريرها "عين الخطأ")، والهجوم على منزل د. أبو العيش، أسفر عن مقتل بناته الثلاثة وأبنته أخت.

<sup>108</sup> الحوادث الثلاثة التي ما زال التحقيق العملياتي فيها جارياً هي الهجوم على مسجد عماد عقال، والهجوم على منزل عائلة الديبة، والهجوم على مسجد المقادمة.

<sup>109</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تحقيقات عملية غزة: تحديث" ص 31.

<sup>110</sup> انظر: Israel Rebukes 2 for U.N. Gaza Compound Shelling," by Isabel Kershner, *New York Times*, February 2, 2010, تمت الزيارة في 14 فبراير/شباط 2010 . <http://www.nytimes.com/2010/02/02/world/middleeast/02mideast.html>

<sup>111</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 32.

يشير إلى أن رأي المحامي العام "لا يتناول حالات شكاوى محددة تم تلقيها بعد انتهاء التحقيقات ويجري التحقيق فيها بشكل منفصل".<sup>112</sup>

وما زال من غير الواضح سبب عدم فحص تحقيقات القيادة لأي من الحوادث الستة التي وثقها هيومن رايتس ووتش في تقريرها "أمطار النار"، المنشور بتاريخ 25 مارس/آذار 2009، أي قبل شهر تقريباً من إعلان نتائج التحقيقات. وأخطرت هيومن رايتس ووتش الجيش الإسرائيلي بالحوادث الستة لأول مرة في 1 فبراير/شباط 2009، وذكرت تواريخ الحوادث وإحداثياتها الجغرافية الدقيقة بنظام الجي بي إس، عندما طلت من الجيش الإسرائيلي معلومات إضافية عن تلك الحوادث.<sup>113</sup>

وبناء على توصيات من خمس تحقيقات قيادة، تناقلت التقارير أن رئيس الأركان أشكينازى "أمر الجيش الإسرائيلي بتنفيذ الدروس المستفادة فيما يخص جملة واسعة من الموضوعات، موجهاً إلى وجوب توضيح أو إقامة الضوء على بعض الأوامر القائمة، ووضع أدلة إرشادية إضافية عن استخدام مختلف أنواع الذخائر، وموجهاً إلى ضرورة اتخاذ خطوات من أجل تحسين التنسيق مع المنظمات والهيئات الإنسانية".<sup>114</sup> ولا يعرض التقرير أية تفاصيل أو تغيرات ملموسة في سياسات الجيش الإسرائيلي.

وطبقاً للتقرير، أوصى المحامي العام للجيش أيضاً بأن يفتح رئيس أركان الجيش ستة تحقيقات قيادة لتقدير بعض الحوادث التي أثارها تقرير غولدستون. وقام الجنرال أشكينازى في 10 نوفمبر/تشرين الأول 2009 بتعيين كولونيل لم يُذكر اسمه، قال الجيش الإسرائيلي إنه لم يكن مشاركاً بشكل مباشر في حوادث المعنية. وثلاثة من الحوادث قيد المراجعة حالياً: الهجوم على منزل عائلة السموني في حي زيتون بمدينة غزة في 5 يناير/كانون الثاني، وفيه تناقلت التقارير مقتل أكثر من 20 مدنياً، مع منع القوات الإسرائيلية حسب التقارير لوصول الطواقم الطبية إلى المكان،<sup>115</sup> ومزاعم إساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين،<sup>116</sup> والهجوم على مسجد المقدومي.<sup>117</sup> وكان الهجوم على منزل عائلة السموني معروفاً منذ 7 يناير/كانون الثاني 2009، عندما انتقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علناً منع الجيش الإسرائيلي وصول المسعفين إلى المصابين والقتلى.<sup>118</sup>

<sup>112</sup> السابق، ص 33.

<sup>113</sup> انظر رسالة هيومن رايتس ووتش إلى الجنرال أبي بنياهو، وحدة المتحدثين باسم الجيش الإسرائيلي، 1 فبراير/شباط 2009، ملحق بتقرير هيومن رايتس ووتش "أمطار النار"، 9 http://www.hrw.org/en/node/81726/section/9.

<sup>114</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 30.

<sup>115</sup> انظر: "UN Fact Finding Report on the Gaza Conflict,"، ص 161 و 162، طبقاً للتقرير الإسرائيلي فهناك "مزاعم إضافية" على صلة بعائلة السموني قد أحيلت للتحقيق الجنائي. ("تحقيقات عملية غزة: تحديث" ، هامش رقم 109).

<sup>116</sup> "UN Fact Finding Report on the Gaza Conflict," صفحات 232 إلى 236.

<sup>117</sup> "UN Fact Finding Report on the Gaza Conflict,"، صفحات 184 – 185. خلص تحقيق قيادة أولاً إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يضرب المسجد أثناء عملية عسكرية، لكن بعد مراجعة نتائج التحقيق ومقارنتها بالروايات الإعلامية وتقارير المنظمات غير الحكومية، أوصى المحامي العام بفتح تحقيق قيادة جديد.

<sup>118</sup> International Committee of the Red Cross, "Gaza: ICRC Demands Urgent Access to Wounded as Israeli Army Fails to Assist Wounded Palestinians," January 8, 2009, http://www.icrc.org/web/eng/siteengo.nsf/htmlall/palestine-news-080109?opendocument نمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2010. عندما وصل المسعفون أخيراً إلى منزل السموني، على حد قول اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عثروا على 12 جثة على الأقل ملقاة على الحشائش، وكذلك أربعة أطفال إلى جوار أمهاطهم الموتى. طبقاً للجنة الدولية "لخلف الجيش الإسرائيلي في الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي في رعاية الجرحى وتقديم للرعاية الطبية".

فضلاً عن قول التقرير أن الجيش الإسرائيلي فتح تحقيقات قيادة (تقرير عن سير العمليات) في نحو 90 حادثاً آخر، تخص بشكل عام مزاعم إصابات ومقتل المدنيين ودمير الممتلكات المدنية.<sup>119</sup> وقد أتم الجيش الإسرائيلي بالفعل 45 تحقيقاً من هذه التحقيقات، على حد قول التقرير. وأحال المحامي العام للجيش سبع حالات للتحقيق الجنائي. وفيما يخص الحوادث الـ 38 الأخرى، فإن المحامي العام "لم يجد أدلة على خرق قانون النزاع المسلح".<sup>120</sup> وما زالت تحقيقات الجيش الإسرائيلي قائمة فيما يخص الحوادث الـ 45 الباقية. ولا يذكر التقرير قائمة بالحوادث أو يوضح سبب غياب العدد الدقيق للحوادث.

وطبقاً للتقرير، فإن الجيش الإسرائيلي فتح 36 تحقيقاً جنائياً. في هذه التحقيقات، انتهى المحامي العام إلى أن "طبيعة الحوادث المزعومة و/أو الأدلة تثير شكًّا معقولاً في وقوع السلوك الإجرامي المزعوم".<sup>121</sup> ولم يورد التقرير قائمة بالحوادث.<sup>122</sup>

ومن التحقيقات الجنائية الـ 36 التي تم فتحها إلى الآن، تخص 19 حادثاً منها "مزاعم بإطلاق النار على مدنيين". وأحال المحامي العام للجيش 12 حادثاً منها بشكل مباشر للتحقيق الجنائي، فيما أحيلت سبعة منها بعد مراجعة المحامي العام للنتائج الخاصة بتقارير سير العمليات وانتهى إلى وجود شك معقول في وقوع نشاط إجرامي. الحوادث الـ 17 الباقية تخص مزاعم استخدام المدنيين كدروع بشرية، وإساءة معاملة المحتجزين والمدنيين، والنهب والسرقة. إلى الآن، على حد قول التقرير، استمع المحققون بالجيش الإسرائيلي لشهادات 100 مشتبكي وشاهد فلسطيني على الأقل، بالإضافة إلى نحو 500 إسرائيلي "من الجنود والقادة".

ومن التحقيقات الجنائية الـ 36، أدى أحدها إلى إدانة جندي – في قضية سرقة بطاقة الائتمان. وقد أغلق المحامي العام للجيش أيضاً سبعة تحقيقات دون نسب اتهامات لأن "المشتبكين رفضوا الإدلاء بالشهادة و/أو لم تكن هناك أدلة كافية على وقوع جريمة".<sup>123</sup> ولا تزال التحقيقات الجنائية الـ 28 المتبقية مفتوحة.

وفي 11 مارس/آذار أعلن مدعى الجيش الإسرائيلي أن التحقيقات الجنائية أدت إلى إدانة اثنين صف ضابط برتبة سرجنت أمراً طفلاً فلسطينياً يبلغ من العمر نسعة أعوام بفتح حقانيه لاشتباه الجنود في أنها مفخخة بالقنابل.<sup>124</sup> وبذلت

<sup>119</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 34.

<sup>120</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 35.

<sup>121</sup> السابق.

<sup>122</sup> شررت بتسليم قائمة بـ 19 حادثاً تعتقد أنه يجري التحقيق فيها جنائياً. انظر:

[http://www.btselem.org/English/Gaza\\_Strip/20091227\\_Updated\\_list\\_of\\_Military\\_Police\\_investigations\\_into\\_Castlead\\_violations.asp](http://www.btselem.org/English/Gaza_Strip/20091227_Updated_list_of_Military_Police_investigations_into_Castlead_violations.asp) تمت الزيارة في 18 مارس/آذار 2010.

<sup>123</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 36.

<sup>124</sup> انظر: "Israel Charges Two Soldiers in Gaza War Case," by Isabel Kershner, *New York Times*, March 11, 2010, <http://www.nytimes.com/2010/03/12/world/middleeast/12israel.html> تمت الزيارة في 18 مارس/آذار 2010. طبقاً لجريدة، فإن الضحية هو ماجد الرياح من قلالي اليوى في مدينة غزة، ووقع الحادث في 15 يناير/كانون الثاني 2009. ("Gaza 'Human Shield' Case in Court," Al Jazeera English, March 14, 2010,

<http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2010/03/2010314111649825288.html> تمت الزيارة في 18 مارس/آذار 2010. موقع Ynet نشر أيضاً شهادة الطفل، متوفرة على رابط: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3861676,00.html> تمت الزيارة في 24 مارس/آذار 2010.

محاكمة الجنديين الاحتياطيين من فرقة غيفاتي في 24 مارس/آذار في محكمة عسكرية تابعة لقيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي.<sup>125</sup> وتناقلت التقارير اتهام الجنود بسلوك غير سليم (تهمة تأديبية) وتجاوز اختصاصهم بطريقة تعرض الحياة أو الصحة للخطر أو (عقوبتها القصوى السجن ثلاثة أعوام).

كما يتناول التقرير 36 حادث سلوك غير قانوني مزعوم من قبل الجيش الإسرائيلي، منحوت الوارد في تقرير غولدستون. وكان الجيش الإسرائيلي قد حق بالفعل في 22 حادثاً منها لدى صدور تقرير غولدستون، على حد قول التقرير.<sup>126</sup> وأحال المحامي العام بالجيش الحوادث الـ 12 الباقية إلى التقرير الخاص بسير العمليات، لدى توفر التقرير.

ويخضع حالياً 11 حادثاً من تقرير غولدستون للتحقيقات الجنائية، على حد قول التقرير. وتم إتمام اثنين منها بالفعل دون التوصل للاشتباه في سلوك إجرامي. وتم فحص سبعة حوادث ضمن تحقيقات القيادة الخامسة، والباقي كانت في مرحلة مراجعة تقرير سير العمليات.

ويلقي التقرير الضوء على أربعة حوادث واردة في تقرير غولدستون قائلاً إنه لا يوجد سند للتحقيق الجنائي في هذه الحوادث.<sup>127</sup> ولم تنشر هيومن رايتس ووتش نتائجها عن هذه الحوادث الأربع لكن في أحد الحالات المذكورة يبدو أن التحقيق الخاص بالجيش لم ينتبه إلى دليل هام – وهو بقايا قبلة تم إلقاؤها جواً تم العثور عليها في طاحونة البدر على مشارف جباليا. هذه البقايا تتعارض مع زعم إسرائيل بأن الجيش الإسرائيلي لم يستهدف الطاحون إلا بقذائف الدبابات وليس جواً.

وطبقاً لتقرير غولدستون، فإن الجيش الإسرائيلي قصف الطاحون من الجو في محاولة متعمدة للإضرار بالبنية التحتية المدنية. وقالت إسرائيل إن تحقيقها انتهى إلى أن الطاحون يشكل هدفاً عسكرياً مشروعاً نظراً لنشاط حماس في تلك المنطقة. وانتهت إلى أن الطاحون "أصيب بقذائف دبابات أثناء القتال" لكنه لم يُهاجم من الجو باستخدام ذخائر موجهة بدقة". وأكد التقرير على أن الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها بعد الحادث "لا تُظهر أضراراً هيكلية تتفق مع نمط الأضرار التي تتسبب فيها الغارات الجوية".<sup>128</sup>

لكن مقاطع الفيديو التي التقطها ملوك الطاحون بعد الهجوم والتي حصلت عليها هيومن رايتس ووتش تُظهر بوضوح بقايا قبلة جوية إسرائيلية طراز إم كيه 82 زنة 500 رطل في الطاحون المُهطم.<sup>129</sup> فضلاً عن أن القائمين على نزع

<sup>125</sup> انظر: "Soldier Accused of Endangering Gaza Boy: I Feel Betrayed," by Hanan Greenberg, Ynet, March 24, 2010, نتمت الزياره في 24 مارس/آذار 2010، وانظر: <http://www.ynetnews.com/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-3867539,00.html>.

<sup>126</sup> يذكر التقرير أن إسرائيل تمكنت من التعرف على 34 حادثاً فقط من الوارد في تقرير الأمم المتحدة. (وزارة الخارجية الإسرائيلية "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، هامش رقم 114).

<sup>127</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 37.

<sup>128</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية "تحقيقات عملية غزة: تحديث"، ص 43.

<sup>129</sup> مقاطع فيديو لقبلة الجوية على: <http://www.hrw.org/en/news/2010/02/06/israel-military-investigations-fail-gaza-war>- victims "UN Find Challenges Israeli Version of Attack on Civilian Building in Gaza War," by Rory McCarthy, *Guardian*, February 1, 2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2010/feb/01/gaza-war-report-accuses-israel> نتمت الزياره في 14 فبراير/شباط 2010.

الألغام من الأمم المتحدة قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم زاروا الطاحون في 11 فبراير/شباط 2009 وعثروا على الجزء الأمامي من قنبلة إم كيه 82 زنة 500 رطل من المستخدمة في الطائرات، بالطابق العلوي من البناء.<sup>130</sup>

ولم يتناول التقرير الإسرائيلي الحالات الثلاثين الأخرى المذكورة في تقرير غولdstون.

وفي 4 فبراير/شباط 2010 قبل يوم من الموعد النهائي الذي حدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، قابل مكتب المحامي العام بالجيش الإسرائيلي هيومن رايتس ووتش. وأكد محامو الجيش على المذكور في أحد تقارير الحكومة، راضيين توفير تفاصيل عن الحوادث، لكنهم قدموا بعض المعلومات الجديدة.

طبقاً للجيش الإسرائيلي، فإن 36 تحقيقاً جنائياً يستغرق شهوراً عدة أخرى قبل الانتهاء منها. ولم يعرض المحامون تفاصيل عن التحقيقات الجنائية السبعة التي تم إتمامها حتى الآن، لكن تم إتمام تحقيقات اثنين منها لأن الضحية المزعومة لم يكن مستعداً للحضور لمعبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل في غزة للشهادة.<sup>131</sup> إحدى هذه القضايا تخص زعم باستخدام مدني في جباليا كدرع بشرى آخر عن سلوك خاطئ غير معروف إزاء أحد المدنيين. أحد القضايا المعلقة تخص وقائع أثارها جنود من الجيش الإسرائيلي في ندوة بكلية إسحق رابين الإعدادية في فبراير/شباط 2009.

جميع حوادث المؤثقة في تقارير هيومن رايتس ووتش عن غزة خضعت للتحقيق في سير العمليات أو التحقيق الجنائي، على حد قول المحامين. وبشأن استخدام ذخائر الفسفور الأبيض كما هو موثق في تقرير أمطار النار، فتح الجيش الإسرائيلي تحقيقاً جنائياً وخمسة تحقيقات سير العمليات. كما شمل التحقيق الجنائي النظر في حالي إطلاق النار على أشخاص كانوا يرافقون الأعلام البيضاء، على حد قول المحامين، مما يعني الهجوم في 4 يناير/كانون الثاني على منزل عائلة أبو حليمة في صيافة، والذي قتل فيه ستة من أفراد العائلة وأصيب أربعة آخرون، وأطلق النار على اثنين آخرين وقتلا أثناء محاولة مغادرة المنطقة، بعد الحصول على إذن من الجيش الإسرائيلي.<sup>132</sup>

ولدى سؤالهم عن سبب استخدام الجيش الإسرائيلي للفسفور الأبيض للمرة الأولى في غزة، قال محامو الجيش إنه كان قراراً عملياتياً منبئاً طبيعة القتال ومنهج "تقليص الأخطار" العام المتبع. وتم إعطاء الجواب نفسه فيما يخص استئناف استخدام القصف الثقيل لغزة بعد عاصمته من التوقف الفعلي عنه.

<sup>130</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش من فريق مأمين أكتشن بالأمم المتحدة، 1 فبراير/شباط 2010.

<sup>131</sup> إيريز على الحدود الشمالية لغزة مع إسرائيل هو المعبر الحدودي الوحيد للأفراد، وسيطر عليه الجيش الإسرائيلي وفيه مقارن للاستجواب لصالح الهيئات الاستخباراتية.

<sup>132</sup> هيومن رايتس ووتش، "أمطار النار"، 25 مارس/آذار 2009، و"الأعلام البيضاء"، 13 أغسطس/آب 2009. تقرير "أمطار النار" ورد فيه خمسة من عائلة أبو حليمة قتلوا وخمسة أصيبوا من الفسفور الأبيض الذي أصاب منزلهم، لكن أحد المصايبين غادة البالغة من العمر 21 عاماً، ماتت فيما بعد في 29 مارس/آذار 2009. (انظر بتسليم "شهاد": أعضاء عائلة أبو حليمة القتلى والمخترقين في قصف الجيش لمنزلهم، 3 يناير/كانون الثاني 2009،

تمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2010). [http://www.btselem.org/english/testimonies/20090104\\_abu\\_halima\\_home\\_set\\_on\\_fire\\_by\\_shelling.asp](http://www.btselem.org/english/testimonies/20090104_abu_halima_home_set_on_fire_by_shelling.asp)

فضلاً عن هذا، على حد قول محامو الجيش، فإن جميع الحالات السبعة الموثقة في تقرير هيومن رايتس ووتش "قتلى الأعلام البيضاء"، عن إطلاق النار على المدنيين وهم يرتفعون الأعلام البيضاء، تخضع للتحقيقات الجنائية. وفي الحالات السبعة، مات 11 مدنياً، منهم خمس نساء وأربعة أطفال.

وقد خضعت جميع الحالات الست الواردة في تقرير هيومن رايتس ووتش "عين الخطأ" عن صواريخ طائرات الاستطلاع (الزنانة)، تم التحقيق فيها عملياتياً، على حد قول المحامين. أحد الوقائع، كانت عبارة عن غارة جوية في 29 ديسمبر/كانون الأول على شاحنة اعتقد الجيش الإسرائيلي إنها كانت تحمل صواريخ جراد – تم إطلاقها بالفعل. وماتت تسعة مدنيين في ذلك الهجوم، ثلاثة منهم من الأطفال. وانتهت تحقيقات هيومن رايتس ووتش إلى أن القوات الإسرائيلية أخفقت في اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتحديد ما إذا كانت الشاحنة هدفاً عسكرياً مشروع أم لا.<sup>133</sup>

وبشأن تدمير الممتلكات المدنية، أشار محامو الجيش الإسرائيلي إلى أن عدة حوادث منها ما زالت تحت المراجعة: مصنع أبو جبة للباطون، ومصنع الوادية للمواد الغذائية، وهي خزانة بالقرب من خان يونس، وهي السمنوني في الزيتون وعبد ربه في جباليا. وبشأن تعطية الفيديو والصور الفوتوفغرافية بأن الجيش الإسرائيلي ألقى قنبلة جوية على طاحون البدر، قال المحامون إنهم سيعادون فتح التحقيق لدى ظهور أدلة جديدة.

وفي 26 فبراير/شباط 2010، اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً لمناقشة تقرير غولdstون، وعلى الأخص قيام إسرائيل وحماس بإجراء تحقيقات مستفيضة ونزية، حسب دعوة قرار الجمعية العامة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وفي 4 فبراير/شباط، أخطر الأمين العام بان كي مون الجمعية العامة بأنه طالما التحقيقات الإسرائيلية والفلسطينية قائمة "فلا يمكن الوصول إلى نتيجة عن تنفيذ القرار من قبل الأطراف المعنية".<sup>134</sup>

وقامت الجمعية العامة بالتصويت على تكرار دعوتها بإجراء تحقيقات داخلية نزية، هذه المرة مع منح الأطراف خمسة شهور إضافية للرد.<sup>135</sup> وما يستحق الذكر أن 16 من أصل 27 دولة من الاتحاد الأوروبي صوتت لصالح القرار، منها عضوين دائمين بمجلس الأمن، بريطانيا وفرنسا.<sup>136</sup> وقد تزايد دعم دول الاتحاد الأوروبي للقرار بشكل ملحوظ منذ تصويت نوفمبر/تشرين الثاني، عندما صوتت خمس دول فقط لصالح القرار. وفي فبراير/شباط، كانت الولايات المتحدة وكندا من بين الدول التي صوتت ضد القرار.

<sup>133</sup> تقرير هيومن رايتس ووتش "عين الخطأ"، 30 يونيو/حزيران، 2009، على: <http://www.hrw.org/en/node/84077/section/1>

<sup>134</sup> تقرير الأمين العام "متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتنصي الحقائق في نزاع غزة"، 4 فبراير/شباط 2010،

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/5ba47a5c6cef541b802563e000493b8c/5e96a25e79e3c35c852576c1004e5c30?OpenDocument> تمت الزيارة في 28 فبراير/شباط 2010.

<sup>135</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 48 A/64/L.48، على:

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9E2DC74F7AAED8A4852576D5004E7C68> تمت الزيارة في 28 فبراير/شباط 2010.

<sup>136</sup> عن سجل التصويت وتعليقات الدول الأعضاء انظر: "General Assembly Requests Secretary-General to Submit Further Report on Investigations into Violations During Gaza Conflict," February 26, 2010, <http://www.un.org/News/Press/docs/2010/ga10917.doc.htm> تمت الزيارة في 28 فبراير/شباط 2010.

وفي 10 مارس/آذار 2010، أعلن البرلمان الأوروبي دعم دعوة الجمعية العامة، وأصدر قراراً يدعو الطرفين إلى "إجراء تحقيقات خلال خمسة أشهر تفي بالمعايير الدولية للاستقلالية والنزاهة والشفافية والفورية والفعالية".<sup>137</sup>

وفي 22 مارس/آذار 2010، أصدر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً آخر للمتابعة على تقرير غولdstون. وقام المجلس بتشكيل لجنة خبراء مستقلة لمراقبة والكتابة عن التحقيقات الداخلية التي يجريها الطرفان، ويشمل عمل اللجنة النظر في "مدى استقلالية وفعالية وصدق التحقيقات واتساقها مع المعايير الدولية".<sup>138</sup> وللجنة المعنية من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان سوف تكتب مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة عشرة في سبتمبر/أيلول 2010 عن تطورات الأوضاع.

وحتى 25 مارس/آذار 2010، كانت تسع منظمات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية على الأقل قد تقدمت بشكاوى للجيش الإسرائيلي بالنيابة عن ضحايا غزة.<sup>139</sup> إحدى الشكايات أدت إلى الإدانة والمحاكمة – الخاصة بالجنديين المزعوم إجبارهما صبياً فلسطينياً على فتح حفائب اشتبها في أنها تحتوي على متغيرات.<sup>140</sup> ويُخضع 27 تحقيقاً جنائياً آخر للتحقيقات الجنائية.

وتقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأغلب الشكاوى الجنائية، وعرض على المحامي العام للجيش الإسرائيلي توثيق 450 واقعة أثرت على 941 فلسطينياً. وطبقاً للمركز، فإن 15 من هذه الواقائع خضعت للتحقيق الجنائي.<sup>141</sup> وتقدم مركز بتسيلم بعشرين شكاوى، تشمل مقتل 95 فلسطينياً من المدنيين وإصابة 21 آخرين.<sup>142</sup> وطبقاً لبتسيلم فإن ثمانية من الحالات خضعت للتحقيق الجنائي (اثنتان منها ذكرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بدوره). منظمة عدالة – ومقرها حيفا – تقدمت بعشرين حالات أخرى للمحامي العام بالجيش وتشمل مقتل 20 فلسطينياً، وستة من هذه الحالات أصبحت عرضة للتحقيق الجنائي، وتم إغلاق واحدة منها بالفعل.<sup>143</sup>

<sup>137</sup> European Parliament press release, "Gaza Conflict: Implementing the Goldstone Recommendations," March 10, 2010, [http://www.europarl.europa.eu/news/expert/infopress\\_page/030-70271-067-03-11-903-20100309lPR70270-08-03-2010-2010-false/default\\_en.htm](http://www.europarl.europa.eu/news/expert/infopress_page/030-70271-067-03-11-903-20100309lPR70270-08-03-2010-2010-false/default_en.htm) تمت الزيارة في 18 مارس/آذار 2010.

<sup>138</sup> قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم 'A/HRC/13/L. 30' تمت الزيارة في 25 مارس/آذار 2010. International Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict, March 22, 2010, [http://ap.ohchr.org/documents/sdpage\\_e.aspx?b=10&se=104&t=4](http://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=104&t=4)

<sup>139</sup> المنظمات التي تقدمت بالحالات هي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبتسيلم، والميزان لحقوق الإنسان، ومركز الحق، والمركز الدولي للدفاع عن حقوق الأطفال – غسائيل، ومركز عدالة، وللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، وأطباء لأجل حقوق الإنسان – إسرائيل، والضمير. أطباء لأجل حقوق الإنسان – إسرائيل، تقدمت بقضية واحدة لدى المحامي العام للجيش بشأن مقتل مدنيين فلسطينيين اثنين، وتصير هذه القضية غير معلوم. الضمير تقدمت بشكاوى تخص مدنى فلسطيني، وأغلق الجيش الإسرائيلي القضية عندما رفض الضحية الشهادة. تقدمت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب بثلاث شكاوى للمحامي العام للجيش واثنتين إلى المحامي العام الإسرائيلي عن الإصابات التي لحقت بأربعة فلسطينيين، لم تخضع أي من القضايا للتحقيق الجنائي. تقدمت اللجنة العامة بشكاوى للمحامي العام تخص الرعم باستخدام صبي فلسطيني لفتح حفائب يُشتبه أنها تضم متغيرات، وهي خاصة للتحقيق الجنائي حالياً.

<sup>140</sup> تم عرض القضية من قبل الدفاع عن حقوق الأطفال – إسرائيل، (بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع المؤسسة) 11 مارس/آذار 2010.

<sup>141</sup> انظر: Palestinian Centre for Human Rights, "Genuinely Unwilling," February 2010, <http://www.pchrgaza.org/files/2010/israeli-inve.-%20english.pdf> تمت الزيارة في 1 مارس/آذار 2010.

<sup>142</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نو تال، القدس، 3 ديسمبر/كانون الأول 2009، وبريد إلكتروني تم تلقيه في 17 فبراير/شباط 2010.

<sup>143</sup> Adalah, "Briefing Paper: Israeli Military Probes and Investigations Fail to Meet International Standards," January 2010. pp. 1-7, <http://www.adalah.org/newsletter/ara/jan10/paper.pdf> تمت الزيارة في 29 يناير/كانون الثاني 2010. في فبراير/شباط 2010.

كما قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 1028 طلب تعويض لوزارة الدفاع الإسرائيلي. وطبقاً للمركز حتى 11 فبراير/شباط 2010 كانت الوزارة قد أخطرت المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بنتائجها سبع شكاوى فقط من هذه الشكاوى.<sup>144</sup>

---

أعلن المحامي العام أنه أغلق التحقيق في الاستخدام المزعوم للفلسطيني عباس حلاوة كدرع بشري. عدالة اشتكتى من أن الضحية وممثله القانوني عرف بالقرار من الإعلام ولم تصلهما أية تفسيرات بإغلاق التحقيق. وفي الوقت نفسه أغلق المحامي العام التحقيق في الزعم باستخدام محمود العجمي كدرع بشري، وتقدم بذلك الشكوى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (Adalah, "Israel Army Closes Military Cases from the War on Gaza Without Informing the Victims," February 25, 2010, Investigations into Two Human Shields Cases from the War on Gaza Without Informing the Victims," February 25, 2010, نتمت الزيارة في 21 مارس/آذار 2010). [http://www.adalah.org/eng/pressreleases/pr.php?file=25\\_02\\_10\\_2](http://www.adalah.org/eng/pressreleases/pr.php?file=25_02_10_2)

<sup>144</sup> قانون الإضرار بالمدنيين الإسرائيلي (مسؤولية الدولة) 5712 – 1952 يمنع الشكوى ضد إسرائيل من الضرر اللاحق جراء "العمليات الحربية" للجيش الإسرائيلي (مادة 5)، وتعرّيفه "أي عمل قتالي ضد الإرهاب أو أعمال قتالية أو توغلات وأي عمل بقصد تجنب الإرهاب أو الأعمال العدائية أو التوغلات يتم في حالة تعرّض الحياة أو أحد الأطراف للخطر (مادة 1). توجد نسخة من الترجمة الإنجليزية الرسمية للقانون بعد المراجعة عام 2005 على: <http://www.adalah.org/features/compensation/law-e.pdf> نتمت الزيارة في 24 مارس/آذار 2010. لنتقي الشكوى فإن على الفلسطيني المتظلم أن يتقدم بالشكوى للوزارة، التي تقرر ما إن كانت هناك ضرورة لأن تراجع لجنة تسوية الواقعة (انظر مادة 5، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "Genuinely Unwilling," February 2010, نتمت الزيارة في 1 مارس/آذار 2010). <http://www.pchrgaza.org/files/2010/israeli-inve.-%20english.pdf>

## واجب التحقيق

بموجب القانون الدولي، فإن على الدول الالتزام بالتحقيق في المزاعم الموثوقة لجرائم الحرب التي يرتكبها مواطنوها وأعضاء قواتها المسلحة، أو أفراد للدولة سلطة عليهم، وأن تلاحق المسؤولين عنها قضائياً على النحو الملائم.<sup>145</sup>

وتشكل جرائم الحرب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي حال ارتكابها بشكل مقصود – أي عمداً أو من واقع الإهمال – وبنفسها المسؤلية الجنائية الفردية.<sup>146</sup> وتشمل الهمجات المتعمدة أو العشوائية أو غير المتناسبة على المدنيين أو الأعيان المدنية، واستخدام الدروع البشرية، والتمهير غير المبرر للممتلكات المدنية. يمكن تحويل الأفراد المسؤولية الجنائية عن ارتكاب جرائم حرب بشكل مباشر أو قوع جرائم حرب بناء على أوامرهم، مثل الأمر بهجمة متعمدة ضد المدنيين.<sup>147</sup> كما يمكن تحويلهم المسؤولية الجنائية جراء محاولة ارتكاب جرائم حرب، وكذلك التخطيط لجرائم حرب أو التحريرض عليها أو المساعدة فيها أو تيسيرها أو التساهل معها.<sup>148</sup>

كما يمكن مقاضاة القادة والزعماء المدنيين عن جرائم الحرب من واقع مسؤولية القيادة، إذا كانوا يعرفون أو يجب أن يعرفوا بوقوع جرائم الحرب ولم يتخذوا الإجراءات الكافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.<sup>149</sup>

ولا توجد معايير دولية محددة متبعة لإجراء التحقيقات في جرائم الحرب المفترض وقوعها. لكن القانون الدولي يضع مبادئ أساسية ضرورية لعناصر للتحقيق الجنائي – والتي يكون التحقيق فيها فورياً ومستفيضاً ونزيهاً. وهذه المبادئ تم تبنيتها من قبل مختلف هيئات الأمم المتحدة، ومنها الجمعية العامة.<sup>150</sup> ولجنة حقوق الإنسان،<sup>151</sup> والهيئات المعنية بتنفيذ المواثيق الأممية،<sup>152</sup> ومبوعتي حقوق الإنسان الخاصين.<sup>153</sup> كما وردت في آليات حقوقية إقليمية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>154</sup> ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.<sup>155</sup>

<sup>145</sup> انظر على سبيل المثال اتفاقية جنيف الرابعة، مادة 146 (الدول الأطراف "عليها بمحاجة الالتزام بالبحث عن الأشخاص المزعوم ارتكابهم أو أمرهم بارتكاب أي من هذه الخروقات، ويجب تقديم هؤلاء الأشخاص للعدالة بغض النظر جنسيتهم أمام محاكم الدولة"، انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العربي (كامبريدج: مطبعة كامبريدج، 2005)، قاعدة 158، انظر أيضاً نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، 9 A/CONF.183/1/9 دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002، مادة 21، البياجة (ذكرت "واجب كل دولة في ممارسة اختصاصها الجنائي على أي شخص مسؤول عن جرائم دولية")، <http://untreaty.un.org/cod/icc/index.html>.

<sup>146</sup> انظر: ICRC, Customary International Humanitarian Law صفحات 568 – 574.

<sup>147</sup> ICRC, Customary International Humanitarian Law ص 556.

<sup>148</sup> ICRC, Customary International Humanitarian Law ص 554.

<sup>149</sup> ICRC, Customary International Humanitarian Law قاعدة 153.

<sup>150</sup> انظر على سبيل المثال الجمعية العامة، قرار رقم 111/55، 4 ديسمبر/كانون الأول 2000، فقرة 6 ( بشأن "الالتزام جميع الحكومات بإجراء تحقيقات شاملة ونزيهة" في جميع الحالات المشتبه فيها بوقوع القتل غير القانوني).

<sup>151</sup> انظر على سبيل المثال لجنة حقوق الإنسان قرار 2001/62، 25 أبريل/نيسان 2001، فقرة 6 (مزاوم التعذيب والمعاملة السيئة "يجب أن تلقى الفحص الفوري والمحابد من قبل السلطات الوطنية المعنية").

<sup>152</sup> انظر على سبيل المثال، لجنة حقوق الإنسان، قرار بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1995، بيان رقم 563/1993، قضية نادية إريكا باتيسنا (كولومبيا)، وثيقة أمم متحدة رقم: 1993/CCPR/C/55/D/563 فقرة 8.6 (الدول الأطراف "عليها واجب التحقيق باستفاضة في مزاوم انتهاكات حقوق الإنسان"، ونتائج وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب: روسي، وثيقة أمم متحدة رقم: CAT/C/RUS/CO/4، 6 فبراير/شباط 2012).

العناصر المحددة التي وضعتها المحاكم الدولية لمعايير الفورية والاستضافة والنزاهة في التحقيق تشمل التالي، لكن لا تقتصر عليه:

- ضمان إمكانية أن تؤدي النتائج إلى التعرف على ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات وتوفير تعويضات فعالة وشفافة للضحايا.<sup>156</sup>
- ضمان عدم وقوع تأخير لا ضرورة له في تدوين أقوال الشهود وإجراءات فتح التحقيق، أو إخفاق بدون تفسير في إثراز التقدم في إطار فترة زمنية مقبولة.<sup>157</sup>
- حماية المشتكين والشهود والعائلات والمحققين من العنف والتهديد.<sup>158</sup>
- مسؤولية السلطات عن توفير تفسيرات مرضية ومقنعة بالحوادث عندما تدخل في نطاق علمها حسراً كلياً أو بشكل مجمل.<sup>159</sup>
- توفير تقرير كتابي تفصيلي عن أساليب ونتائج التحقيق على أن يتم توفير التقرير علناً في إطار زمني معقول.<sup>160</sup>
- إنشاء لجنة مستقلة للتحصي في القضايا التي لا تكفي فيها إجراءات التحقيق المستخدمة بسبب نقص الخبرة أو النزاهة.<sup>161</sup>

وعلى هذه الأسس يجب أن يتم تقييم تحقيقات إسرائيل وحركة حماس.

<sup>153</sup> انظر على سبيل المثال، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بالإعدام بمعزل عن القضاء والإعدام التعسفي، تقرير المقرر الخاص فيليب إلسون، 8 مارس/آذار 2006، E/CN.4/2006/53، فقرة 36 ("النزاعسلح والاحتلال لا يغفي الدولة من واجب التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة المسؤولين عنها... كما أن على الدول الانتباه بشكل عام في التزامات المسلحة وأوقانات السلم لوقوع انتهاكات حقوق الإنسان").

<sup>154</sup> انظر على سبيل المثال، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حكم أسكوي ضد تركيا، 18 ديسمبر/كانون الأول 1996، استماراة رقم 93/00021987، فقرة 98.

<sup>155</sup> انظر محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، حكم بتاريخ 29 يوليو/تموز 1988، فقرة 174 ("على الدولة واجب تبني تحقيق جدي").

<sup>156</sup> انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حكم، هيو جورдан ضد المملكة المتحدة، 4 مايو/أيار 2001، استماراة رقم 94/24746، فقرة 109.

<sup>157</sup> انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية باتي وأخرون ضد تركيا، 3 سبتمبر/أيلول 2004، استماراة رقم 96/97، 00/57834 (" بينما قد تكون هناك معوقات أو صعوبات تمنع التقدم في التحقيق في وضع معين، فمما يرى على طول الخط من الضوري للسلطات أن تفتح التحقيق على وجه السرعة من أجل الحفاظ على القمة العامة في التزامها بسيادة القانون ولمنع التطاوؤ أو التسامح مع الأفعال غير القانونية"). مادة 136. التأخيرات في القضايا تتراوح بين عام إلى خمسة أعوام، والتأخيرات في تدوين شهادات الشهود من أربعة أشهر إلى سبعة. للطلاع على ملخص بالقضايا، انظر: C. Buckley, Turkey and the European Convention on Human Rights, A report on the Litigation Programme of the Kurdish Human Rights Project, London, July 2000, p. 143, n. 781

<sup>158</sup> مبادئ الحماية الفعالة والتحقيق في الإعدامات بمعزل عن القضاء والتعسفية وبإجراءات موجزة، 1989 E.S.C. res. 1989/65, annex, 1989 U.N. ESCOR Supp. (No. 1) at 52, U.N. Doc. E/1989/89 (1989)

<sup>159</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حكم قضية هيو جوردن ضد المملكة المتحدة 4 مايو/أيار 2001، استماراة رقم 94/24746، فقرة 103.

<sup>160</sup> مبادئ التجنيد والتحقيق الفعال في الإعدام بمعزل عن القضاء والإعدام بإجراءات موجزة، 1989 U.N. E.S.C. res. 1989/65, annex, 1989 U.N. ESCOR Supp. (No. 1) at 52, U.N. Doc. E/1989/89 (1989)

<sup>161</sup> السابق.

## الوصيات

### إلى إسرائيل

- يجب إجراء تحقيقات مستفيضة ونزية في جميع مزاعم انتهاكات قوانين الحرب من طرف القوات الإسرائيلية أثناء القتال في غزة شهري ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009. ويجب نشر نتائج التحقيقات علناً ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب في محاكمات تحترم المعايير الدولية. بالإضافة إلى الحوادث التي وقعت، يجب التحقيق في القرارات المتخذة، وتشمل ما يتعلّق بـ (1) استهداف البنية التحتية السياسية لحماس، (2) استهداف شرطة غزة، (3) استخدام المدفعية الثقيلة في مناطق مزدحمة بالسكان، (4) استخدام الفسفور الأبيض في قذائف المدفع بممناطق مأهولة بالسكان، (5) استخدام المدنيين الفلسطينيين في تفتيش المنازل أو كدروع بشرية، (6) قواعد اشتباك طائرات الاستطلاع (الزنانة) والقوات البرية، (7) تدمير البنية التحتية المدنية.
- الكشف علناً عن تسجيلات فيديو الطائرات من جميع هجمات طائرات الاستطلاع التي مات فيها مدنيين لتوضيح مدى دقة قرارات استهداف الجيش الإسرائيلي للأهداف الأرضية.
- توفير تعويضات فورية وملائمة لضحايا انتهاكات قوانين الحرب في غزة.
- وضع حد للاعتماد بالأساس على التحقيقات العسكرية عن سير العمليات في النظر في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة من قبل القوات العسكرية، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لفتح تحقيقات جنائية.
- إنشاء جهة مستقلة لتفتي الشكاوى الخاصة بانتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبها جنود الجيش الإسرائيلي في غزة وأماكن أخرى، ومراقبة التحقيقات الحكومية.

### إلى حماس

- إجراء تحقيقات مستفيضة ونزية في كافة مزاعم انتهاك قوانين الحرب من قبل قوات حماس المسلحة وأية جماعات فلسطينية مسلحة أخرى في النزاع بين غزة وإسرائيل شهري ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009. ويجب الكشف عن نتائج التحقيقات علناً ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب في محاكمات تحترم المعايير الدولية.
- إجراء مراجعة مستقلة – مع كشف النتائج علناً – للقرارات السياسية وراء إطلاق صواريخ قسام وجرار على مناطق المدنيين في إسرائيل.
- توفير تعويضات فورية وملائمة لضحايا انتهاكات قوانين الحرب في إسرائيل وغزة.
- وضع آلية واضحة – والترويج لها – للتحقيق في ومساءلة عناصر القوات المسلحة من حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى التي تخرق قوانين الحرب.
- توفير أدلة إرشادية واضحة وتدريب جميع القادة والمقاتلين من أجل ضمان الالتزام بقوانين الحرب التي تجرم الهجمات التي تستهدف المدنيين أو تضر بهم بشكل عشوائي.

## **إلى الأمين العام للأمم المتحدة**

- مراقبة وإبلاغ الجمعية العامة خلال خمسة أشهر (بحلول 26 يوليو/تموز 2010) بمحريات التحقيقات التي تجريها أطراف النزاع حسبما ورد في قرار الجمعية العامة رقم A/L.48/64 ويشمل هذا تقييم ما إذا كانت الخطوات المتخذة تفي بالمعايير الدولية للفورية والاستفاضة والنزاهة.
- إذا لم تلتزم التحقيقات التي تجريها إسرائيل وحماس بالمعايير الدولية للاستفاضة والنزاهة، فيجب إحالة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقسي الحقائق في نزاع غزة (تقرير غولdstون) إلى مجلس الأمن، بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.
- الاستمرار في إلقاء الضوء على أهمية المساءلة من أجل التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

## **إلى مجلس الأمن**

- كما فعل مجلس الأمن في نزاعات أخرى، يجب أن يدعو إسرائيل وحماس إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستفيضة في جميع مزاعم انتهاكات قوانين الحرب من قبل قوات الطرفين، ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة وتعويض الضحايا.
- انتظار الخطوات التالية التي تتخذها الجمعية العامة، وفي حالة استمرار الأطراف في إخفاقهم في إجراء تحقيقات نزيهة ومقاضاة الجناة، يجب تشكيل لجنة خبراء مستقلة لمراقبة والكتابة عن الخطوات التي تتخذها الأطراف لإجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب.
- إذا استمرت الأطراف في إخفاقها في إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة تفي بالمعايير الدولية، فيجب إحالة النزاع إلى دعاء المحكمة الجنائية الدولية.

## **إلى الجمعية العامة بالأمم المتحدة**

- النظر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ردًا على قرار الجمعية العامة رقم A/L.48/64، المقرر تسلیمه في 26 يوليو/تموز 2010. وفي حال استمرار إخفاق الأطراف في إجراء تحقيقات نزيهة ومقاضاة المسؤولين عن انتهاكات قوانين الحرب الجسيمة، فيجب إحالة الوضع إلى مجلس الأمن.

## **إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**

- الاستمرار في مراجعة تنفيذ توصيات تقرير غولdston من قبل أطراف النزاع ومختلف هيئات الأمم المتحدة.

## **إلى الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي**

- دعوة أطراف نزاع غزة إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستفيضة دون إبطاء، تتفق مع المعايير الدولية للتحقيق في مزاعم قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا. ويجب أن تشمل التحقيقات النظر في القرارات السياسية، مثل قرارات الاستهداف والأسلحة المستخدمة.
- التركيز في كل المحافل ذات الصلة على الأهمية القصوى لحماية المدنيين في جميع النزاعات المسلحة، وأن الالتزام بحماية المدنيين يقع على عاتق أطراف النزاع بالكامل.

- التوضيح – في مختلف المحافل المعنية – أنه بموجب القانون الدولي، على أطراف النزاعات المسلحة الالتزام بالتحقيق بشكل موثق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن قوانين الحرب تطبق بالكامل على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بغض النظر عن دوافع اختيار النزاع المسلح، سواء مكافحة التهديدات الإرهابية أو حماية المدنيين من الهجوم، أو مقاومة الاحتلال.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب الجسيمة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو أمر هام في مثل أهميته بالنسبة لأي نزاعات أخرى وأن الضحايا يستحقون الإنصاف والتعويض.
- اعتبار آليات المساءلة جزء لا يتجزأ من الوساطة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.
- مع الإقرار بالتعهدات المقطوعة وخطوات التحقيق من طرف كل من إسرائيل وحماس بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب أثناء نزاع غزة، يجب الذكر بوضوح أنه حتى الآن لم تف هذه التحقيقات بالمعايير الدولية للاستقاضة والنزاهة.

### **إلى الدول العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي**

- دعوة أطراف نزاع غزة إلى إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة دون تأخير وتفويت المعايير الدولية، في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا. ويجب أن تشمل التحقيقات مراجعة القرارات السياسية، من قبيل خيارات الاستهداف والأسلحة.
- التركيز في جميع المحافل المعنية على الأهمية القصوى لحماية المدنيين في جميع النزاعات المسلحة وأن الالتزام بحماية المدنيين يقع على عاتق أطراف النزاع بالأساس.
- يجب أن يُذكر بوضوح في كافة المحافل المعنية أنه بموجب القانون الدولي، على الدول الأطراف في النزاعات المسلحة الالتزام بالتحقيق في المزاعم الموثوقة الخاصة بانتهاكات قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن قوانين الحرب تطبق بالكامل على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بغض النظر عن دوافع اختيار النزاع المسلح، سواء مكافحة التهديدات الإرهابية أو حماية المدنيين من الهجوم، أو مقاومة الاحتلال.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب الجسيمة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو أمر هام في مثل أهميته بالنسبة لأي نزاعات أخرى وأن الضحايا يستحقون الإنصاف والتعويض.
- اعتبار آليات المساءلة جزء لا يتجزأ من الوساطة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.
- مع الإقرار بالتعهدات المقطوعة وخطوات التحقيق من طرف كل من إسرائيل وحماس بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب أثناء نزاع غزة، يجب الذكر بوضوح أنه حتى الآن لم تف هذه التحقيقات بالمعايير الدولية للاستقاضة والنزاهة.

## شكر وتنويه

أجرى بحوث هذا التقرير وكل من فريد آبراهامز، باحث أول بقسم الطوارئ، وآريزو يازد، الباحثة الملتحقة بهيونمن رايتس ووتش، بمساعدة من بيل فان إسفلد، الباحث في هيونمن رايتس ووتش، وفارس الغول، استشاري مساعد باحث، ونوعا مالكين، مساعدة باحث، ولارا حداد، المتدربة بقسم الشؤون القانونية. وراجع التقرير جو ستوراك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجيمس روس، مدير قسم الشؤون القانونية والسياسات، وأيان ليفين، مدير البرامج.

نشكر هيونمن رايتس ووتش الأشخاص والمنظمات الذين ساعدوا في تحضير هذا التقرير، لا سيما منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية التي تدافع على الجانبين عن الضحايا المدنيين وسيادة القانون.

**ملاحقات**

[www.hrw.org](http://www.hrw.org)

**MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA DIVISION**

Sarah Leah Whitson, *Executive Director*  
 Joe Stork, *Deputy Director*  
 Eric Goldstein, *Deputy Director*  
 Christoph Wilcke, *Senior Researcher*  
 Nadim Houry, *Senior Researcher*  
 William Van Esveld, *Researcher*  
 Heba Morayef, *Researcher*  
 Rasha Mounmeh, *Researcher*  
 Samer Muscati, *Researcher*  
 Amr Khairy, *Arabic translation coordinator and web editor*  
 Rana Abou Salman, *Development and Outreach Manager*  
 Fares Akram, *Research Assistant*  
 Noga Malkin, *Research Assistant*  
 Nadia Barhoum, *Associate*  
 Brent Giannotta, *Associate*

**ADVISORY COMMITTEE**

Hassan Elmasry, *Co-Chair*  
 Kathleen Peratis, *Co-Chair*  
 Bruce Rabb, *Vice Chair*  
 Gary G. Sick, *Vice Chair*  
 Gamal Abouali  
 Wajeha Al Huwaider  
 Ghanim Alnajjar  
 Lisa Anderson  
 Shaul Bakhash  
 Asli Bali  
 M. Cherif Bassiouni  
 David Bernstein  
 Nathan Brown  
 Paul Chevigny  
 Helena Cobban  
 Ahmad Deek  
 Mansour Farhang  
 Fadi Ghandour  
 Aeyal Gross  
 Amr Hamzawy  
 Rita E. Hauser  
 Salah al-Hejailan  
 Robert James  
 Mehrangiz Kar  
 Edy Kaufman  
 Marina Pinto Kaufman  
 Samir Khalaf  
 Ann M. Lesch  
 Robert Malley  
 Ahmed Mansoor  
 Stephen P. Marks  
 Rolando Matalon  
 Nader Mousavizadeh  
 Habib Nassar  
 Abdelaziz Nouaydi  
 Nabeel Rajab  
 Charles Shamas  
 Sid Steinberg  
 Mustapha Tlili  
 Andrew Whiteley  
 Napoleon B. Williams, Jr.  
 James Zogby  
 Ahmed Zuaiter

السيد إسماعيل هنية  
 رئيس الوزراء  
 شارع القدس  
 نَلَ الْهُوَى  
 قطاع غزة

20 أكتوبر/تشرين الأول 2009

معالي رئيس الوزراء إسماعيل هنية،

نكتب إليكم على ضوء قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي صدق على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتحقق الحقائق في نزاع غزة. ونرِّي في تقرير القاضي غولdstون خطوة أساسية للأمام، ونحو ضمان المساءلة لصالح الضحايا المدنيين في الحرب من جميع الأطراف. ومن العناصر الأساسية في التقرير دعوته جميع أطراف النزاع إلى إجراء تحقيقات داخلية موثوقة خلال ستة أشهر.

إننا نرحب بتصریح وزارة خارجیتكم في 15 أكتوبر/تشرين الأول، الذي ورد فيه أنکم ستجرؤون التحقيقات في المزاعم بحق جناح حماس المسلح وغيره من الجماعات الفلسطينية المسلحة. ومن ثم فإننا ندعو حماس إلى إجراء تحقيقات مستفيضة ومستقلة ونزيفة في خروقات القانون الإنساني الدولي المزعومة من قبل أعضاء كتائب القسام وغيرها من الجماعات المسلحة في قطاع غزة، وندعو حماس أيضاً إلى مقاضاة من تبيّن مسؤوليتهم عن الهجمات الصاروخية التي استهدفت مراكز تجمع المدنيين الإسرائيليّين – حسبما أوصى تقرير غولdstون – على أن تتم الملاحقة القضائية بما يتحقق والمعايير الدوليّة للمحاكمة العادلة.

وتقر هيومن رايتس ووتش بأن عمليات الجيش الإسرائيلي أسفرت عن أضرار أكبر بكثير على أرواح وممتلكات المدنيين، مما أدى إليه العمليات التي شنتها الجماعات الفلسطينية أثناء نزاع ديسمبر/كانون الأول – يناير/كانون الثاني. وقد اتسم النزاع بتباين شاسع في القدرات العسكرية للطرفين، وقد وثقت هيومن رايتس ووتش انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب ارتكبها القوات

**HUMAN RIGHTS WATCH**

Kenneth Roth, *Executive Director*  
 Michele Alexander, *Development & Outreach Director*  
 Carroll Bogert, *Associate Director*  
 Emma Daly, *Communications Director*  
 Barbara Guglielmo, *Finance & Administration Director*  
 Peggy Hicks, *Global Advocacy Director*  
 Iain Levine, *Program Director*  
 Andrew Mawson, *Deputy Program Director*

هيومن رايتس ووتش

الإسرائيلية، ومنها الاستخدام غير القانوني للفسفور الأبيض، وقتل المدنيين بالصواريخ التي تطلقها طائرات الاستطلاع (الزنانة)، ومقتل مدنيين كانوا يحملون أعلاماً بيضاء.

إلا أن هذه الانتهاكات وعدد الوفيات الكبير في قطاع غزة لا يقل من الحاجة لفحص الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب من قبل جميع الأطراف. ولا يمكن أن يبرر السابق انتهاكات حركة حماس. إن انتهاكات قوانين الحرب لا تُفاس بحجم الخسائر في صفوف المدنيين، بل بما إذا كان كل من أطراف النزاع قد اتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتفادي الإصابات في صفوف المدنيين. واستخدام أسلحة غير متطورة لا يبرر الإخفاق في احترام قوانين الحرب؛ ولا يعني استخدام الخصم لأسلحة متطورة أن للطرف الآخر الحق في تجاهل تلك القوانين. الخسارة غيرضرورية في أرواح المدنيين لا يمكن تقليلها إلا إذا أقر الطرفان واحترما التزاماتهما بقوانين الحرب، بغض النظر عن درجة تطور أو بدائية الأسلحة لديهما.

كما يعن لـ هيومن رايتس ووتش أن تطلب من معاليكم التوضيح بشأن التصريحات في الآونة الأخيرة التي أدلّى بها متحدثون رسميون باسم حماس، عن الهجمات الصاروخية لحماس على جنوب إسرائيل، كونها تستهدف قواعد عسكرية إسرائيلية وليس المدنيين الإسرائيليين. فقد ورد في تصريحات سابقة لقيادات من حماس، وحسبما ثبّتَّ أبحاثنا، ما يشير إلى أن الهجمات الصاروخية التي شنتها حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى تعمدت استهداف المدنيين الإسرائيليين، أو تم إطلاقها نحو مراكز تجمع المدنيين الإسرائيليين بشكل عشوائي لا يميز بين المدنيين والعسكريين. تقرير غولdstون انتهى إلى أن حماس مسؤولة عن ارتکاب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب، ومنها جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية، على صلة بالهجمات الصاروخية التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين.

وطبقاً لوكالة معاً الإخبارية، في حوار بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول، قال أحمد يوسف الاستشاري لوزير الخارجية بحماس: "قالت حماس طوال الوقت إنها كانت تستهدف القواعد العسكرية. ربما لأن الأسلحة المستخدمة بدائية، وهي صواريخ يدوية الصنع، فربما أخطأت بعض الصواريخ أهدافها، وبعضها سقطت قبل أن تصل إلى هدفها". وطبقاً لخدمات ميديا لайн الإخبارية، فقد أدى يوسف بتعليقاته مماثلة في 21 سبتمبر/أيلول: "في حماس قلنا إننا لن نتعدّد استهداف المدنيين أبداً أثناء الحرب. هذه الصواريخ يدوية الصنع وتستهدف القواعد العسكرية، لكن بعضها أخطأ هدفه وأدى إلى [وفاة] ثلاثة Israelis وإصابات قليلة".

وفي الماضي، أعرب مسؤولون من حماس وبعض الجماعات المسلحة الأخرى عن نيتهم الظاهرة لاستهداف المدنيين الإسرائيليين، ساعين لتبرير هجماتهم على أنها أعمال ثأر قانونية من الهجمات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين. على سبيل المثال، أبو عبيدة، المعروف بكونه المتحدث باسم كتائب القسام، قال في تسجيل فيديو مسجل مسبقاً وتم بثه في 5 يناير/كانون الثاني 2009 إن "استمرار الغزو لن يؤدي إلا لزيادة مدى صواريخنا. سوف نضاعف عدد الإسرائيليين المعرضين لإطلاق النار". ولم يميز في كلمته على الإطلاق بين المدنيين والقوات العسكرية. وفي كلمة تم بثها في اليوم نفسه، قال محمود زهار: "العدو الإسرائيلي... قصف كل سكان غزة. قصفوا الأطفال والمستشفيات والمساجد، وبعلمهم هذا فقد منحونا شرعية ضربهم بنفس الطريقة". وبموجب قوانين الحرب، فالأعمال الثأرية ضد المدنيين محظورة.

فضلاً عن أنه يبدو أن قيادات حماس زعموا أن الهجمات الصاروخية ضد المدنيين الإسرائيليين مبررة كجزء من أساليب المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. ففي مقابلة بتاريخ 5 مايو/أيار، يبدو أن رئيس المكتب السياسي بحماس، خالد مشعل، أقر بأن هجمات حماس الصاروخية تستهدف عمداً المدنيين الإسرائيليين. ففي معرض توضيحه لماذا قررت حماس وقف الهجمات الصاروخية في تلك الأونة، قال مشعل:

عدم استهداف المدنيين هو جزء من تقييم الحركة لخدمة مصالح الناس. إطلاق هذه الصواريخ وسيلة وليس غاية.  
وحق مقاومة الاحتلال حق مشروع، لكن كيفية ممارسة هذا الحق تقررها قيادة الحركة.

أي طرف يشارك في أعمال القتال، بغض النظر عن تبريره لحقه في المشاركة، يجب أن يتلزم بقوانين الحرب التي تنص على حماية المدنيين من الهجمات وتحظر توجيه الهجمات إلى الأهداف المدنية والهجمات التي من شأنها لا تميز بين المدنيين والعسكريين أو تصيب الأعيان المدنية بشكل غير مناسب.

وطبقاً لموقع كتائب عز الدين القسام ([www.alqassam.ps](http://www.alqassam.ps))، فإن الكتائب أطلقت 345 صاروخ قسام و213 صاروخ غراد، وكذلك قذائف هاون وغيرها من الذخائر من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009. موقع كتائب القسام يزعم المسؤولية عن وفاة المدنيين الإسرائيليين الثلاثة جراء الهجمات الصاروخية أواخر ديسمبر/كانون الأول 2008، وقد حفظت هيومن رايتس ووتش في هذه الوفيات.

وقد أشارت تصريحات سابقة لكتائب القسام أيضاً إلى نية استهداف المناطق المدنية. ففي بيان لكتائب القسام بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2006، ورد أنه ردًا على هجوم إسرائيلي استهدف مجموعة من المقاتلين، فقد نفذت المجموعة هجوماً صاروخياً على سديروت وسوف تستمر في مهاجمة سديروت "إلى أن يفر سكانها رعباً. وسوف نحول سديروت إلى مدينة أشباح".

غياب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المصابة بالصواريخ يشير إلى أن الكثير من تلك الهجمات كانت تستهدف عمداً إصابة المدنيين والأعيان المدنية الإسرائيلية.

علاوة على أن الصواريخ التي أطلقتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى لا يمكن تصويبها بدقة. فالأعيان المدنية التي تضررت في إسرائيل جراء الصواريخ منذ 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 شملت حضانة أطفال ومعبد ديني ومنازل للمدنيين. إن عدم القررة على تسديد هذه الصواريخ بدقة أسفرت عن إصابة الصواريخ لمناطق في قطاع غزة أيضاً: ففي 26 ديسمبر/كانون الأول 2008 أصاب صاروخ فلسطيني منزلًا في بيت لاهيا، فأسفر عن مقتل قتائين فلسطينيتين، تبلغان من العمر 5 و12 عاماً. وبموجب القانون الإنساني الدولي المطبق، فالأسلحة من هذا النوع عشوائية بطبيعتها حين تُوجه إلى مناطق مأهولة بالمدنيين.

كما انتهكت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة قوانين الحرب بإطلاقها الصواريخ من داخل مناطق مأهولة بالسكان. فاثناء القتال في مناطق حضرية، من غير المقبول بموجب قوانين الحرب إطلاق الصواريخ من أو بالقرب من مناطق مأهولة بالسكان مثل مناطق المدنيين الفلسطينيين، إذ يعرضهم هذا للهجمات المضادة الإسرائيلية،

وهو انتهاك للالتزام وارد في قوانين الحرب، باتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتجنيب وضع الأهداف العسكرية بالقرب من أو في مناطق كثيفة السكان، وحماية السكان المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية.

إن توصيات تقرير غولستون تعد فرصة لسلطات غزة كي تكف عن الهجمات غير القانونية على المدنيين الإسرائيليين في المستقبل، وأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بالتحقيق في الهجمات السابقة وت تقديم المسؤولين عنها للعدالة. هيومن رايتس ووتش من جانبها لا تعرف بأية تحقيقات قامت بها السلطات الفلسطينية في مثل هذه الهجمات، وتدعوكم من ثم إلى إجراء تحقيقات مستفيضة ونزية على وجه السرعة.

مع بالغ الاحترام والتقدير،

سارة ليما ويتسن  
المديرة التنفيذية  
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
هيومن رايتس ووتش

**HUMAN RIGHTS WATCH**

1630 Connecticut Avenue, N.W.  
Suite 500  
Washington, DC 20009  
Tel: 202-612-4321  
Fax: 202-612-4333

الجنرال أفيشاي ماندلبليت  
المحامي العسكري العام  
قوات الدفاع الإسرائيلي

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

سيادة الجنرال ماندلبليت،

أكتب إليكم التماساً لمعلومات على صلة بتقرير تعزّم هيومن رايتس ووتش إصداره قريباً. إننا نبحث في الخطوات التي تتخذها السلطات في إسرائيل (وفي قطاع غزة) بشأن التحقيق في المزاعم الموثوقة لانتهاكات قوانين الحرب من قبل قوات الطرفين أثناء النزاع المسلح الأخير في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

ونقدر لسيادتكم كثيراً رد مكتبكم على أسئلتنا المذكورة أدناه – وهي على صلة بانتهاكات قوانين الحرب من قبل الجيش الإسرائيلي أثناء "عملية الرصاص المصبوب". وتعرف هيومن رايتس ووتش أنه حتى 5 نوفمبر/تشرين الثاني قام الجيش الإسرائيلي بالتحقيق في – أو يجري التحقيقات في – 128 حادثاً وقع أثناء عملية الرصاص المصبوب. ولنلتزم منكم الإجابة على أسئلة محددة عن الحوادث والقدم المحرز في التحقيقات.

ا. أسئلة عامة:

1. فيما يخص كل من الحوادث الـ 128 التي حقق ويحقق فيها الجيش الإسرائيلي، هل تفضلتم بتوفير المعلومات التالية:

- أ. تاريخ ووقت وموقع الحادث.
- ب. السلوك الخاطئ المزعوم موضوع التحقيق.
- ج. نوع التحقيق المجرى.
- د. الجهة المسؤولة عن التحقيق (مثال: قسم التحقيقات الجنائية في الشرطة العسكرية) وعد العاكفين على إجراء التحقيق.
- هـ. السبب وراء المبادرة بفتح التحقيق (مثال: بناء على "تحقيقات ميدانية" داخلية، أو شكاوى من منظمات غير حكومية، أو ما ورد في تقرير بعثة الأمم المتحدة لقصصي الحقائق في نزاع غزة).
- و. تاريخ البدء في التحقيق.
- ز. الوضع الحالي للتحقيق (مثال: مفتوح، تم إغلاقه، أحيل إلى المزيد من التقصي).
- حـ. عدد الضحايا أو شهود العيان الفلسطينيين الذين قابلهم الجيش الإسرائيلي على صلة بالتحقيق.
- طـ. نتائج التحقيق.

ي. إذا كان التحقيق قد أحيل إلى تقصي إضافي: تاريخ الإحالة والشخص أو الجهة التي أحيل التحقيق إليها، وكذلك أية قرارات تالية وردت في التحقيق.

2. بالإضافة إلى الـ 128 حادثاً، هل بادر الجيش الإسرائيلي بأية إجراءات تأديبية بحق أي جنود أو قادة في أحداث على صلة بعملية الرصاص المصبوب؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فضد من ومتى وبأي تهمة؟ وما الذي توصلت إليه هذه التحقيقات؟
3. هل تقضلت بإخبارنا بأية حالة فتح فيها الجيش الإسرائيلي باب الملاحقة الجنائية بحق عسكريين جراء أعمال مرتکبة أثناء عملية الرصاص المصبوب؟ يُرجى تحديد تاريخ مكان وملابسات الحادث، ورتبة كل جندي تم التحقيق معه، وإن كان الجندي قد أدين، وما هي العقوبة المفروضة عليه في حالة تطبيق عقوبة.
4. هل سيتم الكشف عن كامل نتائج التحقيقات علناً؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ففي أي مرحلة من مراحل التحقيق سيتم الكشف عن النتائج؟

11. أسئلة على صلة بالحوادث: نقدر لسيادتكم كثيراً توفير المعلومات على صلة بالأسئلة التي قدمناها إلى مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أثناء البحث في تقارير على صلة بعملية الرصاص المصبوب؛ بما أننا لم نتلق إجابات على هذه الأسئلة.

1. فيما يخص استخدام ذخائر الفسفور الأبيض: في 1 فبراير/شباط أخطرت هيومن رايتس ووتش مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بست حالات وقعت هيومن رايتس ووتش فيها استخدام ذخائر الفسفور الأبيض في هجمات أسفرت عن مقتل وإصابة المدنيين، وطلبتا معلومات إضافية بشأن هذه الحوادث. نرفق بالرسالة نسخة من خطابنا المذكور. ولم نتلق ردًا على سؤالنا.

ما هي الحوادث الخاصة باستخدام الفسفور الأبيض التي فتح فيها التحقيق؟ طبقاً لتقرير وزارة الخارجية بتاريخ 29 يوليو/تموز، في بينما اختتم الجيش الإسرائيلي تحقيقاته الميدانية بشأن استخدام الفسفور الأبيض كانت هناك "مراحل متقدمة أخرى من التحقيق". ما الذي توصلت إليه هذه التحقيقات؟ وهل تمت إحالة أية حوادث إلى الشرطة العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمن الذي أجرى التحقيقات، وما هي صلاحيات التحقيق؟

2. فيما يخص وقائع مقتل مدنيين كانوا يرافقون أعلاماً بيضاء: في 11 فبراير/شباط 2009، أخطرت هيومن رايتس ووتش مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بأربع وقائع لهجمات موقعة قُتل فيها مدنيين كانوا يرافقون أعلاماً بيضاء، وطلبتا معلومات إضافية بشأن هذه الحوادث. نرفق بالرسالة نسخة من خطابنا المذكور. ولم نتلق ردًا على سؤالنا، لكن الجيش الإسرائيلي اتصل بنا بشأن خمس من الحالات التي وثقناها. ونعرف أن الجيش الإسرائيلي قابل 21 شاهداً لدى معبر إيريز الحدودي.

طبقاً لتقرير وزارة الخارجية الصادر بتاريخ 29 يوليو/تموز، هنالك أكثر من 21 واقعة تجري فيها التحقيقات الميدانية، ومنها خمس وقائع شملت مقتل مدنيين كانوا يرافقون أعلاماً بيضاء. تقرير وزارة الخارجية غير واضح إزاء التوارikh والأماكن وأعداد القتلى والمصابين. ما هو الوضع الحالي للتحقيق في حوادث الأعلام البيضاء؟ وما

**هي الواقع التي ما زالت تنتظر التحقيق فيها؟ وهل تمت إحالة أية حوادث إلى الشرطة العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمن المسؤول عن إجراء التحقيق؟ وما هي صلاحيات التحقيق؟**

3. فيما يخص حوادث تشمل مقتل مدنيين بصواريخ طائرات الاستطلاع (الزنانة): في 12 مارس/آذار 2009 أخطرت هيومن رايتس ووتش مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بسبعين حالات وفاتها هيومن رايتس ووتش، بهجمات بصواريخ طائرات الاستطلاع (الزنانة) أسفرت عن مقتل وإصابة 29 مدنياً، وطالبت بمزيد من المعلومات عن هذه الحوادث. نرفق بالرسالة نسخة من خطابنا المذكور. ولم نتلق ردأ. هل تم فتح التحقيقات في أي من هذه الحوادث، وإذا كانت قد فُتحت، ففي أي حوادث منها تحديد؟

A. في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، أطلقت طائرة استطلاع (زنانة) إسرائيلية صاروخاً على مجموعة من المدنيين والطلاب الفلسطينيين كانوا يتظاهرون حافلة للأمم المتحدة لنقلهم، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً.

طبقاً لتقرير وزارة الخارجية بتاريخ 29 يوليو/تموز، هناك "تحقيق ميداني مفتوح" فيما يخص هذا الحادث. ما هو وضع هذا التحقيق حالياً؟ وهل تمت إحالة أية حوادث إلى الشرطة العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمن الذي يجريها وما هي صلاحيات التحقيق؟

B. قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق خمس هجمات بصواريخ أطلقها طائرات الاستطلاع (الزنانة) وأسفرت عن مقتل مدنيين فلسطينيين: 1) في 29 ديسمبر/كانون الأول، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً على شاحنة تحمل أسطوانات الأوكسجين، مما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص، منهم ستة أطفال. 2) في 4 يناير/كانون الثاني في مدينة غزة، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً على طفلين يلعبان على سطح أحد البناء، مما أسفر عن مقتلهما. 3) في 4 يناير/كانون الثاني بمدينة غزة، تم إطلاق صاروخ على منزل عائلة حبس، مما أسفر عن مقتل طفلين وإصابة ثلاثة آخرين. 4) في 5 يناير/كانون الثاني، أصاب صاروخ آخر سطح أحد البناء وأودى بحياة طفل في منطقة الشعف بمدينة غزة. 5) في 5 يناير/كانون الثاني، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً على مدرسة أسماء الابتدائية التابعة للأونروا مما أودى بحياة ثلاثة أشخاص.

طبقاً لتقرير وزارة الخارجية بتاريخ 29 يوليو/تموز، فإن جميع الحوادث المذكورة قد خضعت لمراجعة الجيش الإسرائيلي العملياتية ("تحقيقات ميدانية") لكنها ما زالت مفتوحة لمزيد من التحقيق بانتظار صدور قرارات من المحامي العام للجيش الإسرائيلي. ما هي حالة هذه التحقيقات حالياً؟ وهل تمت إحالة أي حادث منها إلى الشرطة العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمن الذي يجري هذه التحقيقات، وما هي صلاحيات التحقيق؟

4. في 7 يناير/كانون الثاني 2009، قمنا بإخبار مكتب سيادتكم بأن السيد أكرم الغول ومحمد صلاح أحمد الغول، أبو وابن عم مساعد باحث يعمل مع هيومن رايتس ووتش، يدعى فارس أكرم الغول، قُتلوا في هجوم على مزرعتهما في شمال قطاع غزة بتاريخ 3 يناير/كانون الثاني 2009. ولم نتلق ردأ.

برجاء إخبارنا بما إذا كان قد تم فتح أي تحقيقات في مقتل هذين الشخصين. وإذا كان قد تم فتح تحقيق، فما هو وضعه الحالي؟

5. في 21 أغسطس/آب 2009، أخطرت هيومن رايتس ووتش مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ببعض حالات وثقها، بشأن تدمير ممتلكات المدنيين، والواضح أن هذا التدمير قد تم دون ضرورة عسكرية، وطلبنا معلومات إضافية عن هذه الحوادث. مرافق بالرسالة نسخة من خطابنا المذكور. وتلقينا ردًا في السادس من سبتمبر/أيلول، ولكن لم ترد فيه إجابة على أسئلتنا التفصيلية الخاصة بالحوادث.

هل تم التحقيق في أي من هذه الحوادث؟ وما هو وضع هذه التحقيقات؟ وهل تمت إحالة أي حادث إلى الشرطة العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمن الذي يجري التحقيقات وما هي صلاحيات التحقيق؟

أخيرًا، شكرًا لسيادتكم على اهتمامكم بهذه الأسئلة. ونقدر كثيراً الرد عليها في موعد أقصاه 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

مع بالغ التقدير والاحترام،

جو ستورك  
نائب المدير التنفيذي  
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
هيومن رايتس ووتش

**HUMAN RIGHTS WATCH**

1630 Connecticut Avenue, N.W.  
 Suite 500  
 Washington, DC 20009  
 Tel: 202-612-4321  
 Fax: 202-612-4333

**MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA DIVISION**

Sarah Leah Whitson, *Executive Director*  
 Joe Stork, *Deputy Director*  
 Eric Goldstein, *Deputy Director*  
 Christoph Wilcke, *Senior Researcher*  
 Nadim Houry, *Senior Researcher*  
 William Van Esveld, *Researcher*  
 Heba Morayef, *Researcher*  
 Rasha Mounneh, *Researcher*  
 Samer Muscati, *Researcher*  
 Amr Khairy, *Arabic translation coordinator and web editor*  
 Rana Abou Salman, *Development and Outreach Manager*  
 Fares Akram, *Research Assistant*  
 Noga Malkin, *Research Assistant*  
 Nadia Barhout, *Associate*  
 Brent Giannotta, *Associate*

**ADVISORY COMMITTEE**

Hassan Elmasry, *Co-Chair*  
 Kathleen Peratis, *Co-Chair*  
 Bruce Rabb, *Vice Chair*  
 Gary G. Sick, *Vice Chair*  
 Gamal Abouali  
 Wajeha Al Huwaider  
 Ghanim Alnajjar  
 Lisa Anderson  
 Shaul Bakhash  
 Asli Bali  
 M. Cherif Bassiouni  
 David Bernstein  
 Nathan Brown  
 Paul Chevigny  
 Helena Cobban  
 Ahmad Deek  
 Mansour Farhang  
 Fadi Ghandour  
 Aeyal Gross  
 Amr Hamzawy  
 Rita E. Hauser  
 Salah al-Hejailan  
 Robert James  
 Mehrangiz Kar  
 Edy Kaufman  
 Marina Pinto Kaufman  
 Samir Khalaf  
 Ann M. Lesch  
 Robert Malley  
 Ahmed Mansoor  
 Stephen P. Marks  
 Rolando Matalon  
 Nader Mousavizadeh  
 Habib Nassar  
 Abdelaziz Nouaydi  
 Nabeel Rajab  
 Charles Shamas  
 Sid Sheinberg  
 Mustapha Tili  
 Andrew Whitley  
 Napoleon B. Williams, Jr.  
 James Zogby  
 Ahmed Zuaiter

**HUMAN RIGHTS WATCH**

Kenneth Roth, *Executive Director*  
 Michele Alexander, *Development & Outreach Director*  
 Carroll Bogert, *Associate Director*  
 Emma Daly, *Communications Director*  
 Barbara Guglielmo, *Finance & Administration Director*  
 Peggy Hicks, *Global Advocacy Director*  
 Iain Levine, *Program Director*  
 Andrew Mawson, *Deputy Program Director*

HUMAN  
 RIGHTS  
 WATCH

[www.hrw.org](http://www.hrw.org)

23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

رئيس الوزراء إسماعيل هنية  
 مكتب رئاسة الوزراء  
 تل الهوى  
 غزة

معالي رئيس الوزراء إسماعيل هنية،

أكتب إليكم لطلب معلومات عن تقرير تصدره هيومن رايتس ووتش قريباً. إذ نبحث في الخطوات التي تتخذها السلطات في قطاع غزة (وفي إسرائيل) نحو التحقيق في الادعاءات الموثوقة بانتهاك قوانين الحرب من قبل قوات الطرفين أثناء النزاع المسلح الأخير في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

نقدر لمعاليكم كثيراً أن يرسل مكتبكم الردود على الأسئلة أدناه، المتعلقة بمزاعم انتهاكات قوانين الحرب، من قبل قوات حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى، أثناء القتال في ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني الماضيين.

شكراً جزيلاً لكم على اهتمامكم بهذا الطلب. ونقدر لكم كثيراً إرسال الردود في موعد أقصاه 4 ديسمبر/كانون الأول 2009.

مع بالغ التقدير والاحترام،

جو ستورك  
 نائب المدير التنفيذي  
 قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هيومن رايتس ووتش

## أسئلة إلى حكومة إسماعيل هنية

1. في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2009، قالت وزارة الخارجية في قطاع غزة إنه رغم عدم موافقتها على بعض الوارد في تقرير [غولdstون] فإنها تعترض التحرك بناء على توصياته وتنفيذ تحقيقاتها بشأن مزاعم الجرائم المرتكبة من قبل حركات المقاومة في غزة. فهل فتحت السلطات التحقيقات؟ إذا كانت قد فعلت، فما عدد التحقيقات ويشمل أي قضيائ؟ من يجري التحقيقات ومتي تتوقعون إنتمامها؟ وهل سيتم نشر نتائج هذه التحقيقات علنًا؟
2. في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2009 كتبنا إليكم رسالة نطلب فيها بتوسيعات عن موقف حماس من استهداف المدنيين. وتشير التصريحات المتكررة لمسؤولي حماس والمقاتلين في الحركة إلى قصد توجيه الصواريخ نحو الأهداف المدنية الإسرائيلية، لكن مؤخرًا صرخ مسؤول رفيع واحد على الأقل، هو السيد أحمد يوسف، بأن حماس لم توجه صواريخها إلا نحو الأهداف العسكرية الإسرائيلية، وليس المدنيين، وأن بعض الصواريخ ربما أخطأت أهدافها لأنها "أسلحة بدائية". فهلا أوضحتم لنا سبب هذا التناقض الواضح؟
3. في 29 ديسمبر/كانون الأول 2008 أصاب صاروخ غراد مدينة عسقلان، نحو 16 كيلومترًا شمالى خط الهدا، مما أودى بحياة هاني المهدى، 27 عاماً، وهو عامل بناء من قرية أروعار البدوية، وألحق الإصابات بأخرين. فهل فتحت حكومتكم التحقيق في هذا الحادث؟ إذا كانت قد فعلت، فما نوع التحقيق ومن أجراه؟
4. في 29 ديسمبر/كانون الأول 2008 أيضاً، تم إطلاق صاروخ من غزة فأصاب سيارة في مدينة أشدود، مما أسفر عن وفاة إيريت شيتريت، سكرتيرة المدرسة البالغة من العمر 39 عاماً، وألحق الإصابات بأختها. وعلى موقع كتاب القسام (<http://www.alqassam.ps/arabic/statments1.php?id=4098>) أعلن الجناح المسلح المسؤولية عن الهجوم. فهل فتحت حكومتكم التحقيق في هذا الحادث؟ إذا كانت قد فعلت، فما نوع التحقيق ومن أجراه؟
5. في 27 ديسمبر/كانون الأول انطلق صاروخ من غزة ليودي بحياة ببير فاكين، العامل الأرمل البالغ من العمر 58 عاماً، بمدينة نيتيفوت. فهل فتحت حكومتكم التحقيق في هذا الحادث؟ إذا كانت قد فعلت، فما نوع التحقيق ومن أجراه؟
6. في 26 ديسمبر/كانون الأول 2008، انطلق صاروخ من غزة ليصيب منزلًا في بيت لاهيا في قطاع غزة، مما أودى بحياة طفلتين، هما صباح أبو خوصة، 12 عاماً، وحنين علي أبو خوصة، 5 أعوام، وألحق إصابات بأطفال آخرين. فهل فتحت حكومتكم التحقيق في هذا الحادث؟ إذا كانت قد فعلت، فما نوع التحقيق ومن أجراه؟
7. هل أجرت حكومتكم تحقيقات في المزاعم الخاصة بأن أفراد على صلة بقوات أمن حماس يتحملون المسؤلية عن أعمال إعدام خارج نطاق القضاء أثناء حملة ديسمبر/كانون الأول – يناير/كانون الثاني، بمن

فيهم أشخاص مشتبهين بالتعاون مع الطرف الإسرائيلي وكانوا محتجزين في سجن غزة المركزي ثم فروا منه عندما قصفت طائرات حربية إسرائيلية المنشأة في 28 ديسمبر/كانون الأول 2008؟ إذا كانت قد فعلت، فهلا أوضحت لنا ما حوادث القتل التي فتح فيها التحقيق وما نتائج هذه التحقيقات؟

8. في 29 ديسمبر/كانون الأول 2008، بعد قصف القوات الإسرائيلية لسجن غزة المركزي، تم اصطحاب صالح حجوج، 32 عاماً، إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة، حيث اختطفه مجموعة من الرجال وأطلقوا النار على مؤخر رأسه. فهل فتحت حكومتكم التحقيق في هذا الحادث؟ إذا كانت قد فعلت، فما نوع التحقيق ومن أجراه؟

9. هل فتحت حكومتكم التحقيقات في إطلاق مسلحين مقتعين النار أثناء أو عقب العمليات العسكرية مباشرة، مما أودى بحياة الأفراد وأدى لإصابة آخرين؟ وهل حفقت حكومتكم في أي من الحوادث التي تتناقلها الشائعات عن إطلاق النار بقصد التشويه، مثل إطلاق النار على أفراد يساندون فتح أو يُشتبه في أنهم يساندون فتح؟ إذا كانت قد فعلت، فهلا أخبرتمونا أي من حوادث إطلاق النار شهدت فتح التحقيقات وما نتائج هذه التحقيقات؟

لدى هيومن رايتس ووتش معلومات بشأن مقتل زاهر أحمد الزعنين (40 عاماً)، وجميل شكوره (51 عاماً) ونهاد سعدي الدبكة (47 عاماً) وعطا يوسف عبد الوهاب البرعي، وجميعهم ماتوا فيما يظهر جراء التعذيب إثر القبض عليهم أو اختطافهم من قبل أشخاص يزعمون العمل لدى الأمن الداخلي أو غير ذلك من أجهزة أمن حماس. فهل حفقت حكومتكم في الملابسات الخاصة بأي من هذه الوفيات؟ وإذا كانت قد فعلت، فهلا قدمتم لنا معلومات عن نتائج التحقيقات؟ وهل احتجزت السلطات أي شخص مشتبه بالمسؤولية عن أي من هذه الوفيات؟